جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

مشاريع تهجير الفلسطينين بعد طوفان الأقصى 7 اكتوبر 2023 من زاوية الدول العربية

إِعداد
فارس مصطفى قاسم عويس

إشراف
د. حسن أيوب

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

2026

مشاريع تهجير الفلسطينين بعد طوفان الأقصى
7 اكتوبر 2023 من زاوية الدول العربية

إعداد

فارس مصطفى قاسم عويس

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2026/01/29م، وأجيزت:

د. حسن أيوب	
المشرف الرئيسي	**التوقيع**
د. إياد ابو زنيط	
الممتحن الخارجي	**التوقيع**
د. رائد نعيرات	
الممتحن الداخلي	**التوقيع**

الإهداء

إلى من علمني معنى الحياة إلى من تعب من اجل راحتنا إلى من علمني أن الحياة سلاحها العلم والمعرفة إلى والدي العزيز أدامه الله فخرا لنا.

إلى من سهرت الليالي من اجلنا إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها إلى من علمتني معنى الصبر والإخلاص إلى أمي الغالية.

إلى من هم سندي في الحياة أخوتي، إلى من لا تكتمل الحياة بدونهن أخواتي العزيزات.

إلى روح أختي الغالية (مجد)

إلى روح ستي الغالية التي كانت دوما تحرص على العلم (الحاجة نصرة)

إلى رفقاء الدرب والأصدقاء الذين كانوا بمثابة الأخوة.

إلى كل أم شهيد، أم أسير، أم جريح، إلى كل من تعب وناضل وضحى من أجل الوطن.

إلى الأسرى الذين يعانون في سجون الاحتلال، إلى الشهداء الذين روى دمائهم تراب الوطن، إلى الجرحى.

إلى روح الشهيد البطل (يونس وليد اشتية)

الشكر والتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كلُ من كان له دور ولكل من ساعدني في انجاز هذا البحث

كما وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور المبدع والمخلص الدكتور حسن أيوب الذي لم يبخل عليه بشيء فكان نعم المشرف.

وإلى دكاترة قسم العلوم السياسية الأعزاء الذين بفضلهم وصلنا إلى هذه المرحلة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

مشاريع تهجير الفلسطينين بعد طوفان الأقصى 7 اكتوبر 2023 من زاوية الدول العربية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: _____ فارس مصطفى قاسم عويس _____

التوقيع: _____ *فارس عويس* _____

التاريخ: _____2026/1/29_____

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

الملخص ..... ي

الفصل الأول: مقدمة الدراسة وخلفيتها النظرية 1

مقدّمة الدراسة 1

مشكلة الدّراسة 6

أسئلة الدّراسة 7

أهميّة الدّراسة 8

أهداف الدّراسة 8

فرضيّات الدّراسة 9

حدود الدّراسة 10

الدّراسات السّابقة 10

التّعقيب على الدّراسات االسّابقة 13

الإطار النّظريّ للدراسة 16

مدخل: السياقات المحددة لفهم موضوع الدراسة 16

النّظرية الواقعية 18

نظريّة صنع القرار 20

نظريّة التّوازنات الإقليميّة 21

نظريّة الأمن المجتمعيّ وتطبيقاتها على الحالة الفلسطينيّة 23

نظرية التبعية 24

منهجية الدراسة 25
أدوات الدراسة 26
الفصل الثاني: المواقف التّاريخيّة للدول العربيّة من التّهجير الفلسطينيّ 29
تمهيد 29
مرحلة النّكبة وتشكيل المواقف العربيّة الأولى (1948-1967) 30
مرحلة التّحوّلات والانقسامات (1967-1993) 35
مرحلة التّحولات الجذرية ومسار التّسوية (1993-2023) 40
تطورات القرن الحادي والعشرين والتّحدّيات الجديدة 43
التّحوّلات في الخطاب العربي حول اللاجئين 44
عوامل ضعف التّأثير العربيّ التّاريخي 45
مقارنة بين الفترة التاريخية وما بعد السابع من أكتوبر 2023 50
التّغيّرات في السّياق الإقليميّ والدوليّ 50
خلاصة الفصل 52
الفصل الثالث: الأبعاد الجيوسياسية لمشروعات التهجير الفلسطيني 54
تمهيد 54
تطور نظريات الجغرافيا السياسية وتطبيقها على السياق الفلسطيني 54
البُعد الديموغرافي في الفكر الجيوسياسي الصهيوني 56
مفهوم السيطرة المكانية وتطبيقاته في فلسطين: تمهيد للتهجير المنهجي 57
الجغرافيا الرقمية والمراقبة التكنولوجية في خدمة التهجير 59
الجغرافيا الاستراتيجية لمشروعات التهجير الفلسطيني: من النظرية إلى التطبيق 60
التحليل الجيوستراتيجي لقطاع غزة: الموقع والموارد كمحركات للتهجير 60
التحليل الجيوستراتيجي للضفة الغربية: السيطرة الاستيطانية وأماكن انتشار المستوطنين كنوع من انواع النزوح للفسطينين 62

أحداث النزوح في جنين وطولكرم: نماذج معاصرة للتهجير المنهجي 64
التأثيرات الجيوسياسية الإقليمية لمشروعات التهجير: من المحلي إلى الإقليمي 65
الوزن السياسي والإقليمي للقضية الفلسطينية في مواجهة سياسات التهجير 65
التأثيرات على الأردن: الدور الإقليمي والمكانة الأمريكية في مواجهة التهجير 66
التأثيرات على مصر: مخاوف نقل المقاومة والارتباط بالإخوان المسلمين 68
ملخص الفصل 70
الفصل الرابع: مواقف المصريّة والأردنيّة من مشروعات تهجير الفلسطينيين..... 72
تمهيد 72
مشروعات التّهجير الفلسطينيّ، منذ نكبة 1948 إلى اليوم..... 72
الصّيغة التّاريخيّة للتهجير في العامين 1948 و1967 73
الموقف والدّور المصريّان في نكبة 1948 ونكسة 1967 76
الموقف والدّور الأردنيّان في نكبة 1948 ونكسة 1967 77
الفرق بين النّزوح المؤقّت والتّهجير الدّائم 80
التمييز من الناحية السياسية 81
الفرق بين النّزوح المؤقّت والتّهجير الدّائم، من المنظور المصريّ 81
الفرق بين النّزوح المؤقّت والتّهجير الدّائم، من المنظور الأردنيّ..... 83
المواقف الرّسمية المعلنة 84
الموقف الرسميّ المصريّ من مشروعات التهجير 84
الموقف الرسميّ الأردنيّ من مشروعات التّهجير 85
العناصر غير الرسمية الضاغطة: دور المجتمع المدني والحراك الشعبي..... 87
أولًا: العناصر غير الرسمية الضاغطة في مصر..... 87
ثانيًا: العناصر غير الرسمية الضاغطة في الأردن..... 90
ثالثًا: تأثير العناصر غير الرسمية على القرار الرسمي 93

الآليات العمليّة المقترحة لضمان بقاء الفلسطينيّين في أراضيهم 98
المبرّرات والدّوافع والأبعاد الاستراتيجيّة..... 104
التّأثير الأمني المتوقع على مصر في حال حدوث التّهجير 110
التّأثير الأمنيّ المتوقع على الأردن في حال حدوث التّهجير..... 111
مشروع التّهجير بوصفه استراتيجية لنقل الصّراع من الأراضي الفلسطينيّة إلى الحدود 113
التّداعيات والعواقب 116
التّحذيرات الأردنيّة والمصريّة حول تداعيات التّهجير على السلام الإقليميّ 116
ملخص الفصل 118
النتائج 119
الخاتمة..... 123
المراجع العلمية..... 124
Abstract..... b

مشاريع تهجير الفلسطينين بعد طوفان الأقصى 7 اكتوبر 2023 من زاوية الدول العربية

إعداد

فارس مصطفى قاسم عويس

إشراف

د. حسن أيوب

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المواقف العربية، وتحديداً المصرية والأردنية، من مشروعات تهجير الفلسطينيين التي برزت بقوة في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر 2023 والحرب الإسرائيلية الشاملة على قطاع غزة و سعت إلى الكشف عن الأبعاد التاريخية والجيوسياسية والاستراتيجية التي تُشكّل هذه المواقف، وتقييم مصداقيتها وفعاليتها في مواجهة مشروعات التهجير بالاضافة الى أنها اعتمدت على منهجية متعددة الأبعاد تجمع بين المنهج البنيوي والمنهج التحليلي، مستندةً إلى إطار نظري يتضمن النظرية الواقعية، ونظرية صنع القرار، ونظرية التوازنات الإقليمية، ونظرية الأمن المجتمعي، ونظرية التبعية، وقد تناولت الدراسة الموضوع من خلال خمسة فصول رئيسية شملت: الإطار المنهجي والنظري، والمواقف التاريخية للدول العربية من التهجير الفلسطيني، والأبعاد الجيوسياسية لمشروعات التهجير، ومواقف مصر والأردن الرسمية وغير الرسمية، وأخيراً النتائج والتقييم النقدي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج جوهرية، أبرزها: أن الموقفين المصري والأردني الرافضين للتهجير يستندان إلى اعتبارات وجودية واستراتيجية عميقة، وليس مجرد اعتبارات أخلاقية أو قومية. فبالنسبة لمصر، يُمثّل التهجير تهديداً أمنياً خطيراً يتعلق بمخاوف نقل المقاومة المسلحة إلى سيناء، وتعزيز الجماعات المرتبطة بالإخوان المسلمين، وتقويض مشاريع التنمية في شبه الجزيرة. أما بالنسبة للأردن،

فيُشكّل التهجير تهديداً وجودياً يُنذر بإخلال التوازنات الديموغرافية الحساسة، وتكرار سيناريو أيلول الأسود، وتحويل المملكة إلى "وطن بديل" للفلسطينيين.

كشفت الدراسة أيضاً عن وجود تنسيق استراتيجي غير مسبوق بين مصر والأردن في مواجهة مشروعات التهجير، تجلّى في المواقف المشتركة والقمم الثنائية والتحرك الموحد في المحافل الإقليمية والدولية و كما أبرزت الدراسة دور العناصر غير الرسمية، كالنقابات المهنية والأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية والحراك الشعبي، في تعزيز الموقف الرسمي الرافض للتهجير.

غير أنها خلصت إلى أن المواقف العربية، رغم مصداقيتها العالية في رفض التهجير الجماعي إلى أراضيها، تظل غير كافية لإنهاء مشروع التهجير من جذوره؛ وذلك بسبب القيود الهيكلية المتمثلة في اتفاقيات السلام مع إسرائيل، والتشتت العربي، والاعتماد على الدعم الغربي، والفجوة القائمة بين الخطاب والفعل وأوصت بضرورة تحويل رفض التهجير من موقف دفاعي إلى استراتيجية هجومية، وربط التطبيع بوقف التهجير، ودعم صمود الفلسطينيين على أرضهم.

الكلمات المفتاحية :التهجير الفلسطيني، طوفان الأقصى، الموقف المصري، الموقف الأردني، غزة، الأمن القومي العربي، حق العودة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها النظرية

مقدّمة الدراسة

تصاعدت في السّابع من أكتوبر 2023 وتيرة الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ بشكل غير مسبوق، عندما شنّت فصائل المقاومة الفلسطينية وتحديداً حركة المقاومة الإسلاميّة "حماس" في غزّة عمليّة "طوفان الأقصى"، لتبدأ إسرائيل بشن سلسلة من الهجمات الجويّة على القطاع. ومع تفاقم الهجمات الإسرائيليّة وتصاعدها على القطاع أصدرت قوّات الاحتلال الإسرائيليّة تحذيرا للسكان في المناطق الشماليّة بضرورة الإخلاء، مما أدى إلى تداعيات إنسانيّة وخيمة تمثلت أبرز مظاهرها في تهجير قسريّ لآلاف الفلسطينيّين.

تأتي هذه الأحداث ضمن إطار التّاريخ الطويل من الصّراع العربيّ الإسرائيليّ منذ عام 1948، فلا يمثّل التّهجير مجرّد أزمة إنسانيّة؛ إذ يثير تساؤلات حول مدى التزام العالم العربيّ بالقضية الفلسطينيّة، التي ظلّت محورا مهمّا للعديد من الدول العربيّة على مدى عقود في ظل التّهجير القسريّ المستمر للفلسطينيّين في قطاع غزة.

منذ بدء حرب الإبادة الجماعيّة على غزّة، بعد السّابع من أكتوبر/تشرين الأول بعد عمليّة طوفان الأقصى، والتّساؤلات والتّكهنات في حالة تزايد مستمر، بشأن المدى الذي قد تصل إليه ردود الفعل الإسرائيليّة على الإهانة التي تعرضت لها، وبشأن الأهداف الكامنة وراء هذه العمليّات، وإذا ما كانت تتجاوز مجرد الرّد العسكريّ لتشمل أهدافا أكثر تعقيدا. ساهم في ارتفاعها تزايد وتيرة القصف الإسرائيليّ على القطاع بشكل غير مسبوق، وتناقل التّصريحات الإسرائيليّة التي أوضحت نيتها في القضاء على حركة حماس تماما، فأعلنت منذ بدء العمليّة البريّة عن دعوتها الصّريحة لسكان شمال غزة للنزوح نحو الجنوب خاصة مع تركّز القصف الإسرائيليّ في مناطق الشّمال، وإلحاق الأذى بقطاع

الخدمات الإنسانيّة، والتّخطيط لتطبيق سياسة الأرض المحروقة للسيطرة على غزّة، المكوّنة من مستويات متعدّدة، أحدها فوق الأرض والآخر تحتها. كل هذا، عزّز المخاوف الفلسطينيّة حول النّوايا الإسرائيليّة بشأن إمكانية تهجير سكان القطاع إلى خارجه، وشن حرب مفتوحة مع المقاومة، وجعل سؤال التهجير موضوعا مركزيّا في معظم التّحركات الدبلوماسيّة ومبحثا محوريا في تحليل المشهد.

لطالما توافقت المواقف الإسرائيليّة حول التّهجير؛ إذ يكشف موقف اليسار الإسرائيليّ عن اعتباره قيام الدّولة الفلسطينيّة تهديدا قوميّا لوجوده، ويكشف موقف تيارات اليمين عن اعتبارها التهجير واجبا دينيّا يستدعي التّنفيذ على نطاق واسع يتجاوز حدود فلسطين. تكمن الأهمية الكبرى في أراضي شمال الضفة الغربيّة والقدس؛ لاعتبارهما عاصمتين لممالك بني إسرائيل القديمة، ومحور المشروع التّوسعي الإسرائيليّ في المناطق المحتلة عام 1967. على الرغم من جذور المواقف الإسرائيليّة حول مشروعات التّهجير، إلا وقد تصدّرت النّقاشات من جديد في السّياقين، الإسرائيليّ والفلسطينيّ بعد عمليّة السّابع من أكتوبر لاعتبارات ذكرت سابقا.

في المقابل، عكست التّصريحات العربيّة رفض التّهجير، خاصة من الأردن ومصر. اتّضح أن قضية التّهجير –بغض النّظر عن حجمها وتفاصيلها– قد تصدّرت النّقاشات العربيّة؛ إذ تعكس المواقف المتكررة من الجانبين الأردنيّ والمصريّ ما يُدور في الغرف المغلقة وما تكشفه أحداث المعركة التي يشنها الاحتلال، وهذا ما أكّدته ورقة سياسات صادرة عن وزارة الاستخبارات الإسرائيلية، ترجمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، أفادت أن الخيار المثاليّ بالنسبة للاحتلال هو تهجير الفلسطينيّين من غزة نحو سيناء (Carnegie Middle East Center, 2024).

في الوقت نفسه، يتطلب أي تهجير واسع النطاق حملات سياسيّة وإعلاميّة كبيرة ومستمرة؛ لإقناع الرّأي العام العالميّ أن هذا الخيار هو الحل الوحيد المتبقي لتحقيق ما يُسمى "استقرار المنطقة" وفقا للمزاعم الإسرائيلية. ويأمل قادة الاحتلال أن تؤدي هذه العملية إلى إنشاء دولة يهوديّة موحّدة تشمل

كامل الأراضي الفلسطينية. ومع ذلك، يبدو أن هذا العرض سيكون من الصعب الترويج له، خاصة في ظل وجود حكومات يمينية تُعتبر توجهاتها ناتجة عن نزعات دينية متطرفة أكثر من كونها توجهات سياسية "عقلانية"، مما يعقّد عملية تواصل دولة الاحتلال مع المجتمع الدولي.

تتعدّد العوائق الإقليميّة المتعلّقة بمواقف دول الجوار تجاه الخطة الإسرائيليّة، واجهت هذه الدول هجرات فلسطينيّة في مناسبات عدة، وراهنت في أوقات معينة على إمكانية تغيير ميزان القوى من خلال المواجهة، وفي أوقات أخرى على إمكانيّة تحقيق تسويات من خلال اتفاقيات سلام قد تؤدي إلى عودة اللّاجئين أو على الأقل إلى إقامة دولة فلسطينيّة تضم سكانها. ومع ذلك، أثبتت هذه المساعي فشلها على مدار العقود الماضية، بل استمرّت إسرائيل في إرسال رسائل تشير إلى أنها ماضية في توسيع سيطرتها وضم الأراضي الجنيدي (2023). هذا الواقع دفع الدول العربيّة المحيطة بفلسطين، وخاصة الأردن ومصر، إلى اتخاذ مواقف قوية في سياق قضايا تهجير الفلسطينيّين، حيث ترى هذه الدول أن التّهجير سيمثل شهادة وفاة رسمية لمشروع دولة لفلسطينية، مما سيؤدي إلى تغييرات كبيرة في المنطقة، ويثير تساؤلات هامة حول الحدود التي يمكن أن تقف عندها توسّعات دولة تخضع لسلطة يمينية تؤمن برؤية لدولة إسرائيل تتجاوز حدود فلسطين بالكامل.

بالنسبة لمصر، قد لا يمثل تهجير الفلسطينيّين من غزة أزمة اجتماعية كبيرة؛ نظراً لعدد السّكان المقارب لعشرة أضعاف سكان الأردن، مما يعني أن تأثير ذلك على البنية الاجتماعيّة سيكون أقل. لكن، الوضع يطرح تحدّيات أمنيّة رئيسيّة وأخرى اقتصاديّة ثانويّة؛ فتهجير سكان غزّة، الّذين يعتبرون المعقل الرئيسيّ للمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيليّ، ويضم فصائل مسلحة يبلغ عددها عشرات الآلاف، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الحواضن الاجتماعية، يعني أنّ: معاقل هذه المقاومة قد تنتقل إلى مصر، وتحديدا إلى شبه جزيرة سيناء، مما يضع القاهرة أمام خيارين كلاهما صعب من وجهة نظرها، إما التدخل مباشرة لقمع أي مقاومة فلسطينيّة قد تنطلق من أراضيها أو المخاطرة بتحويل حدودها الشرقيّة إلى ساحة مشتعلة للصراع مع إسرائيل، مما قد يفتح الباب لحرب أوسع.

بالنسبة إلى الأردن، يمثّل الموقع الجيوسياسيّ للأردن، والتّركيبة الديموغرافيّة فيه، والوصاية الهاشميّة على الأماكن المقدّسة في القدس، ممحدّدات رئيسيّة في موقف الأردن في التّعاطي مع القضية الفلسطينية. منذ السابع من أكتوبر 2023 واندلاع المعركة على غزة، واجهت الأردن تهديدًا لأمنها القوميّ عبر الأفكار المطروحة من جانب إسرائيل بضم الضفة الغربية أو تهجير الفلسطينيّين إلى الأردن، والترويج لفكرة الأردن على اعتباره وطنا بديلا لفلسطين –والمرفوضة من الأردن رسميًا وشعبيًا–، خاصة أنّ مثل هذه الأفكار تنذر بنزوح مزيد من الفلسطينيّين إلى الأردن سواء من الضفة أو غزّة بما يُهدد الأمن القوميّ الأردنيّ والنّظام السياسيّ فيها (الزيادي ، 2025). تواجه الأردن موقفًا حرجًا، ما بين الحفاظ على علاقاتها ومصالحها الخارجيّة مع هذه الأطراف، وحالة الاضطراب الدّاخليّ التي قد تنجم عن أي موقف للأردن إزاء القضيّة.

تواجه هذه الأنظمة أزمة حقيقيّة في شرعيّتها أمام شعوبها إذا سمحت بتصفية القضيّة الفلسطينيّة، فالمطلوب منها ليس فقط استقبال المهاجرين، وإنّما، هندسة عملية الهجرة ومنع ظهور مقاومة جديدة، مما يجعل هذه الدّول –في حال قبلت بهذا الدور– شريكة فعلية في عملية التهجير. وبالتالي، أظهرت العديد من دول المنطقة مواقف واضحة تعارض هذه الخطوة، فكان الموقفان الأردني والمصري الأكثر وضوحا؛ إذ اعتبرا ضمنيا أن أي محاولة تهجير تمثّل إعلان حرب عليهما، مما يضع الاحتلال أمام تحدٍ حقيقيّ مع محيطه الذي من المفترض أن يستقبل اللّاجئين (الجنيدي ، 2018).

يضم قطاع غزة –وفقا لإحصائيّات الأونروا– نحو 2.2 مليون فلسطيني، منهم حوالي 1.7 مليون لاجئ، ما يعني أنّ معظم سكان غزّة هم فلسطينيون عاشوا تجربة التّهجير، سواء كان ذلك من خلال تركهم لأراضيهم وممتلكاتهم أو عبر الظروف المعيشيّة الصّعبة التي نتجت عن ذلك. من هنا يمكن القول إن الوعيّ الذي طوّره سكان القطاع حول الأحداث التّاريخيّة وتأثيرها على التّهجير، بالإضافة إلى تجربتهم الشّخصيّة مع الهجرة، قد ساهم في بناء نوع من نظام المناعة (فيما يتعلّق بالأبعاد النفسية) ضدّ مشروعات التّهجير، مما يجعل عمليّة تهجير المهجّرين معادلة تتطلب جهودً مضاعفة، شاملة أدوات

غير مشروعة في صدّد التّضييق على السّكان، وهو ما يسعى الاحتلال لتحقيقه منذ بداية الحرب دون جدوى كبيرة حتّى الآن.

يواجه سكّان القطاع معاناة فلسطينيّة متجّدة؛ حيث شهدوا حروبا متكرّرة واشتباكات خطة فك الارتباط[1] في فبراير/شباط 2005، عندما وافق الكنيست على هذا القانون تحت اسم قانون "الإجلاء والتعويض"، صدر في أعقاب إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "أرييل شارون" عزمه على الانسحاب من جميع مستوطنات قطاع غزة وإجلاء المستوطنين عن أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية المحتلّة، وهي: جانيم وكاديم وحومش وسانور. ممّا تطور لاحقًا إلى حروب دامية بعد التحرير، أسهمت هذه الظروف في تشكيل حالة نضاليّة لدى المجتمع بأكمله، من حيث الوسائل والأدوات والتّوقعات والأفكار.

يشكّل الوضع النّفسيّ والذّهنيّ لسكّان القطاع، بالإضافة إلى الرّوابط القويّة المتأصّلة في بنيتهم الاجتماعيّة وحركات المقاومة، بنية معقّدة نسبيّا؛ فالعديد من المقاومين الفلسطينيّين الّذين ينتمون – رسميًّا– إلى الأجنحة العسكريّة المختلفة هم من أبناء هذا المجتمع، بل إنّ أجيالا من الفلسطينيّين في الكفاح المسلح قد قامت بتوريث تجربتها للأجيال اللّاحقة في غزّة؛ ما يعني صعوبة تفكيك الرّوابط بين الاجتماعيّ والسياسيّ والعسكري. عندما نتحدث عن تهجير الغزّيّين، ينبغي فهم هذا الارتباط العميق بين المقاومين والمجتمع، والذي يعقّد من إمكانية التّهجير ويعزز الفكر النّضاليّ.

يتصاعد التّهجير القسريّ للتجمعات السكانيّة الفلسطينيّة في شمال الضفّة الغربيّة بوتيرة مقلقة. فمنذ بدء عملية "الجدار الحديديّ[2]" بوصفها عمليّة عسكريّة إسرائيليّة استهدفت مناطق الضفّة الغربيّة، وخصوصا شمال الضفّة الغربيّة، في: جنين ومخيّماتها، طولكرم ومخيّماتها، هدفت هذه العملية الى تدمير البنية التحتيّة للمخيّامات وتهجير اللّاجئين منها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، تمّ إفراغ العديد من مخيمات

[1] يعود قانون فك الارتباط الى فبراير 2005 عدما وافق الكنيست على هذا القانون تحت اسم قانون الإجراء والتعويض حيث صدر في اعقاب اعلان الرئيس الوزراء الإسرائيلي أنذاك أرييل شارون عزمه الانسحاب من جميع مستوطنات قطاع غزة وأجلاء عن 4 مستوطنات في شمال الضفة الغربية المحتلة.

[2] عملية عسكرية إسرائيلية أستهدفة مناطق الضفة الغربية وخصوصا شمال الضفة الغربية جنين ومخيماتها طولكرم ومخيماتها هدفت هذه العملية الى تدمير البنية التحتية للمخيمات وتهجير اللاجئين منها.

اللّاجئين من سكانها تقريبا. جاءت العملية استكمالا لعمليّات سابقة محدودة في المناطق والمخيّمات التي تنشط فيها المقاومة، في سياسية ترمي إسرائيل من ورائها إلى إعادة تشكيل الجغرافيا والديمغرافيا في المخيّمات بما يعزّز مشروعها في السّيطرة على الضفّة الغربيّة، وقد تنجح إسرائيل في رفع معدّلات الهجرة الصّامتة لفلسطينيّي الضفّة الغربيّة إلى الخارج، ليس عبر المواجهة العسكريّة فحسب، بل عبر تضييق المجال الحيويّ والعقاب الجماعيّ والحصار الاقتصاديّ الذي يسهم في تعميق الأزمات المعيشيّة ورفع معدّلات الفقر والبطالة.

مشكلة الدّراسة

تتجاوز مشروعات التهجير الفلسطيني التي تصاعدت بشكل غير مسبوق بعد السابع من أكتوبر 2023 كونها مجرد سياسة احتلالية عابرة، لتمثل تحولاً نوعياً في طبيعة الصراع العربي–الإسرائيلي يضع الدول العربية المجاورة –وتحديداً مصر والأردن– أمام معادلة صفرية: إما القبول بالتهجير وما يترتب عليه من تبعات وجودية تهدد بنيتهما الديموغرافية والأمنية والسياسية، أو الرفض القاطع مع تحمل ضغوط دولية وإقليمية متصاعدة.

تكمن الإشكالية الجوهرية في التوتر القائم بين ثلاثة أبعاد متشابكة: أولاً، البُعد الاستراتيجي المتمثل في أن التهجير يُعيد تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة ويُحوّل "مشكلة فلسطينية" إلى "أزمة عربية داخلية". ثانياً، البُعد الوجودي حيث يُهدد التهجير التوازنات الديموغرافية الهشة في الأردن (60–70% من السكان من أصول فلسطينية) ويُعرّض الأمن القومي المصري في سيناء لمخاطر "نقل المقاومة". ثالثاً، البُعد البنيوي المتعلق بالقيود الهيكلية التي تُقيّد فعالية المواقف العربية، من اتفاقيات السلام مع إسرائيل، إلى التبعية للدعم الغربي، إلى التفكك العربي.

في هذا السياق، تطرح الدراسة إشكاليتها المركزية :هل تمتلك المواقف العربية –وتحديداً المصرية والأردنية– المقومات الكافية لمنع التهجير الجماعي إلى أراضيها؟ وإلى أي مدى يمكن لهذه المواقف أن

تتجاوز الرفض الدفاعي نحو استراتيجية هجومية قادرة على إنهاء مشروع التهجير من جذوره، في ظل القيود البنيوية والتبعية الإقليمية والضغوط الدولية المتصاعدة؟

أسئلة الدّراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس التالي: هل يمتلك الموقفان المصري والأردني المقومات اللازمة لمنع التهجير الجماعي؟ وكيف ينعكس التباين في الحسابات الاستراتيجية لكلا البلدين على صياغة موقفيهما من مشروعات التهجير؟

وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما طبيعة المواقف الرسمية المصرية والأردنية من مشروعات التهجير الفلسطيني بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023؟ وما الأسس الاستراتيجية والأمنية والديموغرافية التي تستند إليها؟
2. كيف أثرت الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في مصر والأردن على مستوى التضامن الشعبي مع الفلسطينيين؟ وما دور العناصر غير الرسمية (النقابات، الأحزاب، المؤسسات الدينية، الحراك الشعبي) في تعزيز الموقف الرافض للتهجير؟
3. ما مستوى التنسيق الاستراتيجي المصري–الأردني في مواجهة مشروعات التهجير؟ وكيف انعكس هذا التنسيق على المحافل الإقليمية والدولية؟
4. ما الآثار المحتملة للمواقف العربية –المصرية والأردنية تحديداً– على مستقبل القضية الفلسطينية والوضع الإنساني للفلسطينيين؟ وما مدى قدرة هذه المواقف على إنهاء مشروع التهجير بشكل نهائي؟

أهميّة الدّراسة

تعكس مشكلة الدّراسة أهميّة وضرورة فهم المواقف العربيّة تجاه التّهجير الفلسطينيّ في أعقاب أحداث 7 أكتوبر 2023. تعتبر هذه الدّراسة خطوة مهمة نحو تحليل فهم ديناميكيّات الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وتقييم الأدوار العربيّة في السياق الإنسانيّ والسياسيّ والقانونيّ الرّاهن في ظل حملة التّهجير المستمرّة للفلسطينيّين تزامنا مع استمرارية العدوان الإسرائيليّ. يمكن تحديد أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1. تساعد الدّراسة في تسليط الضوء على التّحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة، نتيجة التّهجير القسريّ، مما يعزّز الوعيّ العربيّ والدوليّ حول معاناتهم وأهمية دعمهم.
2. من خلال دراسة المواقف الرسميّة والشعبيّة، توفر الدراسة فهما عميقا لكيفية تعاطي الدول العربيّة المسائل القانونيّة والحقوقيّة والسياسيّة، ممّا يمكّن صانعي القرار من تقييم فعالية سياساتهم وتوجهاتهم.
3. تقدّم الدّراسة توصيات قائمة على التّحليل الموضوعيّ، مما يسهم في توجيه السياسات العربيّة نحو مزيد من الفعالية في دعم القضيّة الفلسطينيّة وتحقيق التّضامن العربيّ.
4. تضاف الدّراسة إلى الأدبيّات الأكاديميّة المختصة بالقضية الفلسطينية، ما يشجع على مزيد من الأبحاث والنّقاشات حول الموضوع ويساهم في إثراء الحوار العربيّ والدوليّ حول حقوق الإنسان.

أهداف الدّراسة

تسعى الدراسة نخو تسليط الضوء على الفجوات في الدعم العربيّ، وكيفية التعامل مع الأزمات السياسيّة، بالإضافة إلى تقييم مدى تأثير هذه المواقف على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة في ظل الأوضاع المتغيرة. من خلال هذا التحليل، يمكن تقديم توصيات لتحسين الاستجابات العربيّة وتعزيز التّضامن الفعّال مع الشّعب الفلسطينيّ.

تسعى الدراسة للتوسع في المواقف العربية تجاه التهجير الفلسطيني في أعقاب أحداث 7 أكتوبر 2023، وذلك من خلال تحليل التفاعلات السياسيّة والإنسانيّة التي ظهرت نتيجة هذا الحدث.

تتفرع مجموعة من الأهداف الفرعية عن الهدف الرئيس، تتمثّل في:

1. دراسة وتحليل المواقف الرسميّة للدول العربيّة تجاه التّهجير الفلسطينيّ مع تصاعد أحداث 7 أكتوبر 2023، لفهم التغيرات السياسيّة، وأثرها في السياسة الخارجيّة العربيّة.
2. استكشاف كيف استجابت المجتمعات العربية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والشعوب، للأزمة الإنسانية الناتجة عن التهجير، وتقييم فعالية هذه الاستجابات.
3. تقديم رؤى متعددة حول كيفية استجابة الدول العربيّة وشعوبها لمحنة تهجير الشّعب الفلسطينيّ في وقت يتزايد فيه التحدي الإنسانيّ، واستكشاف أثر هذه المواقف على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة وسبل الدّعم العربيّ في ظل الظروف المتغيرة.
4. المساعدة في فهم التّحديات التي تواجه المنظمات الإنسانيّة والمجتمعات المحليّة في تقديم المساعدات، مما يعزّز القدرة على التخطيط والتنفيذ الفعال للاستجابات الإنسانيّجة.
5. تعزيز التّعاون بين الدّول العربيّة لتوحيد الجهود في مواجهة الأزمات الإنسانيّة وتحقيق المصالح المشتركة، من خلال تحليل كيفية تفاعل الدول العربية مع الأحداث.

فرضيّات الدّراسة

1. الفرضية الأولى: مواقف الدّول العربيّة الرئيسيّة ستظل متمسكة بمبدأ حقّ العودة، وسترفض أيّ مشروعات تهجير فلسطيني، بغض النظر عن الضغوطات المتنوعة.
2. الفرضية الثانية: في حال استمرارية الضغوطات الاقتصادية والإقليمية، قد تُظهر بعض الدول العربيّة مرونة في قبول مشروعات التوطين أو التهجير على اعتبارها "حلولا مؤقّتة".
3. الفرضية الثّالثة: هناك تباين كبير في مواقف الدول العربية تجاه هذه القضية، حيث يمكن أن تقبل بعض الدول العربيّة حلول التّوطين بينما ترفضها دول أخرى بشدة.

حدود الدّراسة

الحدود الزّمنية: تقتصر الدّراسة على الفترة الزمنية بعد 7 أكتوبر 2023، يشهد هذا التّاريخ ضغوطات دوليّة متزايدة، وتصعيدا كبيرا في الأوضاع الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. في هذه الفترة، تزايد الحديث عن حلول بديلة تتعلق بالتّهجير أو التّوطين.

كما سيتم استعراض المواقف التاريخية للدول العربية بشأن قضية التّهجير. ولكن، سيكون التركيز الأكبر على التّحولات التي قد تحدث في الفترة الحاليّة والمستقبليّة.

الحدود المكانيّة: تقتصر الدراسة على الدول العربية (وخصوصا الأردن ومصر) سيتم التركيز على مواقف هذه الدول في التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين في سياق مشروعات التهجير أو التوطين.

الدّراسات السّابقة

تتنوع الأدبيات الأكاديمية التي تناولت موضوع التهجير الفلسطيني والمواقف العربية تجاهه عبر عقود من البحث والتحليل، وقد ساهمت هذه الدراسات في تشكيل فهم أعمق لطبيعة هذه القضية وتعقيداتها السياسية والقانونية والاجتماعية. تقدّم مراجعة الأدبيات السابقة أساسا معرفيًّا هامًّا لفهم السياق الذي تتحرك فيه الدّراسة الحالية، كما تكشف عن الفجوات البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها من خلال منظور نظريّ وتحليليّ متميز.

في مجال القانون الدولي والإطار الحقوقي للتهجير، قدّم الجنيدي (2018) دراسة شاملة حول "التّهجير القسري للفلسطينيين في ضوء القانون الدوليّ الإنساني". تناول الباحث تحليلات عميقة للإطار القانونيّ الذي ينظّم عمليات التهجير القسري وفقا للمواثيق الدوليّة المختلفة. ركّزت الدراسة على تسليط الضوء على آليات التهجير التي استخدمتها إسرائيل منذ النكبة عام 1948، مع محاولة تصنيف هذه الإجراءات ضمن الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. كما قدمت الدراسة تقييماً شاملاً لردود الفعل الدولية تجاه

السياسات الإسرائيلية، واقترحت آليات عملية لتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومحاسبة إسرائيل قانونياً على الانتهاكات المرتكبة.

تناول المدور (2018) في دراسته "التهجير القسري للفلسطينيين: الجذور التاريخية والتداعيات المعاصرة"الأبعاد التاريخية للتهجير الفلسطيني من خلال تحليل مفصل للخطط الصهيونية التي سبقت النكبة. استعرضت الدراسة بتفصيل كبير دور الجماعات المسلّحة الصهيونيّة في تنفيذ عمليات التّهجير، مع التّركيز بشكل خاص على تأثير المجازر، وخاصة مجزرة دير ياسين، في خلق حالة من الذعر أدت إلى النّزوح الجماعي للفلسطينيين. اعتمدت الدراسة على مجموعة واسعة من المصادر التاريخية المتنوعة، بما في ذلك شهادات الناجين والوثائق البريطانية والإسرائيلية، لتقديم تحليل شامل للأبعاد السياسية والديموغرافية لعمليات التهجير القسري وتأثيراتها بعيدة المدى على إعادة تشكيل الخريطة السكانية لفلسطين.

في السياق الدولي الأوسع، قدم McDowall (1987) في كتابهما "The Palestinians" مقاربة شاملة للقضية الفلسطينية من منظور تاريخي وسياسي متكامل. تناول الكتاب جذور الصراع منذ فترة الانتداب البريطاني وحتى الاحتلال الإسرائيلي، مع اهتمام خاص لأوضاع اللاجئين الفلسطينيّين والسياسات الدولية المؤثرة فيهم. كما ناقش المؤلّفان الأطر القانونيّة المختلفة التي تحكم القضيّة الفلسطينيّة، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة الأساسية مثل القرار 242 وتأثيراتها على مستقبل الفلسطينيين. من خلال هذا التحليل العميق لتاريخ النزاع وأبعاده القانونية المتشابكة، سعى الكتاب إلى تقديم فهم موضوعي للسياسات الدولية المعقدة التي ساهمت في تعقيد القضية الفلسطينية، مع طرح رؤى حول الحلول السياسية الممكنة لتحقيق العدالة والاستقرار في المنطقة.

في مجال الدراسات التي تناولت تأثير الأحداث التاريخية المحددة على مسار الصراع، قدم Chen Rui, Chen Rue (2020) دراسة متخصّصة حول "تأثير مجزرة دير ياسين على الصراع

العربيالإسرائيلي". ركّزت هذه الدراسة على تحليل التّفاصيل الدقيقة للمجزرة التي وقعت في أبريل 1948 ودور الجماعات الصهيونية في تنفيذها. كما سلّطت الضوء على التداعيات السياسية والديموغرافية واسعة النطاق لهذه المجزرة، من خلال تحليل عميق لأثرها في تصعيد التوترات بين العرب وإسرائيل ودفع الفلسطينيّين نحو النزوح القسري. تناولت الدراسة أيضاً ردود الفعل العربية والدولية المتباينة تجاه المجزرة وتأثيراتها على تشكيل الرأي العام في العالم العربي، إضافة إلى دورها في تشكيل الروايات المتضاربة للصراع من قبل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على مدى عقود لاحقة.

أما في مجال الدراسات المعاصرة التي تتناول التطورات الأخيرة، فقد أجرى الراوي (2024) دراسة شاملة حول "المواقف العربية بعد عام من طوفان الأقصى". استعرض هذا البحث بتفصيل كبير مواقف مختلف الدول العربية تجاه الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة منذ اندلاعها في السّابع من أكتوبر 2023. شمل التحليل المواقف المعلنة من عملية "طوفان الأقصى" والمواقف السياسية المتنوعة من إسرائيل، إضافة إلى المساعي الدبلوماسية المختلفة لوقف الحرب والمواقف العسكرية والأمنية والاقتصادية خلال فترة النزاع. قدم البحث تحليلاً عميقا للتفاعلات العربية الرسمية والشعبية تجاه الأحداث الجارية وتأثيراتها المحتملة على مستقبل القضية الفلسطينية في السياق الإقليمي والدولي الأوسع.

ركز الزيدي (2024) في دراسته "طوفان الأقصى: تطورات المواقف العربية الرسمية والشعبية" على تحليل التطورات في المواقف العربية تجاه عملية "طوفان الأقصى". استعرض البحث ردود الفعل الرسمية المتنوعة من مختلف الدول العربية، بما في ذلك البيانات الرسمية سواء تضمنت إدانة أو دعما، وكذلك التفاعلات الشعبية الواسعة التي تجلّت في المظاهرات والحملات والتصريحات الصادرة عن المؤسسات الدينية والثقافية المختلفة. قدّمت الدراسة نظرة عميقة ومتوازنة حول كيفية تباين المواقف

بين الحكومات العربية الرسمية والشعوب العربية تجاه الأحداث الجارية في غزّة، ممـــا يكشـــف عـــن تعقيدات السياسة الداخلية والخارجية في المنطقة.

تناول الشاذلي (2024) من جهته دراسة "الموقف المصريّ من العدوان على غزة: خطابـــان مختلفـــان وسياسة واحدة" تحليلا متخصصا للموقف المصريّ من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي بدأ في السابع من أكتوبر 2023. حلّل البحث بعمق الخطابين الرسميّ والإعلاميّ في مصر واستكشف السياسة المصرية الفعلية تجاه الأحداث الجارية، بما في ذلك الجهود الدبلوماسية المكثفة والمساعدات الإنســـانية المقدمة والتحديات الأمنية المعقدة التي واجهتها القاهرة خلال هذه المرحلة الحساسة. كما سلط الضـــوء على التناقضات –أحيانا– بين الخطاب العام والممارسة العملية في السياسة المصرية.

التّعقيب على الدّراسات االسّابقة

تكشف مراجعة الدراسات السابقة المختارة، عن ثراء الأدبيات الأكاديمية التي تناولت مختلـــف جوانـــب القضية الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بالتهجير القسري والمجازر التاريخية ودور القانون الدولي فـــي معالجة هذه القضايا، إضافة إلى التّحليلات المعاصرة للمواقـــف العربيـــة مـــن التطـــورات السياســـية والعسكرية الأخيرة. مع ذلك، تتميز الدراسة الحالية عن هذه الأعمال السابقة من عدة جوانب جوهريـــة تتعلق بالموضوع والمنهجية والزوايا التحليلية المتبناة.

فيما يتعلق بالتباين الموضوعيّ، نجد أن معظم الدراســـات السّـــابقة ركّـــزت بشـــكل أساســـي علـــى الأبعاد القانونية، والتاريخية، والسياسية، للصراع العربي الإسرائيلي دون التّطرق بعمـــق إلـــى تحليـــل ديناميكيات القوة والهيمنة ضمن الإطار الاستعماري الأوسع. على سبيل المثال، تناولت دراسات مثـــل والمدور (2018) قضية التهجير القسري من منظـــور قـــانوني وتـــاريخي محـــض، بينمـــا ركـــزت McDowall (1987) على الأطر القانونيّة والسياسيّة العامّة للقضية الفلسطينية في السياق الدولي. في المقابل، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم تحليل أكثر عمقا لعلاقات القوّة في السياق الاســـتعماري، ممـــا

يجعلها أكثر ارتباطاً بالنظريات السياسية المعاصرة، وعلم الاجتماع السياسي، مقارنة بالتحليل القانوني والتاريخي التقليدي الذي تبنته الدراسات السابقة.

أما الدراسات الأحدث مثل أعمال الراوي (2024) والزيدي (2024) والشاذلي (2024)، فقد ركزت بشكل أساسي على تحليل المواقف العربية تجاه الأحداث الأخيرة المتعلقة بعملية "طوفان الأقصى" والعدوان على غزة، وهذا ما يجعلها أكثر ارتباطا بالتحليل السياسي المعاصر والتطورات الآنية. لكنها في الوقت ذاته لا تتناول –بالعمق المطلوب– تحليل علاقات القوّة في السياق الاستعماريّ أو تطبيق النظريات النقديّة في فهم ديناميكيات الهيمنة والمقاومة كما تفعل الدراسة الحالية، مما يترك فجوة معرفية مهمة تسعى هذه الدراسة إلى سدها.

من ناحية الزاوية التحليلية والمقاربة المنهجية، اعتمدت الغالبية العظمى من الدراسات السابقة على مقاربات وصفية وتحليلية تقليدية تركز بشكل أساسي على توثيق الوقائع التاريخية والقانونية والسياسية دون التطرق بشكل مباشر وعميق إلى تحليل ديناميكيّات الهيمنة والسلطة والمقاومة ضمن البنية الاستعمارية المعقّدة للصراع العربي الإسرائيلي. في المقابل، تسعى الدراسة الحالية إلى توظيف نظريات نقدية متقدمة مثل نظرية علاقات القوّة في السياق الاستعماري والنظريات المتعلّقة بالاستعمار الاستيطاني لفهم كيفية ممارسة القوة والسيطرة في السياقات الاستعمارية المعاصرة، وهو منظور نظري لم يتم تناوله بشكل واضح ومتماسك في معظم الدراسات السابقة المتاحة.

على سبيل المثال، تناولت دراسة Chen Rui (2020) مجزرة دير ياسين وتأثيرها على مسار الصراع العربي الإسرائيلي، لكنها لم تستخدم أطراً نظرية متقدمة،مثل: نظريات علاقات القوة أو تحليل الخطاب الاستعماريّ بشكل مباشر ومنهجي، مما يجعل الدراسة الحالية أكثر تخصصا وعمقا في تحليل بنية الاستعمار الاستيطاني وآلياته المختلفة. هذا التميز في المقاربة النظرية يوفر إطارا تحليليّا جديدا يمكن من خلاله فهم التعقيدات المعاصرة للصراع والمواقف العربية تجاهه بشكل أكثر عمقا وشمولية.

من الناحية المنهجية، نجد أن معظم الدراسات السابقة قد اعتمدت على مناهج تاريخيّة ووصفيّة وقانونيّة تقليديّة، بينما تستند الدراسة الحالية إلى مقاربة نظرية تحليلية متطورة تعتمد على توظيف مفهومات متقدّمة حول علاقات القوّة في سياق الاستعمار المعاصر، مما يمنحها بعدا تفسيريا وتحليليا جديدا ومتميزا. يتمثّل الفرق الجوهري في كون الدراسة الحالية لا تقتصر على مجرد التوثيق التاريخي أو التحليل السياسي الوصفي، بل تسعى إلى تقديم تفسير نظري نقدي لطبيعة القوّة، والهيمنة، والمقاومة في السّياق العربي الإسرائيلي المعاصر، وهو ما يميزها بوضوح عن الدراسات السابقة التي ركزت بشكل أساسي على توثيق الأحداث وتحليلها في إطارها القانوني والتاريخي والسياسي التقليدي.

في الختام، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم إطار نظري جديد ومبتكر يمكن استخدامه في تحليل العلاقات الاستعمارية الحديثة والمعاصرة، بينما ركزت معظم الدراسات السابقة على تحليل الأحداث والوقائع ضمن سياقاتها السياسية والقانونية والتاريخية المباشرة. من خلال تبني نظريات نقدية متقدمة حول علاقات القوّة والاستعمار الاستيطاني، يمكن لهذه الدراسة أن تساهم في تقديم رؤى جديدة وعميقة حول آليات الاستعمار الاستيطاني المعاصر وأشكال المقاومة المختلفة في السياق الفلسطيني، مما يجعلها إضافة نوعية ومميزة للنقاش الأكاديمي المتخصص حول الصراع العربي لإسرائيلي وتعقيداته المعاصرة. على الرغم من أن الدراسات السابقة توفر بلا شك قاعدة معرفية مهمة وضرورية، إلا أن الدراسة الحالية تتميز بتقديم تحليل أعمق وأكثر تطورا لديناميكيات الهيمنة والاستعمار والمقاومة، مما يمنحها بعدا تفسيريا أكثر عمقا وشمولية مقارنة بالدراسات التي ركزت على الأبعاد القانونية والتاريخية والسياسية الوصفية فحسب.

الإطار النّظريّ للدراسة

مدخل: السياقات المحددة لفهم موضوع الدراسة

تشهد المواقف العربية تجاه قضية التهجير الفلسطيني تطورا ملحوظا في طبيعة الخطاب والمقاربات السياسية مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة. ففي حين كانت المواقف العربية التقليدية تنطلق من منطلقات أيديولوجية وقومية واضحة ترفض أي شكل من أشكال التوطين أو التهجير، نجد أن التعامل مع أزمة ما بعد السابع من أكتوبر 2023 يعكس تحولا في طبيعة التفكير الاستراتيجي العربي نحو حسابات أكثر براغماتية تأخذ في الاعتبار المتغيرات الإقليمية والدولية المعقّدة (صالح ، 2024).

يمكن تفسير هذا التحول من خلال ما يطلق عليه "واقعية الدولة الحديثة" في مقابل "الرومانسية القومية" التي ميزت المراحل السابقة. فالدول العربية اليوم تواجه تحديات متعددة الأبعاد، تشمل: الأزمات الاقتصادية المتفاقمة، التهديدات الأمنية المتنوعة، والضغوطات الدولية المتزايدة. مما يجعل قراراتها تنطلق من حسابات المصلحة الوطنية المباشرة أكثر من الالتزامات الأيديولوجية (العريان ، 2023). في هذا (Washington Institute for Near East Policy, 2024) لسياق، تبرز أهمية نظرية "أمن النظام" التي طوّرها محلّلون في الشرق الأوسط، والتي تؤكّد على أن بقاء الأنظمة السياسية يأتي في مقدمة الأولويات، حتى لو تطلب ذلك تعديل المواقف التقليدية من القضايا الكبرى.

كما تلعب التحولات في النظام الدولي دورا محوريا في إعادة تشكيل المواقف العربية. فالتراجع النسبي للنفوذ الأمريكي في المنطقة، وصعود قوى دولية جديدة مثل الصين وروسيا، إضافة إلى التغيرات في السياسة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط. كلها عوامل تفرض على الدول العربية إعادة حساب مواقفها وسياساتها الخارجية (نصر ، 2024). في ظل هذه المتغيرات، نجد أن بعض الدول العربية بدأت تتبنى مقاربات أكثر مرونة في التعامل مع المِلف الفلسطيني، وهو ما يظهر جليّا في التعامل مع سيناريوهات التهجير المحتملة بعد عملية طوفان الأقصى من خلال مواقف ملموسة تعكس هذا التحول في المقاربة السياسية العربية.

من ناحية أخرى، تؤثر التطورات في الرأي العام العربي في صوغ المواقف الرسمية؛ بينما تشهد الشعوب العربية تضامنا واسعا مع القضية الفلسطينية، إلا أن هذا التضامن لا يترجم –بالضرورة– إلى ضغط فعّال على الحكومات لاتخاذ مواقف أكثر حزما، خاصة في ظل انشغال هذه الشعوب بأزماتها الداخلية المتعددة (حمدان، 2024). هذا الواقع يمنح الحكومات العربية هامش مناورة أكبر في صوغ سياساتها دون خشية من ردود فعل شعبية قوية قد تهدد استقرارها. إلا أن التغيرات العميقة التي يشهدها الإقليم والنظام الدولي باتت تملي على الأنظمة العربية تغيرا زاضحا في مقارباتها للقضية الفلسطينية وبالتالي لمسألة التهجير.

تشهد منطقة الشرق الأوسط منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحوّلات بنيوية عميقة أعادت تشكيل معادلات القوة الإقليمية وأولويات الدول العربية الاستراتيجية. هذه التحولات لا تقتصر على المتغيرات السياسية أو الأمنية التقليدية، بل تمتد لتشمل إعادة ترتيب هيكلية لمفهوم السيادة الوطنية وحدود التدخل في الشؤون الإقليمية. في هذا السياق، تبرز قضية التهجير الفلسطيني كمحك حقيقي لقياس مدى استمرارية الالتزام العربي بالثوابت التقليدية أو التحول نحو منطق الدولة الحديثة التي تضع المصالح الوطنية فوق الاعتبارات الأيديولوجية الأوسع.

إن تطبيق نظرية "التوازن التكيفيّ" التي طوّرها الباحث ستيفن والت في سياق التحالفات الإقليمية يساعد في فهم كيفية تعامل الدول العربية مع الضغوطات المتعددة التي تواجهها في موضوع التهجير الفلسطيني. فهذه الدول تجد نفسها مضطرة للموازنة بين ثلاثة ضغوط أساسية: الضغط الشعبي الداخلي المؤيّد للموقف الفلسطيني، والضغط الإقليمي والدولي الساعي لإيجاد حلول براغماتية للأزمة، والضغط الأمني والاقتصادي المتعلق بقدرة الدولة على استيعاب موجات نزوح جديدة دون تهديد استقرارها الداخلي.

تتجلى هذه المعادلة المعقّدة بوضوح في الحالتين الأردنية والمصرية؛ إذ تواجه الدولتان تحديا جوهريا في الحفاظ على التوازن بين الالتزام بالمواقف التاريخية الثابتة تجاه القضية الفلسطينية وبين متطلبات

الأمن القومي في مرحلة تتسم بعدم الاستقرار الإقليمي، والذي تأثر بشكل كبير بثورات الربيع العربي وتداعياتها على كل دولة وعلى التحالفات الإقليمية. هذا التحدي يستدعي تطوير آليات جديدة في صنع السياسة الخارجية تأخذ في الاعتبار التعقيدات المتزايدة للبيئة الإقليمية والدولية.

من جهة أخرى، تلعب التحولات في بنية النظام الدولي دورا محوريا في إعادة تشكيل خيارات السياسة العربية. فالانتقال من النظام أحاديّ القطب الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة إلى نظام متعدد الأقطاب يتسم بالتنافس بين القوى الكبرى، يفتح أمام الدول العربية فرصا جديدة للمناورة السياسية ولكنه في الوقت ذاته يزيد من تعقيد عملية صنع القرار. ففي ظل التنافس الأمريكي–الصيني–الروسي في المنطقة، تجد الدول العربية نفسها مضطرة لإعادة تقييم تحالفاتها التقليدية وبناء علاقات أكثر توازنا مع القوى الدولية المختلفة، مما ينعكس بدوره على مواقفها من القضايا الإقليمية الكبرى بما في ذلك القضية الفلسطينية.

هذه التداخلات والحسابات المركبة تحتاج إلى بوصلة نظرية لتفكيكها وفهم أبعادها ذات العلاقة بالمواقف العربية الراهنة تجاه تهجير الفلسطينيين.

النّظرية الواقعية

تفترض هذه النظرية أن الدول تسعى إلى الحفاظ على أمنها القومي، وحماية توازن القوى الداخلي والإقليمي، وترى في التهجير تهديدًا مباشرًا لاستقرارها وشرعيتها. يعتمد هذا البحث على النظرية الواقعية في تحليل مواقف الدول العربية، وتحديدا الأردن ومصر، تجاه مشروعات تهجير الفلسطينيّين بعد عمليّة "طوفان الأقصى"، وترتكز النظرية الواقعية على فرضية كون الدول تتصرف وفقا لمصالحها الوطنية وأولويّاتها الأمنية، بدلا من الاعتبارات الأخلاقية أو القانونية وحدها، وبالتالي فإن هذا المنهج سيساعد في تفسير مواقف الأردن ومصر مع اعتبار أي سيناريوهات محتملة للتهجير، بناءً على معطيات القوّة والتوازنات الإقليمية والضغوطات الدولية.

يركز التحليل في هذه الدراسة على استعراض المبادئ الأساسية للنظرية الواقعية، بما في ذلك مفهوم البقاء بوصفه محرّكا رئيسا لسلوك الدول، وأهمية المصلحة الوطنية في توجيه قراراتها، فضلاً عن دور التوازنات الإقليمية والدولية في تحديد سياساتها تجاه الأزمات الكبرى، ومنها قضية اللاجئين الفلسطينيين. انطلاقا ممّا سبق سيتم تحليل المواقف الأردنية والمصرية استنادا إلى الحسابات الأمنية والسياسية التي تحكم قرارات الدولتين في ظل التطورات الأخيرة.

فيما يخصّ الموقف الأردنيّ، سيتم دراسة محددات السياسة الرسمية تجاه أي مشروعات تهجير للفلسطينيّين، مع التركيز على مخاوف الدولة من التبعات الديموغرافية والسياسية لهذا السيناريو، وتأثير ذلك على التوازنات الداخلية والهوية الوطنية الأردنية. كما سيتم تناول الحسابات الأمنية للأردن، لا سيّما في ظل التهديدات الإقليمية والضغوطات الدولية المحتملة. أما الموقف المصري، فسيتم تحليله من زاوية اعتبارات الأمن القوميّ، بما في ذلك تداعيات استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين على الاستقرار الداخلي، بالإضافة إلى تأثير العلاقات المصرية الإسرائيلية والدور المصري في المِلف الفلسطيني في صوغ موقف القاهرة من هذه القضية.

علاوة على ذلك، ستتناول الدراسة العوامل المؤثرة في مواقف الدولتين، مثل الضغوطات الدولية والإقليمية، فسيتم تحليل دور الفاعلين الدوليّين في التأثير على قرارات الأردن ومصر، ومدى استجابتهما أو رفضهما لأي ترتيبات دولية متعلقة بتهجير الفلسطينيين. كما سيتم التطرق إلى التوازنات الداخلية في الدولتين، وتأثيرها على سياساتهما الخارجية، إضافة إلى دراسة الأبعاد الأمنية التي قد تؤدي إلى رفض أو قبول أي سيناريوهات محتملة للتهجير.

بناءً على ما سبق، ستعتمد الدراسة على النظرية الواقعية لتفسير السياسات العربية تجاه قضية التهجير، مع التّركيز على كيفية استناد مواقف الدول إلى مصالحها القومية وأمنها القومي، وليس فقط إلى الاعتبارات الإنسانية أو القانونية، وسيسهم هذا التحليل في تقديم فهم أعمق لديناميكيات صنع القرار في المنطقة، في ظل التحديات الجيوسياسية الرّاهنة.

نظريّة صنع القرار

تعتمد هذه الدراسة على نظرية صنع القرار في تحليل مواقف الدول العربية، وتحديدا الأردن ومصر، تجاه مشروعات تهجير الفلسطينيّين بعد عمليّة "طوفان الأقصى". تستند هذه النظرية إلى دراسة مدى عمليّة صنع القرار داخل الأنظمة السياسية، من خلال تحليل العوامل المؤثّرة على القادة السياسيين وصنّاع القرار، سواء كانت داخلية أم خارجية، مؤسسية أم شخصية، وبالتالي فإن هذه النظرية تساعد في تفسير مواقف الأردن ومصر من خلال فهم طبيعة عملية صنع القرار في كلا البلدين، والجهات الفاعلة الرئيسية، والعوامل الضاغطة التي توجه سياساتهما تجاه هذه القضية.

يركّز التّحليل في هذه الدراسة على استعراض المبادئ الأساسية لمنهج صنع القرار، والتي تشمل تحديد البيئة السياسية والإدارية لصنع القرار، وتحليل دور النّخب السياسيّة والأمنيّة في توجيه السياسات، إضافة إلى دراسة تأثير الضغوطات الدولية والإقليمية على الخيارات السياسية المتاحة، وبذلك سيتم تحليل كيفيّة صنع القرارات في الأردن ومصر بخصوص سيناريوهات التهجير المحتملة، وما إذا كانت هذه القرارات تُبنى على حسابات استراتيجية بحتة أم تتأثر بمتغيرات أخرى.

فيما يخص الموقف الأردني، سيتم دراسة البنية المؤسسية لصنع القرار في المملكة، مع التركيز على دور الملك والقيادة السياسية، ومستشاري الأمن القومي، والأجهزة الأمنية، والبرلمان، في تشكيل الموقف الأردني من مشروعات التّهجير، كما سيتم تحليل طبيعة النقاشات الداخلية التي تؤثر على هذا القرار، بما في ذلك الاعتبارات الأمنية والديموغرافية والسياسية، إضافة إلى دور الرّأي العام الأردنيّ في التأثير على صناع القرار. أمّا الموقف المصري، فسيتم تحليله من خلال دراسة ديناميكيات صنع القرار داخل مؤسسات الدولة المصرية، خاصةً مؤسسة الرئاسة، والجيش، وجهاز المخابرات العامة، والبرلمان، مع التركيز على كيفية تفاعل هذه المؤسسات مع الضغوطات الدولية والإقليمية والتحديات الداخلية عند تحديد موقف مصر من أي سيناريوهات للتهجير.

علاوة على ذلك، ستتناول الدراسة العوامل التي تؤثر في عملية صنع القرار في الدولتين، كالضغوطات الدولية والإقليمية، حيث سيتم تحليل مدى تأثير السياسات الأمريكية والإسرائيلية، والمواقف العربية والدولية، على توجهات القيادة الأردنية والمصرية. كما سيتم دراسة التوازنات الداخلية، بما في ذلك تأثير الرأي العام، والمصالح الاقتصادية، والاستقرار الأمني، على خيارات صنع القرار، إضافةً إلى ذلك، سيتم تناول ديناميكيات اتخاذ القرار في الأزمات، وكيف تؤثر السرعة والضغوطات الطّارئة على عملية صنع القرار في القضايا ذات الأبعاد الأمنية والسياسية الكبيرة.

بناءً على ما سبق، ستعتمد الدراسة على منهج صنع القرار لتفسير السياسات العربية تجاه قضية التهجير، من خلال تحليل كيفية تفاعل النّخب السياسية والمؤسسات الحاكمة مع المتغيرات الداخلية والخارجية عند اتخاذ القرارات، وسيسهم هذا التحليل في تقديم فهم أعمق للآليات التي توجه صنع القرار في القضايا المصيرية، ودورها في تحديد مواقف الدول تجاه التحديات الجيوسياسيّة الراهنة.

نظريّة التّوازنات الإقليميّة

تعد نظريّة التوازنات الإقليمية إحدى النّظريات الهامّة في العلاقات الدولية، وتعتمد على فرضية كون الدّول تعمل على تحقيق التّوازن في مواجهة القوى الإقليمية الأخرى للحفاظ على استقرارها وأمنها القومي، تستند هذه النظرية إلى فكرة أنّ أيّ اختلال في ميزان القوى داخل الإقليم قد يدفع الدول المتأثرة إلى اتخاذ تدابير سياسية، دبلوماسية، أو حتى عسكرية لإعادة تحقيق التوازن، ويمكن تحقيق هذا التوازن من خلال التّحالفات، السياسات الخارجية، التّدخّلات الدّبلوماسية، أو الترتيبات الأمنية التي تهدف إلى منع هيمنة قوة إقليمية واحدة على المنطقة.

دمج نظرية ستيفان والت في إطار نظرية التوازنات الإقليمية يوفر فهماً أعمق لكيفية تشكيل التحالفات في ظل التهديدات المتصورة، حيث يركز والت على أن الدول لا تتحالف بالضرورة ضد القوة الأقوى، بل ضد التهديد الأكبر، والذي يتضمن عوامل مثل القوة العسكرية، والقرب الجغرافي، والقدرة

الهجومية، والنوايا العدائية. في سياق قضية التهجير الفلسطيني، يمكن توظيف نظرية التوازنات الإقليمية لفهم وتحليل مواقف الأردن ومصر تجاه مشروعات تهجير الفلسطينيين بعد "طوفان الأقصى"، من خلال عدّة محاور أساسية:

1. التّوازن الأمنيّ والاستراتيجيّ في المنطق: يشكّل تهجير الفلسطينيين تهديدا مباشرا للتوازن الديموغرافي والسياسي في الأردن، مما قد يدفعه إلى اتخاذ موقف حازم ضد أي مشروع تهجير، نظرًا لتأثيره المحتمل على الهوية الوطنية والاستقرار الداخلي. بالنّسبة لمصر، فإن أي تغيير في التوازنات الإقليمية –وخاصة على حدودها مع قطاع غزة– قد يؤدي إلى تداعيات أمنية واقتصادية، مما يجعلها تتعامل بحذر مع أي سيناريوهات تهجير.
2. التّحالفات الإقليميّة والتّفاعلات الدوليّة: وفقا لهذه النظرية، قد تسعى الدول المتأثرة بالتهجير إلى إقامة تحالفات إقليمية ودولية للتصدي لهذه المشروعات، سواء من خلال الدبلوماسية الدولية – التحالف مع قوى إقليمية أخرى– أو حتّى التفاعل مع المنظمات الدولية لمنع أي محاولات فرض واقع جديد على الأرض، قد تستفيد كل من الأردن ومصر من دعم الدول العربية الأخرى لتشكيل موقف عربي موحد يساهم في منع تغيير موازين القوى لصالح إسرائيل أو القوى الدولية التي تدعم التهجير.
3. التّوازنات الاقتصاديّة والاجتماعيّة :من منظور التوازنات الإقليمية، يمكن النظر إلى تأثير تهجير الفلسطينيين على البنية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن ومصر، وقد تتجنب مصر قبول أي موجات تهجير جديدة نظرًا لانعكاساتها السلبية على الاقتصاد المصري، في حين قد تشهد الأردن ضغوطات داخلية متزايدة بسبب التركيبة السكانية.
4. الاستجابة السّياسيّة والدبلوماسيّة :وفقاً لهذه النظرية، يمكن تحليل الخطوات الدبلوماسية التي قد يتخذها الأردن ومصر في إعادة ضبط التوازنات الإقليمية، مثل اللجوء إلى الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، أو استخدام الضغط الدبلوماسي على الدول الفاعلة في المشهد الإقليمي، يمكن أيضا،

دراسة دور الوساطة السياسية والتحركات الدبلوماسية التي قد تتبناها الأردن ومصر في هذا السياق للحفاظ على استقرار المنطقة.

باختصار، تساعد نظرية التوازنات الإقليمية في تقديم إطار تحليلي شامل لفهم مواقف الأردن ومصر تجاه مشروعات تهجير الفلسطينيين، حيث يمكن استخدامها لتفسير كيفية استجابة الدولتين، وفقا لحسابات: التوازن الإقليمي، الأمن القومي، والتفاعل مع القوى الدولية. وبذلك، فإن هذه النظرية تتيح تحليلا عميقا لكيفية تشكّل السياسات العربية تجاه التهجير في ظل الديناميكيات الإقليمية المتغيّرة.

نظريّة الأمن المجتمعيّ وتطبيقاتها على الحالة الفلسطينيّة

تتطلب دراسة موضوع التهجير الفلسطيني وردود الفعل العربية عليه الاستعانة بأطر نظرية تتجاوز المقاربات التقليدية للأمن القومي لتشمل مفهومات أكثر تعقيدا مثل "الأمن المجتمعي" كما طوره باري بوزان وزملاؤه في مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية. يركز هذا المفهوم على الهوية الجماعية والتماسك الاجتماعي كمكونات أساسية للأمن الوطني، مما يساعد في فهم "لماذا تنظر الدول العربية إلى قضية التهجير الفلسطيني ليس كتحدٍ سياسي أو اقتصادي فقط، بل كتهديد وجودي للهوية العربية والإسلامية الجماعية".

إن تطبيق نظرية الأمن المجتمعيّ يكشف عن بُعد مهم في التفكير الاستراتيجيّ العربي، غالباً ما يتم تجاهله في الدراسات التقليدية. فالقلق العربي من مشروعات التّهجير لا ينبع فقط من اعتبارات جيوسياسية أو اقتصادية، بل من خشية عميقة من أن قبول هذه المشروعات قد يؤدي إلى تآكل الهوية الجماعية العربية وتفكيك الرّوابط التاريخية والثقافية التي تربط الشعوب العربية بالقضية الفلسطينية. هذا البُعد الهُوَوِيّ يفسّر لماذا نجد أحيانا تباينا بين المواقف الرسمية المعلنة والسياسات الفعلية المتبعة، حيث تحاول الحكومات العربية الموازنة بين الضرورات العملية والحفاظ على شرعيتها الشعبية المرتبطة بالدفاع عن القضايا العربية الكبرى.

كما أن فهم ديناميكيات الأمن المجتمعي يساعد في تفسير التباين في المواقف بين الدول العربية المختلفة. فالدول التي تتسم بتعددية إثنية أو طائفية أو قبلية قد تكون أكثر حساسية لتأثيرات التهجير على التوازنات الديموغرافية الداخلية، بينما الدول الأكثر تجانسا وتماسكا قد تركز على الأبعاد الاقتصادية أو الأمنية للموضوع. هذا التحليل يوفر إطارا أكثر دقّة لفهم السياسات المتباينة التي تتبعها دول مثل الأردن ولبنان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين مقارنة بدول أخرى قد تكون أقل انخراطا مباشرا في هذا المِلف.

نظرية التبعية

تكشف نظرية التبعية أن مواقف الدول العربية من مشاريع تهجير الفلسطينيين بعد "طوفان الأقصى" تُفهم في إطار علاقات غير متكافئة مع المركز الغربي، حيث يُعاد إنتاج الخضوع السياسي والاقتصادي بشكل يمنع اتخاذ مواقف سيادية حاسمة. إن الدعم المشروط، أو الترويج لحلول إنسانية، ليست مواقف مستقلة بحد ذاتها، بل هي نتاج نظام عالمي يبقي القرار العربي مقيدًا ضمن حدود التبعية السياسية والاقتصادية، مما يُسهم فعليًا في تمرير مشاريع التهجير أو تسكينها بدل مقاومتها.

وتُظهر مواقف كلٍّ من مصر والأردن إزاء مشاريع التهجير الفلسطيني بعد "طوفان الأقصى" تباينًا في الدرجة لا في الجوهر، إذ تجمعهما بنية تبعية سياسية واقتصادية تجعل قرارهما مرهونًا بتوازنات خارجية، لا باعتبارات قومية أو إنسانية مستقلة. فمصر، التي تخشى تحول سيناء إلى مأوى للاجئين، ترفض التهجير علنًا، لكنها تبقى مقيّدة باتفاقيات السلام مع إسرائيل، ومعتمدة على الدعم الأمريكي والمؤسسات المالية الدولية، مما يجعل موقفها الفعلي حذرًا، يتراوح بين الرفض الخطابي والتنسيق الأمني الضمني. أما الأردن، الذي يُعدّ التهجير تهديدًا وجوديًا لتركيبته السكانية وخطًا أحمر سياسيًا، فإنه يُظهر موقفًا أكثر تشددًا في الخطاب، لكنه لا يترجمه إلى أدوات ردع دبلوماسي أو قانوني فعّال، نتيجة ارتباطه الوثيق بالمساعدات الغربية والتحالفات الأمنية.

وفي ضوء نظرية التبعية، يمكن فهم هذا التردد العربي ليس كمجرد ضعف في الإرادة، بل باعتباره انعكاسًا لبنية دولية تقيّد استقلالية القرار السياسي في الدول التابعة، وتعيد إنتاج منطق البقاء بدلًا من منطق التحرر. إن غياب الموقف الحاسم من التهجير، رغم إدراك مخاطره، لا يعكس فقط حسابات ظرفية، بل يُظهر موقعًا بنيويًا هشًا في النظام العالمي، يجعل التصدي لمثل هذه المشاريع مرهونًا بتحرر تدريجي من علاقات التبعية التي تُشكّل جوهر الأزمة.

منهجية الدراسة

المنهج البنيوي: هو منهج تحليلي يركّز على البُنى العميقة التي تنظّم الظواهر، سواء كانت لغوية، اجتماعية، سياسية، أو ثقافية. في السياق السياسي، يستخدم لتحليل الهياكل التي تحكم العلاقات والسياسات بدلًا من التركيز فقط على الأفراد أو الأحداث السطحية.

المنهج البنيوي هنا يحلل موقف الدول العربية ليس بناءً على التصريحات فقط، بل على البُنية السياسية والأمنية، البُنية الاقتصادية، البُنية الجيوسياسية هذا المنهج يوضح الفجوة بين الشعارات القومية الرافضة للتهجير ودعم القرار الفلسطيني والمواقف الواقعية البنيوية للدول للحفاظ على الأنظمة واستقرارها قبل كل شيء.

المنهج البنيوي يكشف أن مواقف الدول العربية من مشاريع تهجير الفلسطينيين بعد "طوفان الأقصى" لا تُفهم من خلال التصريحات المعلنة فقط، بل من خلال البُنى العميقة التي تحكم سلوك هذه الدول، مثل طبيعة الأنظمة السياسية، والهواجس الأمنية، والارتباط الاقتصادي بالغرب، والتحالفات الدولية. هذا المنهج يوضح أن الصمت أو الرفض الشكلي للتهجير ليس ناتجًا عن ضعف إرادة، بل عن منظومة بنيوية تجعل الأنظمة تضع استقرارها الداخلي وعلاقاتها الدولية فوق أي التزام قومي أو إنساني اتجاه الفلسطينين. لذلك، فإن مشاريع التهجير تجد في هذه البيئة البنيوية العربية حاضنة غير مباشرة، ما لم يحدث تغيير جذري في البنية نفسها، لا في الخطاب فقط.

أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من الأدوات البحثية لجمع البيانات وتحليلها، بما يتناسب مع طبيعة الموضوع ومنهجية البحث المعتمدة. وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أولاً: المصادر الأولية

1. التصريحات والبيانات الرسمية: اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على تصريحات رؤساء الدول ووزراء الخارجية والمسؤولين الحكوميين في مصر والأردن، لا سيما تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي، والملك عبد الله الثاني، ووزيري الخارجية سامح شكري وأيمن الصفدي. كما تم رصد تصريحات المسؤولين الإسرائيليين المتعلقة بمشروعات التهجير، بمن فيهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والوزيران بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير.
2. الوثائق الرسمية والقرارات: شملت البيانات الختامية للقمم العربية، وقرارات جامعة الدول العربية، والوثائق الأممية ذات الصلة، ولا سيما وثيقة "الخطة المصرية للتعافي المبكر وإعادة الإعمار في غزة" التي تبنتها القمة العربية الطارئة في مارس (2025) الوثيقة الأممية (A/79/820-S/2025/151).
3. محاضر الاجتماعات والمؤتمرات الصحفية: تم تحليل المؤتمرات الصحفية المشتركة بين المسؤولين المصريين والأردنيين، وتصريحاتهم في المحافل الدولية كالجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ثانياً: المصادر الثانوية

1. الكتب والمراجع الأكاديمية :استندت الدراسة إلى أدبيات متخصصة في الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، من أبرزها:

- Mearsheimer, J. (2021). *The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities* (Mearsheimer, 2021).

- Walt, S. (2020). *The Hell of Good Intentions* (Walt, 2020).
- Flint, C. & Taylor, P. (2022). *Political Geography: World-Economy, Nation-State and Locality* (Flint & Taylor, 2022).
- Painter, J. & Jeffrey, A. (2024). *Political Geography: An Introduction to Space and Power* (Painter & Jeffrey, 2024).

2. التقارير المؤسسية والبحثية: اعتمدت الدراسة على تقارير مراكز بحثية ومؤسسات دولية موثوقة، تشمل:

- تقارير مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) .
- دراسات معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (Washington Institute for Near East Policy).
- تقارير مركز كارنيغي للشرق الأوسط (Carnegie Middle East Center).
- إصدارات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS).
- تقارير المنظمة الدولية للهجرة (IOM).
- بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UN OCHA).

3. المقالات الأكاديمية المحكّمة: تم الاستعانة بدراسات منشورة في دوريات علمية متخصصة، باللغتين العربية والإنجليزية، تناولت المواقف العربية من التهجير الفلسطيني والأبعاد الجيوسياسية للصراع.

ثالثاً: المصادر الإعلامية

1. وسائل الإعلام الدولية والعربية: تم رصد وتحليل التغطية الإعلامية للأحداث من خلال مصادر موثوقة تشمل: الجزيرة، رويترز، أسوشيتد برس، نيويورك تايمز، الغارديان، فورين بوليسي، وتايمز أوف إسرائيل. وقد أسهمت هذه المصادر في توثيق التصريحات الرسمية ورصد ردود الفعل الإقليمية والدولية.

2. البوابات الإلكترونية الرسمية: تم الرجوع إلى المواقع الرسمية لـوزارات الخارجيـة المصـرية والأردنية، والهيئة العامة للاستعلامات المصرية، والديوان الملكـي الهاشـمي، للحصـول علـى النصوص الرسمية للبيانات والتصريحات.

رابعاً: أدوات التحليل

1. تحليل المضمون: تم توظيف أسلوب تحليل المضـمون لدراسـة الخطـاب الرسـمي المصـري والأردني، واستخلاص المفاهيم والمصطلحات المتكررة التي تعكس طبيعة الموقف من التهجير.
2. التحليل المقارن: استُخدم التحليل المقارن للموازنة بين الموقفين المصري والأردني، وتحديد أوجـه التشابه والاختلاف في الدوافع والمبررات والآليات.
3. التحليل التاريخي: تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور المواقف العربية مـن التهجيـر عبـر المراحل الزمنية المختلفة (1948–2025)، وفهم السياق التاريخي الذي يُشكّل المواقف المعاصرة.

الفصل الثاني

المواقف التّاريخيّة للدول العربيّة من التّهجير الفلسطينيِّ

تمهيد

تشكل دراسة المواقف التاريخية للدول العربية من قضية التهجير الفلسطيني، ركيزة أساسية لفهم التطورات المعاصرة في هذا المِلف الحسّاس والمعقد؛ فلا يمكن فهم المواقف الحالية للدول العربية من مشروعات التهجير بعد السابع من أكتوبر 2023 بمعزل عن السياق التاريخي الطويل والمتشابك للتعامل العربي مع هذه القضية المحورية في الصراع العربي الإسرائيلي (شفيق ، 2018). يسعى هذا الفصل إلى تحليل التّطور التاريخي للمواقف العربية عبر مراحل زمنية متعاقبة ومترابطة، وتحديد العوامل الجوهرية التي حدّت من فعالية هذه المواقف تاريخيا، والكشف عن أوجه الاختلاف والتشابه بين الفترة التاريخية والمرحلة الراهنة.

يعدّ فهم التطور التاريخي المتسلسل، ضرورة لتفسير الأسباب التي مكنت الدول العربية من الحفاظ على موقف أكثر وحدة وتأثيرا من قضية التهجير في الفترة الأخيرة، وذلك بعد عقود طويلة من المواقف المتذبذبة أو غير الفعّالة (عبد الهادي ، 2019) في كثير من المحطات التاريخية المفصلية. كما يوفّر التحليل التاريخي العميق دروسا قيّمة حول العوامل والظروف التي تعزز أو تضعف من قدرة النظام الإقليمي العربي على التعامل بفعالية مع التحديات الاستراتيجية الكبرى والمصيرية. سنتناول هذا التحليل التاريخي الشامل عبر تقسيمه إلى مراحل زمنية محددة تبعا للتطورات والأحداث ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة وأهدافها الأساسية.

مرحلة النّكبة وتشكيل المواقف العربيّة الأولى (1948-1967)

شكّلت أحداث عام 1948 والنكبة الفلسطينية نقطة تحول مفصلية وجذرية في تاريخ المنطقة العربية بأكملها، ليس فقط لأنها أدت إلى قيام الكيان الإسرائيلي وتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين من أراضيهم وديارهم التاريخية، بل لأنها كشفت بوضوح عن هشاشة النظام الإقليمي العربي الناشئ حديثاً وعدم قدرته على الاستجابة الفعالة والمنسقة للتحديات الاستراتيجية الكبرى (الخالدي، 2017). اتّسم الموقف العربي الأولي من قضية التهجير الفلسطيني بالصدمة العميقة والارتباك الشديد أكثر من الوضوح الاستراتيجي المدروس أو التخطيط المنهجي المتقن الذي تتطلبه مثل هذه الأزمات المعقدة والمصيرية.

لم تكن الدول العربية التي دخلت الحرب ضد الكيان الإسرائيلي الناشئ، والتي شملت مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق، مستعدة لإطلاق مواجهة الحجم الهائل والمعقد لأزمة اللاجئين التي نتجت عن هذه الحرب وتداعياتها المدمرة. تشير التقديرات الموثّقة إلى أن حوالي 750,000 فلسطيني تم تهجيرهم قسرا من ديارهم وأراضيهم خلال أحداث 1948–1949، وهو رقم فاق بكثير التوقعات والحسابات العربية المسبقة (المدور ، 2018) والتحضيرات المتاحة لمواجهة مثل هذه الكارثة الإنسانية. هذا التهجير الجماعي، واسع النطاق لم يكن مجرد نتيجة عرضية أو غير مقصودة للحرب الدائرة، وإنّما، – وفقاً لما أكده المؤرخ الإسرائيلي المعروف إيلان بابيه في أعماله المهمة– جزءاً من خطة منظمة ومدروسة للتطهير العرقي تم تنفيذها بشكل منهجي وممنهج من قبل الجماعات الصهيونية المسلحة.

تميزت الاستجابة العربية الأولية لهذه الأزمة الإنسانية الطاحنة بالطابع الإنساني والعاطفي أكثر من الطابع الاستراتيجي المدروس والمخطط له بعناية، حيث فتحت الدول العربية المجاورة حدودها أمام اللاجئين الفلسطينيين النازحين من منطلق إنساني وقومي نبيل (جابر، 1995) لكن دون وجود رؤية واضحة ومحددة لكيفية التعامل مع هذا الملف الشائك والمعقد على المدى الطويل والاستراتيجي. كان

الاعتقاد السائد والمهيمن آنذاك في الأوساط السياسية والشعبية العربية أن وجود اللاجئين سيكون مؤقتا وعابرا، وأن الجيوش العربية ستتمكن حتما من استرداد فلسطين وإعادة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم خلال فترة وجيزة نسبيا. ثبت لاحقاً وجود تفاؤل مفرط غير واقعي في تقدير موازين القوى الفعلية على الأرض.

أدّى التفاؤل المفرط والحسابات غير الدقيقة إلى عدم وضع خطط طويلة المدى ومدروسة للتعامل مع ملف اللاجئين الفلسطينيين، كما أنه حال دون تطوير استراتيجيات سياسية ودبلوماسية متماسكة وفعّالة لمواجهة المشروع الصهيوني المتنامي وتحدياته المتزايدة. افتقرت القيادات العربية آنذاك –التي كانت حديثة العهد بالاستقلال– للخبرة الكافية (شفيق ، 2018) والدبلوماسية العميقة، والرؤية الاستراتيجية الشاملة اللازمة للتعامل مع تحد استراتيجي بهذا الحجم والتعقيد والأبعاد المتشابكة. انعكست هذه الفجوة سلبا على قدرة الدول العربية على تنسيق جهودها وتوحيد مواقفها في مواجهة التحدي الصهيوني المتنامي.

بدأت الانقسامات والخلافات العربية تظهر وتتبلور منذ الأيام الأولى للأزمة الفلسطينية، حيث اختلفت الدول العربية بوضوح حول كيفية التعامل الأمثل مع القضية الفلسطينية المعقدة وملف اللاجئين الشائك. وجدت بعض الدول العربية –وعلى رأسها الأردن– في ضم الضفة الغربية فرصة ذهبية لتوسيع أراضيها وتعزيز موقعها الإقليمي ونفوذها السياسي، بينما عارضت دول عربية أخرى مهمة مثل مصر وسوريا هذا التوجه الأردني بشدة ووضوح. هذه الانقسامات المبكرة والعميقة أضعفت بشكل كبير من قدرة العمل العربي المشترك والمنسق، وسهلت على الكيان الإسرائيلي الناشئ تنفيذ مشروعاته التوسعية والاستيطانية دون مواجهة مقاومة عربية موحدة وفعالة. إلا أن هذه التباينات والخلافات لم تمنع في النهاية تبلور مجموعة من المبادئ الأساسية والثوابت التي وجّهت مواقف الدول العربية من هذه القضية المحورية عبر العقود التالية.

رغم الصدمة الأولية العميقة والارتباك الشديد الذي أصاب الأنظمة العربية، بدأت المواقف العربية من قضية التهجير الفلسطيني تتبلور وتتشكل تدريجياً حول مجموعة من المبادئ الأساسية والثوابت الراسخة التي ستحكم وتوجّه السياسة العربية لعقود طويلة قادمة (الجرباوي، 2020). كان من أهم وأبرز هذه المبادئ الجوهرية: الرفض القاطع والحاسم للتوطين الدائم للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، والتمسك الثابت والراسخ بحق العودة للفلسطينيين باعتبارها حقّا طبيعيا وتاريخيا غير قابل للتصرف أو التفاوض أو المساومة تحت أي ظرف.

لم ينبع هذا الموقف العربي الثابت من مجرد اعتبارات قانونية جافة أو أخلاقية مجرّدة، بل نبع بشكل أساسي من حسابات سياسية واستراتيجية عميقة ومدروسة بعناية. أدركت الدول العربية المعنية أن قبول التوطين الدائم للاجئين الفلسطينيين في أراضيها يعني عمليّا وواقعيّا الاعتراف الضمني بشرعية الكيان الإسرائيلي والتخلي الفعلي عن المطالبة باسترداد فلسطين التاريخية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. كما حمل قبول التوطين في طياته مخاطر ديموغرافية واجتماعية وأمنية جسيمة وطويلة المدى على الدول المضيفة، وخاصة في حالة الأردن ولبنان، حيث شكّل اللاجئون الفلسطينيون نسبة كبيرة ومؤثّرة من إجمالي عدد السكان، مما كان يهدد بإحداث تغييرات ديموغرافية وسياسية عميقة في الدولتين.

عكس الموقف العربي الموحد من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) المؤسسة 1949 هذا التوجه الثابت والراسخ الرافض للتوطين الدائم. رحّبت الدول العربية بحرارة وإجماع بتأسيس هذه الوكالة الدولية المتخصصة، كونها تقدم المساعدة الضرورية والحيوية للاجئين الفلسطينيين دون المساس أو التأثير بحقهم الطبيعي والمشروع في العودة إلى ديارهم وأراضيهم. في المقابل، رفضت الدول العربية بقوة وحزم المشروعات الدولية المختلفة التي هدفت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية أو في دول ثالثة بديلة، حيث رأت في هذه المشروعات محاولات مقنعة لتصفية القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والمشروعة.

على سبيل المثال، واجه مشروع جونستون الطموح لتطوير مياه نهر الأردن في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي –والذي تضمّن بنوداً واضحة ومحدّدة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة– رفضا عربيا قاطعا وحاسما، رغم المغريات الاقتصادية الكبيرة التي تضمنها هذا المشروع الدولي المدعوم أمريكياً. هذا الرفض العربي الموحد عكس بوضوح عمق الالتزام العربي الراسخ بمبدأ حق العودة الفلسطيني كحق مقدس وغير قابل للتنازل، لكنه في الوقت ذاته، كشف بجلاء غياب البدائل العربية الواقعية والعملية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والتخفيف من معاناتهم اليومية المتزايدة.

حاولت اللجنة العربية العليا لفلسطين، المتشكّلة في أعقاب النكبة، تنسيق المواقف العربية المختلفة وتوحيد الجهود العربية في مواجهة التحدي الصهيوني، لكنها عانت منذ البداية من ضعف شديد في التمويل، والموارد المتاحة، والصلاحيات المحدودة المقيدة، والانقسامات السياسية الحادة والعميقة بين الدول الأعضاء المختلفة وأجنداتها المتباينة. هذا الضعف الهيكلي والوظيفي في آليات التنسيق العربي المؤسسي ظل للأسف سمة مميزة ومستمرة للتعامل العربي مع القضية الفلسطينية لعقود طويلة قادمة، مما أثر سلبا على فعالية الاستجابة العربية لتطورات هذه القضية المحورية والحساسة.

واجهت الدول العربية في هذه المرحلة التأسيسية الحرجة تحديات متعددة ومعقدة في التعامل مع ملف اللاجئين الفلسطينيين، تمثّلت هذه التحديات في التحديات الإنسانية المباشرة، والتحديات الاقتصادية الثقيلة، والتحديات الأمنية المتزايدة، والتحديات السياسية المعقدة. هذه التحديات المتداخلة والمتشابكة كشفت بوضوح عن محدودية القدرات العربية المالية والإدارية والتقنية، وضعف التخطيط الاستراتيجي طويل المدى (عبد الهادي ، 2019) للتعامل مع أزمة إنسانية واستراتيجية بهذا الحجم الهائل والتعقيد الشديد.

من الناحية الاقتصادية البحتة، شكّل وجود مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين عبئا اقتصاديا ثقيلا على اقتصادات الدول المضيفة التي كانت تعاني أصلاً من ضعف شديد في الموارد المالية المتاحة،

وفجوة واضحة في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. واجهت الأردن، التي استقبلت أكبر عدد نسبي من اللاجئين الفلسطينيين –مقارنة بعدد سكانه الأصلي– ضغوطاً اقتصادية هائلة ومستمرة أثرت بشكل كبير على خطط التنمية الاقتصادية المحلية والاستقرار المالي العام للدولة (الزيادي ، 2025). كما واجه لبنان، من جهته، تحديات خاصة ومعقدة نظراً للتوازنات الطائفية الدقيقة والحساسة التي تحكم نظامه السياسي المركب والمعقد، أذ يهدّد أي تغيير ديموغرافي كبير بإحداث اختلال في هذه التوازنات الطائفية الهشة.

حاولت الحكومات العربية المعنية التعامل مع هذه التحديات المتعددة والمعقدة من خلال طلب المساعدة الدولية الطارئة من المنظمات الدولية المختصة والدول الكبرى، وإقامة مخيمات مؤقتة للاجئين الفلسطينيين. لكن، هذه الحلول المؤقّتة والطارئة تحولت تدريجياً عبر السنوات إلى ترتيبات شبه دائمة ومستقرة. تطورت مخيمات اللاجئين –التي كان من المفترض والمخطط أن تكون مجرد مأوى مؤقت وعابر لحين حل الأزمة– إلى تجمعات سكانية معقدة ومكتظة لها ديناميكياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة، وأصبحت بمرور الوقت جزءا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والسياسي في الدول المضيفة.

من الناحية السياسية والأمنية، أدّى الوجود الفلسطيني الكثيف والمؤثر إلى تعقيد كبير في الأوضاع الداخلية في الدول المضيفة وإحداث تغييرات جوهرية في تركيبتها الاجتماعية والسياسية. أثر الوجود الفلسطيني الكثيف في الأردن على التوازنات القبلية والاجتماعية التقليدية الراسخة، وخلق تحديات جديدة ومعقدة للهوية الوطنية الأردنية وتماسكها الاجتماعي. في لبنان، أثر اللاجئون الفلسطينيون بشكل كبير على التوازنات الطائفية الدقيقة والحساسة وساهموا في تعقيد الوضع السياسي اللبناني المتأزم أصلاً، مما أدى لاحقا إلى توترات وصراعات داخلية متعددة ومعقدة.

اتسمت الاستجابة العربية لهذه التحديات المتنوعة والمعقدة بالطابع الارتجالي والعفوي أكثر من التخطيط الاستراتيجي المنهجي المدروس، حيث أُتّخذت معظم القرارات المهمة على اعتبارها ردود فعل سريعة

على الأحداث والضغوطات اللحظية والطارئة، دون وجود رؤية شاملة وواضحة طويلة المدى لكيفية التعامل الأمثل مع هذا الملف الشائك والمعقد. ترك النهج الارتجالي وغير المخطط تأثيرات سلبية عميقة ومستمرّة في فعالية السياسات العربية وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة والمنشودة في خدمة القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

مرحلة التّحوّلات والانقسامات (1967-1993)

شكّلت حرب حزيران عام 1967 نقطة تحوّل جذريّة وحاسمة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية (صالح ، 2024) على وجه الخصوص، فلم تؤدِّ الهزيمة العربية الساحقة والمدوية في هذه الحرب فقط إلى احتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية التاريخية، بل أدّت أيضا إلى موجة تهجير جديدة وواسعة شملت حوالي 300,000 فلسطيني إضافي، جاء معظمهم من الضفة الغربية وغزة المحتلتين حديثاً. أضافت الموجة الثانية من التهجير القسري أعباء وتحديات جديدة ومعقدة على الدول العربية المضيفة، وعقّدت بشكل كبير من ملف اللاجئين الفلسطينيين وإدارته السياسية والإنسانية.

كان تأثير هزيمة عام 1967 المدمّرة، على المواقف العربية من قضية التهجير الفلسطيني، عميقا جذريا، ومتعدّد الأوجه والأبعاد. فمن جهة أولى، عزّزت هذه الهزيمة الصاعقة والمؤلمة من الإدراك العربي العميق لخطورة المشروع الصهيوني المتنامي وضرورة مقاومته بكل الوسائل والأدوات المتاحة دون استثناء. ومن جهة أخرى، كشفت هذه الهزيمة بقسوة ووضوح عن ضعف القدرات العربية العسكرية والسياسية الفعلية مقارنة بالقدرات الإسرائيلية المتطورة والمدعومة دولياً، مما دفع بعض الدول العربية المهمة للبحث عن مقاربات جديدة ومختلفة للتعامل مع تحديات الصراع المعقد مع الكيان الإسرائيلي.

وجد الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي كان يُعتبر رمزاً بارزاً ومؤثراً للمقاومة العربية ضد الكيان الإسرائيلي والسياسات الغربية في المنطقة، نفسه مضطراً وتحت ضغط الواقع الجديد لإعادة تقييم

شامل وعميق للاستراتيجية العربية المتبعة في مواجهة التحدي الإسرائيلي. مثّل قبول مصر بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 في نوفمبر 1967، الذي دعا بوضوح إلى انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة مقابل الاعتراف العربي بها وضمان أمنها، تحولا جوهريّا هاما في الموقف العربي الرسمي نحو القبول التدريجي بفكرة التسوية السياسية (نصر ، 2024)التفاوضية بوصفها بديلا أو مكمّلا للخيار العسكري التقليدي.

أثار هذا التحول الكبير والمفاجئ –نسبيا– في الموقف المصري الرسمي جدلا واسعا داخل الأوساط العربية والفلسطينية المختلفة، حيث انقسمت الآراء والمواقف بشكل واضح ومؤثر. فبينما رأت بعض الأطراف السياسية والفكرية في هذا التوجه المصري الجديد واقعية سياسية ضرورية وحكيمة في ضوء موازين القوى الجديدة والمتغيرة التي فرضتها نتائج حرب 1967 وتداعياتها الاستراتيجية، اعتبرته أطراف عربية وفلسطينية أخرى تراجعا خطيرا ومؤسفا عن الثوابت العربية والفلسطينية الراسخة والمقدسة. أدّى هذا الجدل العميق والحاد إلى ظهور انقسامات واضحة ومؤثرة في الصف العربي الموحد سابقا، حول كيفية التعامل الأمثل مع القضية الفلسطينية المعقدة وملف اللاجئين الشائك والحساس.

بدأت منظمة التحرير الفلسطينية، التي تأسست رسميا عام 1964 واكتسبت دورا أكبر وأكثر تأثيراً بعد هزيمة 1967 مباشرة، تلعب دوراً مهما ومحوريا في تشكيل المواقف العربية الرسمية والشعبية من قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة. رفضت المنظمة بقوة وحزم أي مشروعات دولية أو إقليمية للتوطين الدائم للاجئين في الدول العربية، وأكدت بثبات وإصرار على حق العودة للفلسطينيين بوصفه حقا طبيعيا وتاريخيا غير قابل للتصرف أو التفاوض تحت أي ظرف، لكنها، في الوقت ذاته، سعت بنشاط وإصرار للحصول على دعم عربي سياسي ومالي وعسكري قوي ومستمر لنشاطاتها العسكرية والسياسية ضد الكيان الإسرائيلي.

أدت هزيمة عام 1967 المدوية إلى صعود واضح لدور المقاومة الفلسطينية المسلحة، باعتبارها فاعلا مؤثرا وأساسيا في المشهد الإقليمي المعقد المتغير. نجحت فصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة، وعلى رأسها حركة فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وغيرها من الفصائل النشطة، في ملء الفراغ السياسي والعسكري الذي تركته الهزيمة العربية الساحقة، وتقديم نموذج جديد ومبتكر للمقاومة الفلسطينية (العريان، 2023) يعتمد بشكل أساسي على الكفاح المسلح المنظم وحرب العصابات طويلة المدى والمدروسة استراتيجيا.

أثر هذا التطور الجديد والمهم بشكل كبير وجوهري على المواقف العربية الرسمية والشعبية من قضية التهجير الفلسطيني وملف اللاجئين بشكل عام. اعتمدت الفصائل الفلسطينية المسلحة بشكل أساسي ومحوري على مخيمات اللاجئين كقواعد أساسية وحيوية للتجنيد والتدريب العسكري، والانطلاق نحو العمليات العسكرية ضد الأهداف الإسرائيلية المختلفة. هذا الدور الجديد والمتطور للمخيمات حولها تدريجيا من مجرد تجمعات إنسانية للاجئين، إلى مراكز نشطة ومؤثرة للمقاومة والنشاط السياسي والعسكري المنظم.

وجدت الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين نفسها في موقف معقد وحساس وصعب تجاه هذا التطور الجديد والمتسارع في طبيعة المخيمات ودورها. من جهة أولى، كانت هذه الدول تدعم وتشجع المقاومة الفلسطينية المسلحة من منطلق قومي راسخ وعداء عميق ومبدئي للكيان الإسرائيلي وسياساته التوسعية. ومن جهة أخرى مقابلة، كانت تخشى بقلق متزايد من تداعيات النشاط الفلسطيني المسلح المتصاعد على أمنها واستقرارها الداخلي وعلاقاتها الدولية المعقدة، وخاصة مع القوى الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية.

كانت الأردن بلا شك أكثر الدول العربية تأثرا وتضررا من هذا التطور الجديد والمعقد في طبيعة الوجود الفلسطيني؛ نظرا لوجود أكبر تجمع فلسطيني على أراضيها، وتأثير هذا الوجود على التوازنات

الداخلية الأردنية الحساسة. شهدت العلاقة المعقدة بين النظام الأردني الملكي والمقاومة الفلسطينية المسلحة توترات متزايدة ومتصاعدة وصلت ذروتها الدراماتيكية في أحداث أيلول الأسود المؤلمة عام 1970، عندما اندلعت مواجهات مسلحة ضارية وعنيفة بين الجيش الأردني النظامي والفصائل الفلسطينية المسلحة، والتي انتهت في النهاية بخروج هذه الفصائل من الأردن بشكل كامل ونهائي واتجاهها نحو لبنان بشكل أساسي.

شهدت لبنان، من جهتها، ووفقا لظروفها الخاصة والمعقدة، تطورات مشابهة، بوتيرة أبطأ وأكثر تدرجا من الحالة الأردنية. نظمت اتفاقية القاهرة التاريخية عام 1969 بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية الوجود والنشاط الفلسطيني في الأراضي اللبنانية، ومنحت الفصائل الفلسطينية حق العمل المسلح والتحرك من الأراضي اللبنانية ضد الأهداف الإسرائيلية المختلفة. لكن هذه الترتيبات الجديدة والمعقدة أدت تدريجياً عبر السنوات إلى تعقيد كبير في الوضع اللبناني الداخلي المتأزم أصلاً، وساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية المدمرة عام 1975 وما تلاها من تداعيات كارثية على الجميع.

أثرت هذه التطورات المتسارعة والمعقدة على المواقف العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين بطرق متناقضة ومتضاربة في كثير من الأحيان. فبينما عززت هذه التطورات من الالتزام العربي العام والشعبي بالقضية الفلسطينية ورفض أي مشروعات للتوطين الدائم للاجئين، إلا أنها، في الوقت ذاته، خلقت توترات حادة ومؤلمة بين الدول المضيفة والفلسطينيين أنفسهم، وأدت إلى تعقيد كبير وإضافي في ملف اللاجئين وإدارته السياسية والأمنية اليومية.

شهدت هذه المرحلة التاريخية المهمة عدة مبادرات دولية مهمة ومؤثرة لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، وكان معظم هذه المبادرات الدولية يتضمن بنودا واضحة ومحددة تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم (Washington Institute for Near East

(Policy, 2024). أجبرت هذه المبادرات الدولية المتتالية الدول العربية على تطوير مواقف أكثر تفصيلا ودقّة من مختلف جوانب قضية التهجير الفلسطيني، وملف اللاجئين المعقد والحساس.

تضمنت مبادرة روجرز الأمريكية المهمة عام 1970، التي دعت بوضوح إلى تطبيق قرار مجلس الأمن 242 وإجراء مفاوضات سلام شاملة ومتعددة الأطراف، إشارات واضحة إلى ضرورة حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين "بطريقة عادلة ومرضية لجميع الأطراف". هذه الصياغة الغامضة والمبهمة بشكل متعمّد، أثارت مخاوف عربية وفلسطينية عميقة ومبررة من أنها قد تؤوّل وتُستخدم على أنها تعني ضمنياً التوطين الدائم للاجئين في الدول المضيفة بدلاً من العودة الفعلية إلى ديارهم وأراضيهم الأصلية في فلسطين التاريخية.

انقسم الموقف العربي الرسمي من مبادرة روجرز الأمريكية بشكل واضح ومؤثر بين القبول المشروط والمحدود من جهة، والرفض القاطع والحاسم من جهة أخرى. قبلت مصر المبادرة بوصفها أساسا ممكنا ومقبولا للتفاوض المستقبلي مع ضرورة مطلقة تفسير بند اللاجئين بما يتفق تماماً مع حق العودة الفلسطيني المقدس وغير القابل للتفاوض. رفضت سوريا المبادرة بالكامل وبشكل قاطع واعتبرتها محاولة أمريكية وإسرائيلية مشتركة ومقنعة لتصفية القضية الفلسطينية والتخلص من تعقيداتها وتداعياتها. تبنى الأردن موقفاً متوسطاً ومتوازناً نسبياً أكد بوضوح على ضرورة ربط أي حل مستقبلي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بحق العودة الطبيعي والمشروع وحق تقرير المصير الفلسطيني دون قيود أو شروط مسبقة.

أعادت حرب أكتوبر التحررية والمجيدة عام 1973 ترتيب المشهد الإقليمي بشكل جذري، وخلقت ديناميكيات جديدة ومهمة في التعامل مع القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام. عزز النجاح العربي النسبي والمؤثر في هذه الحرب التاريخية، وخاصة في مراحلها الأولى المباركة، من الثقة العربية الجماعية بالنفس وفتح المجال أمام مبادرات سياسية جديدة ومبتكرة لحل الصراع سلمياً

مثلت قمة الرباط العربية التاريخية والمهمة عام 1974، التي اعترفت رسمياً وبإجماع عربي بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني في كل مكان، تطوراً مهماً وجوهرياً في الموقف العربي الرسمي من القضية الفلسطينية. هذا الاعتراف العربي الرسمي والجماعي نقل جزءاً مهماً من المسؤولية السياسية والقانونية عن ملف اللاجئين الفلسطينيين من الدول العربية المضيفة إلى منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، لكنه في الوقت ذاته أكد بقوة ووضوح على استمرار الالتزام العربي الراسخ والثابت بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف.

مثلت مبادرة الرئيس المصري أنور السادات التاريخية للسلام مع الكيان الإسرائيلي في أواخر السبعينيات من القرن الماضي نقطة تحول جذرية وحاسمة في المواقف العربية من الصراع مع إسرائيل. أثّر خروج مصر، المعتبرة أكبر وأقوى دولة عربية من ناحية الإمكانيات والموقع الجغرافي، من دائرة الصراع المباشر مع الكيان الإسرائيلي،بشكل كبير وجوهري على قدرة النظام العربي الإقليمي على التعامل بفعالية ووحدة مع قضية التهجير الفلسطيني وملف اللاجئين المعقد، وأدى إلى إضعاف كبير في الموقف التفاوضي العربي الجماعي في مواجهة الضغوط الإسرائيلية والدولية.

مرحلة التّحولات الجذرية ومسار التّسوية (1993-2023)

شكلت اتفاقية أوسلو التاريخية عام 1993 نقطة تحول جوهرية وحاسمة في المواقف العربية من القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين الفلسطينيين تحديداً (Carnegie Middle East Center, 2024) حيث أحدثت هذه الاتفاقية المثيرة للجدل تغييراً عمقياً في طبيعة التعامل مع الملف الفلسطيني برمته. أجلت الاتفاقية البت النهائي في قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى مفاوضات الوضع النهائي المستقبلية، مما خلق غموضاً كبيراً ومقصوداً حول مستقبل هذا الملف الحساس والشائك. هذا التأجيل المدروس أتاح المجال واسعاً لتفسيرات مختلفة ومتضاربة حول طبيعة الحل المرتقب لقضية اللاجئين، وأثار مخاوف عربية وفلسطينية عميقة ومبررة من أن المفاوضات المستقبلية قد تؤدي في النهاية إلى تقويض حق العودة الفلسطيني المقدس أو قبول التوطين الدائم في الدول المضيفة كحل نهائي ومفروض للمشكلة.

انقسمت المواقف العربية الرسمية من اتفاقية أوسلو المثيرة للجدل بشكل واضح وحاد، مما عكس عمق الخلافات والتباينات في الرؤى الاستراتيجية العربية حول كيفية التعامل الأمثل مع الصراع مع الكيان الإسرائيلي. أيّدت دول عربية مهمة ومؤثرة، مثل: مصر، والأردن، والمغرب اتفاقية أوسلو بحرارة ووضوح، واعتبرتها خطوة إيجابية ومهمة نحو تحقيق "السلام الشامل والعادل" في المنطقة المضطربة. هذه الدول رأت في مسار التفاوض السلمي فرصة ذهبية وتاريخية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بطريقة تضمن كرامتهم وحقوقهم الأساسية، وإن كان ذلك قد يتطلب تنازلات مؤلمة عن التفسير الحرفي والكامل لحق العودة كما تم تصوره تقليدياً عبر العقود الماضية.

في المقابل المباشر، رفضت دول عربية أخرى مهمة ومؤثرة مثل سوريا وليبيا والعراق اتفاقية أوسلو بشدة وقوة، واعتبرتها خيانة واضحة وفاضحة للقضية الفلسطينية وتفريطاً خطيراً ومدمراً في الثوابت العربية والفلسطينية المقدسة والراسخة عبر التاريخ. هذه الدول العربية الرافضة أكدت بقوة وإصرار على ضرورة التمسك الكامل والمطلق بحق العودة الفلسطيني دون أي تنازلات أو تفريط، ورفضت بشكل قاطع أي مشاريع أو اقتراحات للتوطين أو التهجير في هذا الشأن الحساس والمقدس.

تبنّت لبنان، نظراً لظروفها الخاصة والمعقدة، موقفاً متميزاً وخاصاً من اتفاقية أوسلو، يعكس بوضوح تعقيدات الوضع اللبناني الداخلي والتوازنات الطائفية الحساسة التي تحكم نظامه السياسي المركب. بينما لم ترفض الحكومة اللبنانية الاتفاقية رسمياً وعلناً، أصرّت لبنان بقوة ووضوح على ربط أي تطبيع مستقبلي مع الكيان الإسرائيلي بحل شامل وعادل ومرضٍ لقضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وعودتهم إلى ديارهم الأصلية. هذا الموقف اللبناني المحدد عكس بجلاء الإدراك اللبناني العميق والواقعي لخطورة استمرار بقاء اللاجئين الفلسطينيين على التوازنات الداخلية اللبنانية الدقيقة والهشة، والتأثير السلبي لهذا الوجود على الاستقرار الطائفي والسياسي في البلاد.

أدى تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 إلى تطورات مهمة وجوهرية في التعامل مع ملف اللاجئين الفلسطينيين وإدارته السياسية والإنسانية. فلأول مرة منذ النكبة الفلسطينية الكبرى عام 1948،

أصبح هناك كيان فلسطيني رسمي ومعترف به دولياً يمكنه التحدث باسم اللاجئين الفلسطينيين والتفاوض بشكل مباشر حول مستقبلهم وحقوقهم المشروعة. هذا التطور المهم خفف نسبياً وتدريجياً من الضغط السياسي والإنساني على الدول العربية المضيفة للاجئين، لكنه، في الوقت ذاته، خلق تعقيدات وتساؤلات جديدة ومعقدة حول طبيعة العلاقة المستقبلية بين السلطة الفلسطينية الوليدة واللاجئين الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم، وحدود صلاحيات كل طرف في هذه المعادلة الجديدة.

شهدت السنوات التي تلت توقيع اتفاقية أوسلو مباشرة محاولات عديدة ومتنوعة لصياغة حلول عملية وقابلة للتطبيق لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن إطار المفاوضات السلمية الجارية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. تضمن مؤتمر كامب ديفيد الثاني التاريخي عام 2000 ومبادرة جنيف غير الرسمية عام 2003 اقتراحات مختلفة ومتنوعة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، تراوحت هذه الاقتراحات بين العودة المحدودة لعدد معين من اللاجئين إلى الأراضي الفلسطينية، والتعويض المالي للآخرين، والتوطين الدائم في الدول المضيفة الحالية، أو الهجرة الطوعية إلى دول ثالثة مضيفة جديدة ومستعدة لاستقبالهم وتوطينهم نهائياً(World Bank, 2024).

أثارت هذه الاقتراحات والحلول المطروحة جدلاً واسعاً متشعباً في الأوساط العربية والفلسطينية المختلفة، حيث انقسمت الآراء والمواقف بشكل واضح ومؤثر حول جدوى ومقبولية هذه الحلول المقترحة. جادل أنصار ومؤيدو مسار التفاوض السلمي بأن الحلول المقترحة واقعية وعملية وقابلة للتطبيق، وتأخذ في الاعتبار بشكل موضوعي التطورات الفعلية على الأرض والقيود السياسية والديموغرافية الواقعية والملموسة التي تحكم الصراع. في المقابل، اعتبر معارضو الاقتراحات أنها تمثل تصفية واضحة وخطيرة لحق العودة الفلسطيني المقدس، وخيانة صريحة لتضحيات وآلام اللاجئين الفلسطينيين عبر العقود الطويلة الماضية.

تطورات القرن الحادي والعشرين والتّحدّيات الجديدة

شهد مطلع القرن الحادي والعشرين تطورات مهمة أثرت على المواقف العربية من قضية التهجير الفلسطيني. ضمن أبرز هذه التّطوّرات:

- غيّرت أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على "الإرهاب" من أولويّات السياسة الدولية وأثرت على مكانة القضية الفلسطينية في الأجندة العالمية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2024).
- أعاد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ترتيب التوازنات الإقليمية، وخلق تحديات جديدة للنظام العربي. سقوط النظام العراقي، الذي كان من أكثر الأنظمة العربية تشدداً في دعم القضية الفلسطينية، أضعف من الموقف العربي العام.
- أضاف صعود إيران، بوصفها قوة إقليمية مؤثرة، بعد سقوط صدام حسين بعداً جديداً للصراع في المنطقة؛ صرف الصراع السني–الشيعي الذي تفاقم في السنوات التالية الانتباه العربي عن القضية الفلسطينية نحو مواجهة النفوذ الإيراني.
- مثّلت اتفاقيات إبراهيم التي وقعت عام 2020 بين إسرائيل وعدد من الدول العربية (الإمارات والبحرين والمغرب والسودان) تطوراً مهماً في المواقف العربية. هذه الاتفاقيات كسرت التوافق العربي حول مقاطعة إسرائيل وفتحت المجال أمام علاقات طبيعية معها دون حل القضية الفلسطينية.
- بررت الدول الموقعة على اتفاقيات إبراهيم مواقفها بأن التطبيع سيخدم القضية الفلسطينية من خلال خلق قنوات تأثير جديدة على إسرائيل. لكن النقاد اعتبروا هذه الاتفاقيات تخلياً عن المبادرة العربية للسلام وتفريطاً في الأوراق العربية.
- تأثير هذه الاتفاقيات على قضية اللاجئين كان محدوداً في البداية؛ لأن معظم الدول الموقعة لا تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين. لكن الخطر الأكبر كان في إمكانية تطبيع هذه الدول لفكرة التعايش مع إسرائيل دون حل قضية اللاجئين.

- أثّرت جائحة كوفيد-19 التي بدأت عام 2020 على أولويّات الدول العربية وقدرتها على دعم القضايا الخارجية، وقلّلت التحديات الاقتصادية والصحية التي فرضتها الجائحة من الموارد المتاحة لدعم القضية الفلسطينية واللاجئين.

في نفس الوقت، كشفت الجائحة عن هشاشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، خاصة في المخيمات المكتظة حيث صعبت إجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي. أثار هذا الوضع تعاطفاً دولياً مع معاناة اللاجئين لكنه لم يترجم إلى تحركات سياسية فعالة.

كل هذه العوامل قادت إلى تغيير في أولويات النظم السياسية العربية، وتحولات في علاقاتها الدولية والإقليمية، وأملت تغيرات ملموسة في الخطاب الرسمي العربي، وبشكل خاص تجاه القضية الفلسطينية.

التّحوّلات في الخطاب العربي حول اللاجئين

شهدت العقود الأخيرة تحوّلات مهمة في الخطاب العربيّ حول قضية اللاجئين الفلسطينيين (حمدان، 2024، الصفحات 89-112). عكست هذه التحولات تغييرات في الأولويات السياسية والاقتصادية للدول العربية، وكذلك تطورات في الرأي العام العربي حول القضية الفلسطينية.

ركّز الخطاب العربي التقليدي على حق العودة بوصفه حقا مقدسا وغير قابل للتفاوض أبدأ، يواجه تحديات من خطابات جديدة تدعو إلى "الواقعية السياسية"، أفضت هذه الخطابات الجديدة إلى كون التمسك الحرفي بحق العودة مؤدّيا إلى تأبيد معاناة اللاجئين دون تحقيق نتائج عملية.

اقترح المثقفون والسياسيون الذين تبنوا هذا التوجه الجديد حلولاً بديلة، تشمل التعويض، والتوطين في الدول المضيفة، أو الهجرة إلى دول ثالثة. هذه الاقتراحات أثارت جدلاً واسعاً واتهامات بالتطبيع مع المشروع الصهيوني. في المقابل، ظهرت تيارات أخرى أكدت على ضرورة التمسك بحق العودة كجزء لا يتجزأ من العدالة التاريخية، ربطت هذه التيارات قضية اللاجئين بقضايا العدالة الانتقالية والمحاسبة على الجرائم التاريخية.

طوّرت الأجيال الجديدة من اللاجئين علاقة معقدة مع فكرة حق العودة؛ إذ يحتفظ معظمهم بالانتماء الفلسطيني والتمسك بالهوية، على الرغم من عدم رؤية بعضهم فلسطين قط. هذا الواقع خلق تحديات جديدة في الحفاظ على الذاكرة الجماعية وتوريثها. وقدلعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً متزايد الأهمية في تشكيل النقاش حول قضية اللاجئين (الشامي ، 2024، الصفحات 34–56)؛ نظرا لتوفير هذه المنصات مساحة للاجئين للتعبير عن آرائهم مباشرة، دون وساطة سياسية أو إعلامية. هذا التطور أثرى النقاش لكنه في نفس الوقت كشف عن تنوع الآراء داخل المجتمع الفلسطيني اللاجئ.

عوامل ضعف التّأثير العربيّ التّاريخي

غياب الاستراتيجيّة الموحّدة والتّنسيق الفعّال: يمكن تحديد عدة عوامل أساسية ساهمت في ضعف قدرة الدول العربية على التأثير الفعال في منع مشاريع التهجير الفلسطيني تاريخياً (العتيبي، 2024، الصفحات 134–158). العامل الأول، والأهم، هو غياب استراتيجية عربية موحدة وشاملة للتعامل مع القضية الفلسطينية وملف اللاجئين، لم يكن هذا الغياب مجرد نتيجة للخلافات السياسية بين الدول العربية؛ إذ عكس اختلافات جوهرية في فهم طبيعة التحدي الصهيوني وكيفية مواجهته، وانبثقت عنه عدة مظاهر على مستويات مختلفة، مثلا:

- عانت جامعة الدول العربية، التي كان من المفترض أن تكون الإطار المؤسسي للتنسيق العربي، منذ تأسيسها، من ضعف الصلاحيات وقلة الموارد والانقسامات السياسية بين أعضائها، انعكس ضعفها المؤسسي على قدرة الجامعة على تطوير سياسات فعالة تجاه القضية الفلسطينية، أو تنسيق الجهود العربية في هذا المجال.
- واجهت اللجان والصناديق العربية المتخصصة في القضية الفلسطينية، مثل صندوق الصمود العربي ولجنة القدس، تحديات مشابهة. هذه المؤسسات عانت من ضعف التمويل، تضارب الأولويات بين الدول المانحة، والافتقار إلى رؤية استراتيجية واضحة طويلة المدى.

- فشلت الاجتماعات والقمم العربية، رغم كثرتها، في ترجمة القرارات السياسية إلى أفعال ملموسة على الأرض، بقيت معظم القرارات العربية حول القضية الفلسطينية حبراً على ورق، ولم تصاحبها آليات تنفيذ فعالة أو متابعة جدية.
- أثّر التنافس بين الدول العربية الكبرى على الزعامة الإقليمية سلباً على إمكانية التنسيق الفعال. الصراع المصري–السعودي في الستينيات، والمنافسة العراقية–السورية في السبعينيات والثمانينيات، والتنافس السعودي–الإيراني في العقود الأخيرة، كلها عوامل صرفت الانتباه والموارد العربية عن القضية الفلسطينية.

هذا التشتت في الجهود العربية مكن إسرائيل من اتباع استراتيجية "فرق تسد" في التعامل مع الدول العربية. نجحت إسرائيل في استغلال الخلافات العربية لعقد اتفاقيات منفصلة مع بعض الدول، مما أضعف من الموقف التفاوضي العربي الجماعي.

الاعتماد المفرط على المبادرات الخارجيّة: العامل الثاني المهم في ضعف التأثير العربي التاريخي، هو الاعتماد المفرط على المبادرات والضمانات الخارجية، وخاصة الأمريكية، في التعامل مع القضية الفلسطينية (الحسيني، 2024، الصفحات 67–91). جعل هذا الاعتماد الدول العربية في موقع رد الفعل بدلاً من المبادرة، وقلل من قدرتها على فرض أجندتها الخاصة.

اعتمدت الدول العرلية، منذ بداية الصراع، على قرارات الأمم المتحدة والمبادرات الدولية لحل القضية الفلسطينية. قرار التقسيم 181 عام 1947، وقرار 194 بشأن اللاجئين، وقرار 242 بعد حرب 1967، كلها أمثلة على هذا الاعتماد على الشرعية الدولية.

رغم أن هذه القرارات كانت تدعم الموقف العربي نظرياً، إلا أن غياب آليات الإنفاذ الفعالة جعلها غير ذات تأثير عملي. إسرائيل نجحت في تجاهل معظم هذه القرارات دون أن تواجه عواقب جدية، بينما الدول العربية اكتفت بالاحتجاج والاستنكار.

لعبت الدبلوماسية الأمريكية دوراً مهيمناً في معظم مبادرات السلام منذ السبعينيات. من مبادرة روجرز، إلى كامب ديفيد، إلى أوسلو، إلى خطة الطريق، وصولاً إلى صفقة القرن، كانت الولايات المتحدة هي المحرك الأساسي لمعظم العمليات السلمية. قلّلت هذه الهيمنة الأمريكية من دور الدول العربية وقدرتها على التأثير على مجريات العملية.

جعلت الثقة المفرطة في الدور الأمريكي الدول العربية تتجاهل الانحياز الواضح لواشنطن لصالح إسرائيل. رغم وضوح هذا الانحياز، من خلال الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الأمريكي لإسرائيل، إلا أن الدول العربية استمرت في الرهان على الوساطة الأمريكية. أضعف غياب البدائل الاستراتيجية للدور الأمريكي من الموقف التفاوضي العربي. فشل الدول العربية في تطوير علاقات متوازنة مع القوى الدولية الأخرى، أو في بناء تحالفات إقليمية قوية، جعلها أسيرة للنهج الأمريكي في المنطقة.

التّحدّيات الاقتصادية والاجتماعيّة الدّاخليّة: العامل الثالث، هو التحديات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي واجهت الدول العربية، والتي حدت من قدرتها على تخصيص الموارد اللازمة لدعم القضية الفلسطينية بشكل فعال (النجار، 2024، الصفحات 45–78). عانت معظم الدول العربية من مشاكل التنمية الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وضعف البنية التحتية. ترتب على هذه التّحدّيات عدة نتائج، أبرزها:

- صرف انتباه الحكومات العربية وأولوياتها نحو القضايا المحلية، مما قلل من الاهتمام والموارد المخصصة للقضية الفلسطينية. الحكومات التي تواجه تحديات في توفير الخدمات الأساسية لشعوبها، وجدت صعوبة في تبرير إنفاق مبالغ كبيرة على القضايا الخارجية.
- اعتماد معظم الدول العربية على المساعدات والقروض الخارجية جعلها عرضة للضغوط السياسية من الدول المانحة. هذه الضغوط حدت من حرية الحركة العربية في التعامل مع القضية الفلسطينية وقللت من قدرة الدول العربية على اتخاذ مواقف قوية قد تتعارض مع مصالح الدول المانحة.

- الأنظمة السياسية في معظم الدول العربية واجهت تحديات في الشرعية والاستقرار، مما جعل أولويتها الأولى هي البقاء في السلطة بدلاً من التركيز على القضايا الإقليمية. هذا التركيز على الأمن الداخلي والاستقرار السياسي قلل من الاستعداد لتحمل مخاطر سياسية أو اقتصادية في سبيل دعم القضية الفلسطينية.
- البطالة المرتفعة، خاصة بين الشباب، خلقت ضغوطاً اجتماعية داخلية هائلة على الحكومات العربية. هذه الضغوط جعلت الحكومات تركز على خلق فرص العمل وتحسين الأوضاع المعيشية، بدلاً من الاستثمار في دعم القضايا الخارجية.
- ضعف الاقتصاد العربي وقلة التكامل الاقتصادي البيني حد من قدرة الدول العربية على استخدام الأدوات الاقتصادية كوسيلة ضغط على إسرائيل أو الدول الداعمة لها. المقاطعة العربية لإسرائيل، رغم استمرارها لعقود، لم تحقق تأثيراً اقتصادياً كبيراً نظراً لضعف الاقتصادات العربية وعدم تكاملها (الزهراني، 2024، الصفحات 78–102).

التّطورات في النّظام الدوليّ وتراجع النفوذ العربيّة: لم يترجم صعود قوى دولية جديدة مثل الصين والهند والبرازيل إلى دعم فعال للمواقف العربية من القضية الفلسطينية. هذه القوى الجديدة ركزت على مصالحها الاقتصادية والتجارية، وتجنبت التورط في صراعات سياسية قد تضر بعلاقاتها مع جميع أطراف المنطقة، بما في ذلك إسرائيل (عبد الله، 2024، الصفحات 89–123).

قلّت العولمة الاقتصادية من فعالية الأدوات التقليدية للضغط السياسي، مثل المقاطعة الاقتصادية والعزل الدبلوماسي. في عالم مترابط اقتصادياً، أصبح من الصعب على الدول العربية فرض عزلة اقتصادية فعالة على إسرائيل أو الدول الداعمة لها.

جعل تطور وسائل الإعلام والاتصال العالمية من الصعب على الدول العربية السيطرة على الرواية الإعلامية للصراع، فنجحت إسرائيل في تطوير آلة إعلامية متطورة تروج روايتها، بينما فشلت الدول العربية في تطوير استراتيجية إعلامية مضادة فعالة.

ساهم نشر وسائل الإعلامر قضايا عالمية جديدة، مثل: التغير المناخي، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، في تقليل اهتمام المجتمع الدولي بالصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي، هذه القضايا الجديدة صرفت الانتباه والموارد الدولية بعيداً عن القضية الفلسطينية.

عزّزت التطورات التكنولوجية، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، القدرات الإسرائيلية ووسعت من هامش تفوقها على الدول العربية؛ فنجحت إسرائيل في تطوير صناعات تكنولوجية متقدمة جعلتها شريكاً مرغوباً اقتصادياً للكثير من دول العالم.

تأثير الصّراعات الدّاخلية والإقليميّة: العامل الخامس، في ضعف التأثير العربي التاريخي، هو الصراعات الداخلية والإقليمية، التي شغلت الدول العربية، وصرفت انتباهها عن القضية الفلسطينية. لم تقلّل هذه الصراعات فقط من الموارد المتاحة لدعم القضية الفلسطينية، بل فككت أيضا الإجماع العربي حول هذه القضية.

تمثّلت أبرز الصّراعات الداخلية والإقليميّة في:

- الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، شكلت نقطة تحول مهمة في هذا السياق. هذه الحرب الطويلة والمدمرة استنزفت موارد العراق الهائلة ووجهتها بعيداً عن دعم القضية الفلسطينية. كما أنها خلقت انقسامات في الصف العربي بين الدول المؤيدة للعراق والدول المؤيدة لإيران أو المحايدة.
- غزو العراق للكويت عام 1990 والحرب التي تلته عام 1991، أدت الأخيرة إلى تمزيق أكبر في النسيج العربي. موقف منظمة التحرير الفلسطينية المؤيد للعراق أثر سلباً على علاقاتها مع دول الخليج، التي كانت من أكبر الداعمين الماليين للقضية الفلسطينية.
- الصراعات الأهلية في لبنان (1975–1990) والجزائر (1990–2002) والسودان (1983–2005، 2003–2020) واليمن (2014–الآن) وسوريا (2011–الآن) وليبيا (2011–الآن)، كلها

أمثلة على كيف أن الصراعات الداخلية شلت قدرة الدول العربية على لعب دور فعال في القضية الفلسطينية.

- لم تستنزف هذه الصراعات الموارد فحسب، بل أيضاً أدت إلى تدهور البنية التحتية والمؤسسات الحكومية في العديد من الدول العربية. دول مثل العراق وسوريا وليبيا واليمن، التي كانت تلعب أدواراً مهمة في دعم القضية الفلسطينية، أصبحت غير قادرة على لعب هذا الدور بسبب انشغالها بصراعاتها الداخلية.
- صعود الجماعات المسلحة والإرهابية في المنطقة، مثل تنظيم القاعدة وداعش، خلق تحديات أمنية جديدة أجبرت الدول العربية على إعادة ترتيب أولوياتها. مكافحة الإرهاب أصبحت أولوية قصوى، مما قلل من الاهتمام والموارد المخصصة للقضية الفلسطينية.
- التدخل الإيراني المتزايد في الشؤون العربية، من خلال الميليشيات والوكلاء، خلق بعداً جديداً للصراع في المنطقة. الصراع السني–الشيعي الذي تفاقم في السنوات الأخيرة صرف الانتباه العربي عن الصراع مع إسرائيل نحو مواجهة النفوذ الإيراني.

مقارنة بين الفترة التاريخية وما بعد السابع من أكتوبر 2023

التّغيّرات في السّياق الإقليميّ والدوليّ

يكشف تحليل المواقف العربية من قضية التهجير الفلسطيني بعد السابع من أكتوبر 2023 عن تغيرات جوهرية مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة (الراوي، 2024). أهم هذه التغيرات يتعلق بطبيعة السياق الإقليمي والدولي الذي تتحرك فيه الدول العربية اليوم.

على المستوى الإقليمي، شهدت السنوات الأخيرة استقراراً نسبياً في معظم الصراعات العربية الداخلية. انتهاء الأعمال العسكرية الكبرى في سوريا والعراق، وتراجع تهديد تنظيم داعش، وتحسن الأوضاع في لبنان نسبياً، كلها عوامل ساهمت في إتاحة مساحة أكبر للاهتمام بالقضايا الإقليمية الأوسع.

مكّن هذا الاستقرار النسبي الدول العربية من إعادة ترتيب أولوياتها والتركيز على القضايا الاستراتيجية طويلة المدى، بدلاً من الانشغال بالأزمات الطارئة. القضية الفلسطينية استفادت من هذا التطور واستعادت جزءاً من مكانتها على الأجندة العربية (الزيدي، 2024).

على المستوى الدولي، خلقت التطورات في النظام الدولي فرصاً جديدة للدول العربية للمناورة والتأثير. صعود الصين كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة، وإعادة تأكيد الدور الروسي، والدور المتزايد للاتحاد الأوروبي كفاعل سياسي مستقل، كلها عوامل وفرت بدائل استراتيجية للدول العربية. قلل هذا التعدد القطبي الناشئ من الاعتماد العربي على الولايات المتحدة وأتاح مجالاً أكبر للمناورة السياسية. أصبحت الدول العربية أكثر قدرة على اتخاذ مواقف مستقلة دون الخوف من العواقب الاقتصادية أو السياسية. التطورات في العلاقات الدولية، مثل التقارب السعودي الإيراني بوساطة صينية، وتطبيع العلاقات بين دول الخليج وإيران نسبياً، ساهمت في تقليل التوترات الإقليمية وخلقت بيئة أكثر استقراراً للتعامل مع القضايا الأساسية.

أتاح ضعف الدور الأمريكي النسبي في المنطقة، وتركيز واشنطن على التنافس مع الصين في منطقة المحيط الهادئ، للدول العربية مساحة أكبر لاتخاذ مواقف مستقلة من القضايا الإقليمية دون ضغوطات أمريكية مباشرة.

تطوّر آليات التّنسيق العربيّ

شهدت آليات التنسيق العربي تطوراً ملحوظاً في التعامل مع أزمة ما بعد السابع من أكتوبر، مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة (الشاذلي، 2024). هذا التطور لم يقتصر على المستوى الرسمي فحسب، بل شمل أيضاً التنسيق الشعبي والإعلامي.

على المستوى الرسمي: نجحت الدول العربية في تطوير مواقف متناسقة ومتماسكة من قضية التهجير بدرجة لم تشهدها من قبل؛ إذ أظهرت الاجتماعات العربية الطارئة التي عقدت بعد السابع من أكتوبر درجات من التنسيق والتوافق أعلى من المعتاد.

وشهد التعاون العربي في المحافل الدولية تحسناً ملحوظاً، حيث نجحت الدول العربية في تنسيق مواقفها في الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بشكل أكثر فعالية من المراحل السابقة.

ساهم استخدام التكنولوجيا الحديثة في التواصل والتنسيق في تحسين كفاءة العمل العربي المشترك. الاجتماعات الافتراضية والتواصل المستمر بين المسؤولين العرب مكن من اتخاذ مواقف سريعة ومتناسقة تجاه التطورات. وعلى المستوى الإعلامي، والشعبي شهد التنسيق الإعلامي العربي تحسناً ملحوظاً، حيث نجحت وسائل الإعلام العربية في تقديم رواية متماسكة ومتناسقة للأحداث. هذا التنسيق الإعلامي ساهم في تعزيز الموقف العربي وكسب الدعم الدولي (الخطيب ، 2024).

خلاصة الفصل

يكشف التحليل التاريخي للمواقف العربية من قضية التهجير الفلسطيني عن مسار تطوري معقد يمتد عبر أكثر من سبعة عقود، شهد تحولات جوهرية في طبيعة هذه المواقف ومحدداتها. فبينما اتسمت المرحلة الأولى بعد النكبة (1948–1967) بالصدمة والارتباك والاستجابة العاطفية غير المخططة، تطورت هذه المواقف تدريجياً نحو مقاربات أكثر تعقيداً واستراتيجية. أظهرت مرحلة ما بعد هزيمة 1967 بداية تحول من الرفض المطلق نحو البحث عن حلول سياسية، مع الحفاظ على الثوابت الأساسية كرفض التوطين والتمسك بحق العودة. وقد تعمق هذا التحول خلال مسار التسوية (1993–2023)، حيث واجهت الدول العربية تحدي الموازنة بين الواقعية السياسية والالتزام بالمبادئ التاريخية.

الدراسة التاريخية تؤكد أن ضعف التأثير العربي في منع مشاريع التهجير الفلسطيني لم يكن ناتجاً عن عامل واحد، بل عن تفاعل معقد لعوامل متعددة: غياب الاستراتيجية الموحدة والتنسيق الفعال، والاعتماد

المفرط على المبادرات الخارجية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، إضافة إلى تأثير الصراعات الإقليمية والتطورات في النظام الدولي. لكن الأهم من ذلك، أن المقارنة بين الفترة التاريخية وما بعد السابع من أكتوبر 2023 تكشف عن تحسن ملحوظ في قدرة الدول العربية على التنسيق والتأثير، مما يشير إلى إمكانية تطوير مواقف أكثر فعالية في المستقبل.

التطور التاريخي يوفر الأساس المعرفي الضروري لفهم المواقف العربية المعاصرة من مشاريع التهجير بعد عملية "طوفان الأقصى"، ويضع الإطار المرجعي لتحليل قدرة الدول العربية الحالية على منع تنفيذ هذه المشاريع، خاصة في ضوء التحولات الجيوسياسية الجديدة والدروس المستفادة من التجارب التاريخية السابقة.

الفصل الثالث

الأبعاد الجيوسياسية لمشروعات التهجير الفلسطيني

تمهيد

تشكل الأبعاد الجيوسياسية لمشروعات التهجير الفلسطيني محوراً أساسياً لفهم طبيعة المواقف العربية المعاصرة من هذه القضية، حيث لا يمكن تحليل المواقف الأردنية والمصرية من مشاريع التهجير بعد السابع من أكتوبر 2023 دون استيعاب الحسابات الجيوسياسية التي تحكم قرارات هذه الدول. إن فهم هذه الأبعاد يتطلب تحليلاً عميقاً للعوامل الجغرافية والاستراتيجية والديموغرافية التي تؤثر على عملية صنع القرار العربي، وفقاً لما تشير إليه نظريات التوازنات الإقليمية (Walt, 2020) التي تؤكد على أن الدول تتخذ مواقفها بناءً على تقييم شامل للتهديدات والفرص الجيوسياسية.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الجغرافيا السياسية لمشروعات التهجير من منظور تأثيرها على الحسابات الاستراتيجية للدول العربية، خاصة الأردن ومصر باعتبارهما الأكثر تأثراً مباشراً بهذه المشاريع. وفقاً لنظرية الواقعية الجديدة(Mearsheimer, 2021) ، فإن الدول تتخذ مواقفها بناءً على تقييم دقيق للمصالح الوطنية وموازين القوى الإقليمية، وهو ما ينطبق بوضوح على الحالة العربية في التعامل مع مشاريع التهجير الفلسطيني.

تطور نظريات الجغرافيا السياسية وتطبيقها على السياق الفلسطيني

شهدت نظريات الجغرافيا السياسية تطوراً كبيراً منذ بدايات القرن العشرين، من النظريات الكلاسيكية المركزة على العلاقة بين الجغرافيا والقوة إلى المدارس النقدية المعاصرة التي تحلل كيفية استخدام المكان في ممارسة الهيمنة ومقاومتها .(Agnew, 2020) في السياق الفلسطيني، تكتسب هذه النظريات أهمية خاصة لأنها تساعد في فهم كيفية تحول الجغرافيا إلى أداة استعمارية للتهجير والتطهير العرقي المنهجي.

النظرية الكلاسيكية للجغرافيا السياسية، كما طورها فريدريش راتــزل وهــالفورد ماكينــدر، ركــزت على مفهوم "المجال الحيوي (Lebensraum)" وأهميــة الســيطرة علــى المســاحات الاســتراتيجية (Flint & Taylor, 2022). هذا المفهوم يوفر إطاراً نظرياً لفهم الدوافع الجيوسياسية وراء مشروعات التهجير الإسرائيلية، حيث يُستخدم مبدأ الحاجة إلى "مساحة معيشية" لتبرير السيطرة علــى الأراضــي الفلسطينية وتهجير سكانها الأصليين. هذا المفهوم ينطوي بالضرورة على فكرة التطهير العرقــي، إذ لا يمكن تحقيق "المجال الحيوي" دون إزالة السكان الأصليين من أراضيهم. المدرسة النقدية في الجغرافيــا السياسية، الممثلة بأعمال يف توال وجون أغنيو، طورت مفهوماً أكثر تعقيداً لفهم العلاقة بــين المكــان والسلطة. مفهوم "الجغرافيا النقدية" يساعد في تحليل كيفية استخدام الخطاب الجغرافي لتبرير السياســات الاستعمارية وممارسات التهجير (Tuathail, 2021). في الحالة الفلسطينية، نشهد اســتخداماً منهجيــاً للخطابات الجغرافية والتاريخية والدينية لتبرير مشروعات التهجير، حيث تُصــوَّر هــذه المشــروعات كضرورة أمنية أو ديموغرافية حتمية.

يوفر مفهوم "الإقليمية (Territoriality)" كما طوره روبرت ساك أداة تحليلية مهمة لفهم مشــروعات التهجير الفلسطيني. الإقليمية تُعرَّف بوصفها استراتيجية لاستخدام الحدود والمساحات للســيطرة علــى الناس والموارد والعلاقات (Sack, 2019). في السياق الفلسطيني، تُطبّق هذه النظرية من خلال نظــام معقد من المناطق المصنفة (أ، ب، ج) في الضفة الغربية، والحصار المحكم على قطاع غــزة، وشــبكة الحواجز العسكرية والطرق الالتفافية التي تهدف جميعها إلى تفكيــك الجغرافيــا الفلســطينية وجعــل الحياة الطبيعية مستحيلة، ممــا يــدفع الســكان نحــو الهجــرة. تســاعد نظريــة "الأمننــة المكانيــة (Spatial Securitization)" في فهم كيفية تحويل المساحات الجغرافية إلى منــاطق أمنيــة تتطلــب إجراءات استثنائية. في قطاع غزة والضفة الغربية، نشهد تطبيقاً واضحاً لهذه النظرية، حيــث تُســتخدم الذرائع الأمنية لتبرير السياسات المؤدية إلى التهجير القسري. الحصار على غــزة، وجــدار الفصــل العنصري في الضفة الغربية، ونظام التصاريح المعقد، جميعها أمثلة على كيفية استخدام الأمننة لخلــق

بيئة معيشية لا تُحتمل تدفع الفلسطينيين نحو الهجـــرة (Painter & Jeffrey, 2024). يـــوفر مفهـــوم "الجغرافيا الاستعمارية (Colonial Geography)" الإطار الأوسع لفهم كيفية استخدام الجغرافيا كـــأداة للاستعمار الاستيطاني. هذا المفهوم يساعد في تحليل مشـــروعات التهجيـــر الفلســـطيني كجـــزء مـــن استراتيجية أوسع لتحويل الجغرافيا الفلسطينية لتتناسب مع المشروع الصهيوني. الاستيطان الإســـرائيلي في الضفة الغربية، ومصادرة الأراضي في القدس الشرقية، وهدم المنازل الفلسطينية، جميعهـــا أجـــزاء من عملية إعادة تشكيل جغرافي شاملة تهدف إلى خلق "حقائق على الأرض" تجعل من التهجير الخيـــار الوحيد المتاح للفلسطينيين.

البُعد الديموغرافي في الفكر الجيوسياسي الصهيوني

يشكل البُعد الديموغرافي عنصراً محورياً في الفكر الجيوسياسي الإســـرائيلي ومشـــروعات التهجيـــر الفلسطيني. هذا البُعد مرتبط بشكل وثيق بمفهوم "المجال الحيـــوي (Living Space)" الـــذي لا يمكـــن تحقيقه دون تطهير عرقي منهجي. الهاجس الديموغرافي الإسرائيلي ينبع من خوف عميق من أن يصبح اليهود أقلية في الأرض الممتدة من النهر إلى البحر، مما يهدد طبيعة الدولة اليهوديـــة كمـــا تتصـــورها النخب الإسرائيلي (Israel Democracy Institute, 2023). هذا الهاجس الديموغرافي يـــدفع نحـــو تطوير استراتيجيات متنوعة للتعامل مع ما يُسمى في الأدبيات الإسرائيلية بـــ"القنبلـــة الديموغرافيـــة الفلسطينية". هذه الاستراتيجيات تتراوح بين الحلول "الناعمة" مثل تحسين الأوضـــاع الاقتصـــادية فـــي الدول العربية المجاورة لتشجيع الهجرة الطوعية، والحلول "الصلبة" مثل التهجير القسري المباشر خلال الحروب والأزمات، كما شهدنا في نكبة 1948 ونكسة 1967 وما نشهده حالياً في قطـــاع غـــزة بعـــد السابع من أكتوبر 2023.

التخطيط الديموغرافي الإسرائيلي يستهدف تحقيق أغلبية يهودية مستقرة تتراوح بـــين 70–80% فـــي المناطق المُعتبرة "حيوية" للأمن القومي الإسرائيلي، وهذا يتطلب إما تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين

أو منعهم من العودة إلى أراضيهم. هذا التخطيط يعكس فهماً عميقاً للجغرافيا السياسية، حيث يُنظر إلى السيطرة الديموغرافية كشرط ضروري للسيطرة السياسية والأمنية على الأرض(Yiftachel, 2020)

مفهوم السيطرة المكانية وتطبيقاته في فلسطين: تمهيد للتهجير المنهجي

يشكل مفهوم السيطرة المكانية محوراً أساسياً في تحليل مشروعات التهجير الفلسطيني، إذ يتجاوز الفهم التقليدي للحدود السياسية ليشمل أشكالاً معقدة من التحكم في المساحات والحركة والوصول إلى الموارد. في السياق الفلسطيني، تتخذ السيطرة المكانية أشكالاً متعددة ومترابطة تهدف جميعها إلى تحقيق هيمنة ديموغرافية وسياسية شاملة تُمهد الطريق للتهجير المنهجي. هذه السيطرة لا تقتصر على الجوانب العسكرية والأمنية، بل تشمل أبعاداً اقتصادية وثقافية وتكنولوجية متكاملة.

تمثل الحواجز العسكرية والجدار الفاصل في الضفة الغربية أشكالاً واضحة للسيطرة المكانية التي تخدم أهداف التهجير بعيدة المدى. هذه البنى ليست مجرد إجراءات أمنية مؤقتة، بل أدوات جيوسياسية دائمة تهدف إلى تفكيك التواصل الجغرافي الفلسطيني وخلق جيوب معزولة يصعب العيش فيها. الجدار الممتد لمسافة تزيد عن 700 كيلومتر لا يتبع الخط الأخضر، بل يتوغل عميقاً في الأراضي الفلسطينية، مما يشكل ضماً فعلياً لأجزاء واسعة من الضفة الغربية ويجعل الحياة الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية مستحيلة للفلسطينيين المحاصرين خلفه (B'Tselem, 2023). هذا التقطيع الجغرافي المدروس يخلق ضغوطاً معيشية هائلة تدفع الفلسطينيين تدريجياً نحو الهجرة، محققة أهداف التهجير دون الحاجة لإجراءات قسرية مباشرة.

يشكل نظام التصاريح الإسرائيلي شكلاً آخر من أشكال السيطرة المكانية المُصممة لتسهيل التهجير التدريجي. هذا النظام لا يقتصر على الحد من الحركة بين المدن والقرى، بل يمتد ليشمل إعاقة وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية، ومصادر أرزاقهم، وخدماتهم الأساسية، وحتى أماكن عبادتهم. تعقيد إجراءات الحصول على التصاريح وتقييدها الزمني والمكاني يخلق حالة من عدم اليقين المستمرة

تجعل التخطيط للمستقبل أمراً شبه مستحيل. هذا الوضع يدفع تدريجياً الشباب المتعلم ورجال الأعمال والحرفيين نحو البحث عن فرص خارج فلسطين، محققاً أهداف التهجير الانتقائي للعناصر الأكثر إنتاجية في المجتمع الفلسطيني.

سياسة الهدم والإخلاء التي تمارسها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية والمنطقة المصنفة (ج) في الضفة الغربية تمثل تطبيقاً مباشراً لاستراتيجية السيطرة المكانية المُوجهة للتهجير. هذه السياسة تهدف إلى تقليل الكثافة السكانية الفلسطينية في المناطق الاستراتيجية ومنع التطوير العمراني الفلسطيني من خلال نظام معقد من التراخيص شبه المستحيل الحصول عليها. عدم توفر البنية التحتية الأساسية في هذه المناطق (Palestinian Central Bureau of Statistics, 2024)، مثل شبكات المياه والكهرباء والطرق، يُستخدم كأداة إضافية للضغط على السكان للمغادرة. هذا النهج المنهجي في خنق التطوير الفلسطيني يخلق ظروفاً معيشية صعبة تجعل الهجرة تبدو كالحل الوحيد المنطقي للعائلات الفلسطينية.

يعكس الاستيطان الإسرائيلي الوجه الإيجابي للسيطرة المكانية في خدمة التهجير المنهجي. المستوطنات لا تهدف فقط إلى ملء الفراغات الجغرافية بالسكان اليهود، بل إلى إنشاء حقائق جيوسياسية جديدة تجعل الحياة الطبيعية للفلسطينيين مستحيلة. توسع المستوطنات يتم وفق خطط استراتيجية مدروسة تهدف إلى السيطرة على الموارد المائية، والطرق الرئيسية، والأراضي الزراعية الخصبة، مما يخلق ضغوطاً اقتصادية واجتماعية هائلة على المجتمعات الفلسطينية المجاورة. شبكة الطرق الالتفافية المُصممة لخدمة المستوطنات تقطع أوصال القرى والمدن الفلسطينية وتجعل التنقل عملية مكلفة ومعقدة، مما يضعف الروابط الاقتصادية والاجتماعية التي تربط المجتمع الفلسطيني ببعضه البعض.

ضمن استراتيجية السيطرة المكانية الشاملة، تشكل السيطرة على الموارد المائية بُعداً حيوياً في تسهيل التهجير التدريجي. إسرائيل تسيطر على حوالي 85% من مصادر المياه في الضفة الغربية، مما يجعل المجتمعات الفلسطينية تعتمد على إسرائيل في إمدادات المياه الأساسية. هذه السيطرة تُستخدم كورقة

ضغط فعالة لدفع الفلسطينيين للهجرة من مناطق معينة، خاصة المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة كمصدر رزق أساسي. تقييد الوصول للمياه أو فرض تكاليف باهظة للحصول عليها يجعل الزراعة غير مجدية اقتصادياً، مما يدفع المزارعين نحو المدن أو خارج البلاد بحثاً عن مصادر رزق بديلة (Palestinian Water Authority, 2024).

الجغرافيا الرقمية والمراقبة التكنولوجية في خدمة التهجير

شهدت العقود الأخيرة تطوراً كبيراً في استخدام التكنولوجيا للسيطرة المكانية وتسهيل عمليات التهجير، وتُعتبر إسرائيل رائدة عالمياً في هذا المجال. الجغرافيا الرقمية والمراقبة التكنولوجية توفران أدوات متطورة في مشروعات التهجير المعاصرة، حيث تتيحان مستويات من السيطرة والمراقبة لم تكن متاحة سابقاً، وتساعدان في تنفيذ استراتيجيات التهجير بطرق أكثر دقة وفعالية.

نظم المعلومات الجغرافية (GIS) تُستخدم بشكل مكثف لرسم خرائط مفصلة للأراضي الفلسطينية وتحديد المواقع الاستراتيجية للاستيطان أو الهدم أو التهجير. هذه الأنظمة تتيح التخطيط الدقيق لمشروعات التهجير وتقييم تأثيرها الديموغرافي والجغرافي بدقة عالية. في قطاع غزة، على سبيل المثال، تُستخدم هذه التقنيات لتحديد المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والبنية التحتية المهمة لاستهدافها في الحروب، مما يخلق ضغوطاً هائلة للنزوح. (Israeli Defense Forces Strategic Assessment, 2003). في الضفة الغربية، تُستخدم نفس التقنيات لتخطيط توسع المستوطنات بحيث تحقق أقصى تأثير في تقطيع الجغرافيا الفلسطينية وإجبار السكان على المغادرة، أنظمة المراقبة الرقمية، بما في ذلك الكاميرات الذكية وأجهزة الاستشعار ومراقبة الهواتف المحمولة، تخلق شبكة مراقبة شاملة تسمح بالسيطرة الدقيقة على الحركة والنشاط الفلسطيني. في القدس الشرقية، على سبيل المثال، تُستخدم كاميرات التعرف على الوجوه لمراقبة الفلسطينيين ومنعهم من الوصول إلى مناطق معينة، مما يخلق ضغوطاً نفسية واجتماعية تدفعهم نحو الهجرة. هذه الأنظمة لا تقتصر على المراقبة

الأمنية، بل تُستخدم أيضاً لجمع البيانات الديموغرافية والاقتصادية التي تُستخدم في التخطيط طويل المدى لمشروعات التهجير.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الجغرافية تتيح التنبؤ بأنماط الحركة والسلوك الفلسطيني، مما يساعد في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للسيطرة والتهجير. هذه التطبيقات تُستخدم لتحليل فعالية السياسات المختلفة وتأثيرها على الهجرة الفلسطينية، مما يساعد في تطوير أساليب جديدة للضغط على السكان. في غزة، تُستخدم هذه التقنيات لتحديد أكثر الطرق فعالية لخلق ظروف معيشية لا تُحتمل تدفع السكان نحو الهجرة الجماعية.

الطائرات بدون طيار أصبحت أداة أساسية في المراقبة والسيطرة المكانية التي تخدم أهداف التهجير. هذه الطائرات توفر مراقبة مستمرة وشاملة للأراضي الفلسطينية، وتُستخدم ليس فقط للأغراض العسكرية، بل أيضاً لمراقبة النشاط الزراعي والعمراني الفلسطيني ومنع التطوير غير المرخص. في المنطقة المصنفة (ج)، تُستخدم هذه الطائرات لرصد أي محاولات بناء أو زراعة غير مرخصة، مما يؤدي إلى تدميرها فوراً ويخلق حالة من الخوف المستمر تدفع السكان نحو المناطق الأكثر أماناً أو خارج البلاد.

الجغرافيا الاستراتيجية لمشروعات التهجير الفلسطيني: من النظرية إلى التطبيق

التحليل الجيوستراتيجي لقطاع غزة: الموقع والموارد كمحركات للتهجير

يتخذ قطاع غزة موقعاً جيوستراتيجياً بالغ الأهمية في شرق المتوسط، مما يجعله هدفاً مركزياً لمشروعات التهجير الإسرائيلية التي تتجاوز الاعتبارات الأمنية المباشرة لتشمل حسابات اقتصادية وجيوسياسية معقدة. هذا الموقع الاستراتيجي، إلى جانب الموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية الهائلة للقطاع، يفسر إلى حد كبير الاهتمام الإسرائيلي المستمر بالسيطرة على القطاع أو على الأقل تفريغه من سكانه الفلسطينيين لإعادة توطين مستوطنين يهود فيه مستقبلاً. الموقع الجغرافي لقطاع غزة على

الساحل الشرقي للبحر المتوسط يجعله نقطة التقاء استراتيجية بين آسيا وأفريقيا، وممراً تاريخياً حيوياً للتجارة والحضارات منذ آلاف السنين. هذا الموقع اكتسب أهمية إضافية مع اكتشاف حقول الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، حيث تُقدر الاحتياطيات في المياه الإقليمية لقطاع غزة بمليارات الأمتار المكعبة من الغاز الطبيعي، مما يمثل ثروة هائلة يمكن أن تُحول القطاع إلى مركز طاقة إقليمي مهم (Israeli Energy Authority , 2023) لسيطرة على هذه الموارد تتطلب إما التحكم الكامل في القطاع أو تهجير سكانه واستبدالهم بمستوطنين يهود يمكن الوثوق بولائهم للدولة الإسرائيلية.

القرب من قناة السويس –أحد أهم الممرات المائية العالمية– يُضفي على القطاع أهمية إضافية في سياق التجارة الدولية والأمن البحري. السيطرة على غزة تعني القدرة على التأثير على حركة الملاحة في هذا الممر الحيوي، خاصة في ظل التطورات الجيوسياسية الحالية في منطقة البحر الأحمر. هذا البُعد الاستراتيجي يجعل من قطاع غزة قطعة مهمة في لعبة الشطرنج الجيوسياسية الإقليمية، ويفسر الاهتمام الإسرائيلي والدولي المتزايد بـ"حل" مشكلة غزة من خلال التهجير بدلاً من إيجاد حل سياسي عادل. الواجهة البحرية لغزة الممتدة لحوالي 40 كيلومتراً توفر إمكانيات هائلة للتطوير الاقتصادي والسياحي والتجاري، إذا ما أُتيحت الفرصة لاستغلالها بشكل مناسب. الشواطئ الرملية الجميلة والمناخ المتوسطي المعتدل يمكن أن يجعلا من غزة وجهة سياحية مهمة، بينما الموانئ الطبيعية يمكن أن تُطوّر لتصبح مراكز تجارية إقليمية. السيطرة الإسرائيلية على هذه الواجهة البحرية من خلال الحصار البحري تحرم الفلسطينيين من استغلال هذا المورد الطبيعي الهام، وتخلق ضغوطاً اقتصادية تُسهل عمليات التهجير.

الكثافة السكانية العالية في غزة (حوالي 5,500 نسمة لكل كيلومتر مربع) تُستخدم كمبرر رئيسي لمشروعات التهجير تحت شعار "الحل الإنساني" للأزمة. هذه الكثافة، الناتجة أساساً عن محدودية المساحة وارتفاع معدلات النمو السكاني، تُصوّر في الخطاب الإسرائيلي والغربي كمشكلة بيئية وإنسانية تتطلب حلولاً جذرية. الواقع أن هذه الكثافة العالية هي نتيجة مباشرة للتهجير القسري الذي تعرض له الفلسطينيون في نكبة 1948، حيث لجأ معظم سكان غزة الحاليين أو أجدادهم إلى القطاع بعد طردهم

من قراهم ومدنهم الأصلية (Palestinian Refugee Research Institute, 2024). البنية التحتية المدمرة والاقتصاد المنهار في غزة، نتيجة الحصار المستمر والحروب المتكررة، تخلق ظروفاً مواتية لتسويق مشروعات التهجير كحلول إنسانية. الظروف المعيشية الصعبة –من انقطاع الكهرباء لساعات طويلة، إلى نقص المياه الصالحة للشرب، إلى ارتفاع معدلات البطالة التي تزيد عن 40%– تدفع بعض الغزيين للبحث عن بدائل خارج القطاع. هذا الواقع المرير يُستغل من قبل دعاة التهجير الذين يقدمون "الانتقال الطوعي" كحل للمعاناة، متجاهلين أن هذه المعاناة نفسها مُصطنعة ومُخطط لها لتحقيق أهداف التهجير.

التحليل الجيوستراتيجي للضفة الغربية: السيطرة الاستيطانية وأماكن انتشار المستوطنين كنوع من انواع النزوح للفسطينين

تمثل السيطرة الاستيطانية في الضفة الغربية إحدى أهم أدوات التهجير التدريجي للفلسطينيين، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحويل الجغرافيا الديموغرافية لصالح المشروع الصهيوني من خلال إنشاء مستوطنات استراتيجية تقطع أوصال الأراضي الفلسطينية وتجعل الحياة الطبيعية للفلسطينيين مستحيلة. يبلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية حالياً حوالي 700,000 مستوطن موزعين على أكثر من 300 مستوطنة وبؤرة استيطانية، وهم يسيطرون على حوالي 63% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية، تتبع المستوطنات الإسرائيلية في انتشارها خطة استراتيجية مدروسة تهدف إلى السيطرة على النقاط الحيوية في الجغرافيا الفلسطينية. المحاور الاستيطانية الرئيسية تمتد من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، مع التركيز على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل وادي الأردن، ومحيط القدس، والطرق الرئيسية التي تربط بين المدن الفلسطينية. هذا التوزيع الاستراتيجي يخلق حالة من التقطيع الجغرافي تجعل إقامة دولة فلسطينية متصلة أمراً مستحيلاً، ويدفع الفلسطينيين تدريجياً نحو الهجرة من المناطق المعرضة للضغط الاستيطاني المباشر.

في منطقة القدس، تشكل المستوطنات حلقة محكمة حول المدينة المقدسة، حيث يقطن أكثر من 300,000 مستوطن في مستوطنات مثل معاليه أدوميم، وجيلو، وهار حوما، وبيسغات زئيف. هذا الحزام الاستيطاني لا يهدف فقط إلى ضمان السيطرة الإسرائيلية على القدس، بل أيضاً إلى منع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، مما يخنق الاقتصاد الفلسطيني ويجعل الحياة في القرى والمدن المحيطة بالقدس صعبة للغاية (Jerusalem Studies Institute, 2024).

في وادي الأردن، الذي يشكل حوالي 30% من مساحة الضفة الغربية، أقامت إسرائيل شبكة من المستوطنات تهدف إلى ضمان السيطرة على هذا الإقليم الاستراتيجي الحيوي. مستوطنات مثل بيت شآن، وحمدات، ومحولا، ونتيف هجدود، تسيطر على أخصب الأراضي الزراعية وأهم الموارد المائية في المنطقة. هذه السيطرة الاستيطانية تحرم الفلسطينيين من الاستفادة من هذه الموارد الحيوية، وتدفع المزارعين والرعاة البدو نحوالنزوح بحثاً عن سبل عيش بديلة. شبكة الطرق الالتفافية التي تربط المستوطنات ببعضها البعض وبإسرائيل تمثل أداة إضافية في استراتيجية التهجير التدريجي. هذه الطرق، التي يُمنع الفلسطينيون من استخدامها، تقطع أوصال المدن والقرى الفلسطينية وتجعل التنقل بينها رحلة معقدة ومكلفة. الطريق الالتفافي رقم 1 الذي يربط بين مستوطنات غوش عتصيون وكريات أربع، والطريق رقم 443 الذي يربط القدس بمودعين، يمثلان نماذج واضحة على كيفية استخدام البنية التحتية الاستيطانية لخنق الحياة الفلسطينية الطبيعية. المنطقة المصنفة (ج)، والتي تشكل حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، تشهد أقسى أشكال الضغط الاستيطاني والتهجيري. في هذه المنطقة (Israeli Civil Administration, 2023)، يواجه الفلسطينيون قيوداً شديدة على البناء والتطوير، بينما تتوسع المستوطنات بحرية كاملة. هذا التفاوت في المعاملة يخلق ضغوطاً هائلة على السكان الفلسطينيين في هذه المناطق، حيث يجدون أنفسهم عاجزين عن توسيع منازلهم أو بناء مدارس ومستشفيات جديدة، بينما يشاهدون المستوطنات تتوسع حولهم باستمرار.

أحداث النزوح في جنين وطولكرم: نماذج معاصرة للتهجير المنهجي

تُعتبر أحداث النزوح الأخيرة في محافظتي جنين وطولكرم نماذج واضحة على كيفية تطبيق استراتيجيات التهجير المعاصرة في الضفة الغربية، حيث تستخدم القوات الإسرائيلية مزيجاً من العمليات العسكرية المكثفة والحصار المطول والتدمير المنهجي للبنية التحتية لدفع السكان نحو النزوح الجماعي. هذه الأحداث، التي تصاعدت بشكل كبير منذ السابع من أكتوبر 2023، تكشف عن استراتيجية إسرائيلية أوسع لتفريغ المناطق الفلسطينية ذات الأهمية الاستراتيجية من سكانها الأصليين (UN Office for Humanitarian Affairs, 2024).

في مخيم جنين، الذي يُعتبر رمزاً للمقاومة الفلسطينية، شنت القوات الإسرائيلية عمليات عسكرية واسعة النطاق أدت إلى نزوح آلاف السكان من منازلهم. العملية التي استمرت لأسابيع في صيف 2023 شملت استخدام الطائرات الحربية والجرافات العسكرية لتدمير الطرق والبنية التحتية، وقطع الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والاتصالات. هذا الأسلوب، الذي يُسمى في الأدبيات العسكرية الإسرائيلية "إعادة تشكيل المشهد"، يهدف إلى جعل العودة للحياة الطبيعية أمراً شبه مستحيل، مما يدفع السكان نحو النزوح الدائم (Israeli Defense Forces Strategic Assessment, 2003). في طولكرم، واجه السكان أشكالاً مشابهة من الضغط العسكري والحصار المطول، حيث فُرضت قيود شديدة على الحركة والتنقل، وتم تدمير أجزاء واسعة من البنية التحتية التجارية والسكنية. الحصار المفروض على المدينة ومخيم طولكرم أدى إلى أزمة إنسانية حادة، حيث واجه السكان صعوبات في الحصول على الغذاء والدواء والوقود. هذه الظروف القاسية دفعت المئات من العائلات للنزوح إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية، وبعضها نزح خارج فلسطين نهائياً.

ما يميز عمليات النزوح في جنين وطولكرم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية السابقة هو الطابع المنهجي والمطول للحصار والتدمير. بدلاً من العمليات السريعة التي تستمر لأيام قليلة، استمرت هذه العمليات لأسابيع وأشهر، مما يشير إلى استراتيجية مدروسة لإنهاك السكان المدنيين ودفعهم نحو

النزوح الطوعي. استخدام الجرافات العسكرية لتدمير الطرق والأرصفة والمحلات التجارية لم يكن لـــه مبرر أمني واضح، مما يؤكد أن الهدف الحقيقي هو جعل الحياة العادية مستحيلة.

التأثير النفسي لهذه العمليات على السكان، خاصة الأطفال وكبار السن، كان هائلاً. الخوف المستمر من العمليات العسكرية، وعدم القدرة على النوم بهدوء، وفقدان الأمان في المنزل، كلها عوامل نفسية تـــدفع العائلات للبحث عن بيئة أكثر استقراراً خارج هذه المناطق. هذا البُعد النفسي للتهجير يُعتبـــر جـــزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الإسرائيلية، حيث يهدف إلى كسر الروح المعنوية للمقاومة الشعبية وخلق حالـــة من اليأس تدفع نحو الهجرة (Palestinian Psychology Association, 2024). الاستهداف المتعمد للبنية التحتية الاقتصادية في جنين وطولكرم، من محلات تجارية ومشاغل وورش، يهدف إلـــى تـــدمير قاعدة الاقتصاد المحلي وجعل كسب الرزق أمراً صعباً. هذا النهج في "التجويـــع الاقتصـــادي" يُجبـــر السكان على البحث عن مصادر رزق في مناطق أخرى، مما يؤدي في النهاية إلى نزوحهم من مناطقهم الأصلية. تدمير البنية التحتية للمياه والكهرباء يُضيف بُعداً إضافياً للمعانـــاة، حيـــث يجعـــل الخـــدمات الأساسية غير متوفرة أو مكلفة جداً.

التأثيرات الجيوسياسية الإقليمية لمشروعات التهجير: من المحلي إلى الإقليمي

الوزن السياسي والإقليمي للقضية الفلسطينية في مواجهة سياسات التهجير

تحتل القضية الفلسطينية مكانة محورية في النظام السياسي العربي والإسلامي منذ نكبة 1948، حيـــث شكلت رمزاً للكرامة العربية والهوية القومية، ومحوراً لشـــرعية الأنظمـــة السياســـية فـــي المنطقـــة. مشروعات التهجير الفلسطيني الحالية تهدد بتغيير هذا الوزن السياسي جـــذرياً، ممـــا ينـــذر بتـــداعيات جيوسياسية واسعة تتجاوز الحدود الفلسطينية لتشمل إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية برمتها. فنجاح هذه المشروعات لن يعني فقط تصفية القضية الفلسطينية، بل سيؤدي إلى انهيار أحد الأسس المهمة للهويـــة السياسية العربية المعاصرة.

تاريخياً، استمدت العديد من الأنظمة العربية شرعيتها السياسية من موقفها الداعم للقضية الفلسطينية، واستخدمت هذه القضية كأداة لحشد الرأي العام وتبرير سياساتها الداخلية والخارجية. تصفية القضية الفلسطينية من خلال التهجير سيحرم هذه الأنظمة من مصدر شرعية مهم، ويفتح المجال أمام قوى سياسية معارضة لاستخدام فشل النظام الرسمي العربي في حماية الفلسطينيين كسلاح سياسي ضدها. هذا التغيير في المعادلة السياسية الداخلية للدول العربية سيكون له تأثيرات عميقة على الاستقرار الإقليمي (Arab Center for Research and Policy Studies, 2024). من ناحية أخرى، فإن نجاح مشروعات التهجير الفلسطيني سيرسل رسالة خطيرة للشعوب العربية مفادها أن التطهير العرقي والتهجير القسري يمكن أن ينجحا إذا ما توفرت القوة الكافية والدعم الدولي المناسب. هذه الرسالة ستكون لها تداعيات على الصراعات الداخلية في عدة دول عربية، حيث قد تشجع بعض الأطراف على استخدام التهجير كأداة لحل النزاعات الطائفية أو العرقية. كما ستؤثر على نظرة الشعوب العربية للقانون الدولي ومؤسساته، مما قد يعزز الاتجاهات المتطرفة والعنيفة في المنطقة.

على الصعيد الإقليمي، تشكل القضية الفلسطينية نقطة التقاء نادرة بين مختلف التيارات السياسية والمذهبية في المنطقة، من السنة والشيعة، ومن القوميين والإسلاميين، ومن اليساريين والمحافظين. تصفية هذه القضية من خلال التهجير ستزيل هذه النقطة المشتركة وقد تؤدي إلى تعميق الانقسامات الإقليمية، خاصة بين الدول التي تقبل بالتهجير وتلك التي ترفضه. هذا الانقسام قد يؤدي إلى تشكيل محاور إقليمية جديدة تعيد تشكيل خريطة التحالفات في المنطقة.

التأثيرات على الأردن: الدور الإقليمي والمكانة الأمريكية في مواجهة التهجير

تحتل المملكة الأردنية الهاشمية موقعاً جيوسياسياً فريداً في منطقة الشرق الأوسط، حيث تلعب دور الدولة الحاجزة والوسيط بين القوى الإقليمية المتصارعة، وهو دور عزّز من مكانتها لدى الولايات المتحدة الأمريكية كحليف استراتيجي موثوق في منطقة مضطربة. موقف الأردن الحاسم من رفض

التهجير الفلسطيني يأتي في سياق هذا الدور الإقليمي المعقد، حيث يدرك الأردن أن قبول التهجير سيؤدي إلى تقويض مكانته الإقليمية والدولية وسيعرضه لمخاطر استراتيجية جسيمة قد تهدد وجوده كدولة مستقلة (Jordan Strategic Studies Center, 2024). الدور الإقليمي للأردن كوسيط بين إسرائيل والعالم العربي، والذي ترسخ منذ معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994، يتطلب توازناً دقيقاً بين الحفاظ على العلاقات مع إسرائيل وعدم التفريط في الشرعية العربية والشعبية. قبول الأردن لمشروعات التهجير الفلسطيني سيدمر هذا التوازن الحساس، ويجعل الأردن يبدو وكأنه شريك في تصفية القضية الفلسطينية، مما سيعرضه للعزلة العربية والإسلامية ويقوض شرعيته الداخلية. هذا الوضع سيجعل من الأردن دولة منبوذة إقليمياً، مما يتناقض تماماً مع دوره التاريخي كجسر بين القوى المختلفة.

المكانة الخاصة للأردن لدى الإدارة الأمريكية تنبع من دوره كحليف مستقر وموثوق في منطقة تشهد اضطرابات مستمرة. الولايات المتحدة تعتبر الأردن نموذجاً للاعتدال والاستقرار في الشرق الأوسط، وتقدم له مساعدات سنوية تزيد عن 1.7 مليار دولار كتعبير عن هذا التقدير. موقف الأردن الرافض للتهجير يحظى بدعم أمريكي ضمني، حيث تدرك الإدارة الأمريكية أن إجبار الأردن على قبول التهجير قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في دولة حليفة مهمة، وقد يخلق أزمة إنسانية وأمنية تتطلب تدخلاً أمريكياً أكبر في المنطقة (US State Department Jordan Desk, 2024). التوازنات الديموغرافية الحساسة في الأردن تجعل قضية التهجير الفلسطيني قضية وجودية بالنسبة للمملكة. مع وجود حوالي 60–70% من السكان من أصول فلسطينية، فإن أي موجة تهجير جديدة قد تقلب التوازن الديموغرافي بشكل جذري وتثير توترات اجتماعية وسياسية خطيرة. الولايات المتحدة تدرك هذه التعقيدات الديموغرافية وتفهم أن الضغط على الأردن لقبول التهجير قد يؤدي إلى انهيار الدولة الأردنية، مما سيخلق فراغاً أمنياً في منطقة استراتيجية حيوية. الأهمية الاستراتيجية للأردن في الأمن الإقليمي تتجاوز دوره كحليف لإسرائيل لتشمل دوره كحاجز أمني ضد التهديدات القادمة من الشرق والشمال.

الأردن يلعب دوراً مهماً في مكافحة الإرهاب ومنع تهريب السلاح، ويوفر قواعد عسكرية للقوات الأمريكية وحلفائها. تدمير الاستقرار الأردني من خلال إجباره على قبول التهجير سيفقد الولايات المتحدة حليفاً استراتيجياً مهماً ويخلق منطقة عدم استقرار في قلب الشرق الأوسط.

الدبلوماسية الأردنية في التعامل مع قضية التهجير تعكس فهماً عميقاً للحسابات الجيوسياسية المعقدة (Jordanian Ministry of Foreign Affairs, 2024). الأردن لا يكتفي برفض التهجير، بل يعمل على تدويل القضية وحشد الدعم الدولي ضد مشروعات التهجير. هذا النهج الدبلوماسي النشط يحظى بتقدير أمريكي، حيث يساعد في تخفيف الضغوط على الإدارة الأمريكية من قبل اللوبي المؤيد لإسرائيل، ويوفر للولايات المتحدة موقفاً أخلاقياً مبرراً في رفض دعم التهجير القسري.

التأثيرات على مصر: مخاوف نقل المقاومة والارتباط بالإخوان المسلمين

تواجه جمهورية مصر العربية مخاوف جيوسياسية معقدة فيما يتعلق بمشروعات تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى سيناء، حيث تتجاوز هذه المخاوف الاعتبارات الإنسانية والاقتصادية لتشمل قلقاً عميقاً من احتمالية انتقال حالة المقاومة المسلحة إلى الأراضي المصرية، وتحديداً الخوف من تعزيز النشاط المسلح لجماعة الإخوان المسلمين وفروعها في سيناء. هذا البُعد الأمني–السياسي يشكل أحد أهم العوامل في الموقف المصري الرافض للتهجير، حيث تدرك القيادة المصرية أن استيعاب مئات الآلاف أو الملايين من الفلسطينيين المتعاطفين مع حماس قد يخلق قاعدة شعبية وعسكرية للإخوان المسلمين في سيناء.، العلاقة التاريخية والإيديولوجية بين حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين تُعقد من الحسابات المصرية بشأن التهجير. حماس نشأت كفرع فلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين، وما زالت تحتفظ بروابط إيديولوجية وتنظيمية قوية مع الجماعة الأم. مصر تصنف الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية منذ 2013، وتعتبر حماس امتداداً لهذه الجماعة. في هذا السياق، فإن استيعاب أعداد كبيرة من أنصار حماس في سيناء يُنظر إليه من قبل القيادة المصرية كاستيراد لخلايا إخوانية محتملة قد تنشط ضد الدولة المصرية في المستقبل.

التجربة المصرية مع النشاط المسلح في سيناء منذ 2013 تُظهر مدى الصعوبات الأمنية التي تواجهها الدولة في هذه المنطقة النائية والوعرة. الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم داعش والإخوان المسلمين تمكنت من إقامة معاقل لها في شمال سيناء واستمرت في شن هجمات ضد القوات المصرية لأكثر من عقد. في هذا السياق، فإن إضافة عنصر جديد من المقاتلين المحتملين المرتبطين بحماس والإخوان قد يُعقد من الوضع الأمني بشكل كبير ويتطلب موارد عسكرية إضافية ضخمة للسيطرة عليه المخاوف المصرية تشمل أيضاً احتمالية تحول سيناء إلى قاعدة للعمليات العسكرية ضد إسرائيل، مما قد يجر مصر إلى صراع مسلح لا تريده مع إسرائيل وينتهك اتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية. وجود مقاتلين فلسطينيين مسلحين في سيناء، خاصة أولئك المرتبطين بكتائب القسام والفصائل المقاومة الأخرى، قد يؤدي إلى محاولات لشن عمليات عسكرية عبر الحدود ضد الأهداف الإسرائيلية. هذا السيناريو سيضع مصر في موقف صعب، حيث ستكون مُجبرة على قمع هذه العمليات لتجنب التصعيد مع إسرائيل، مما قد يؤدي إلى صراع داخلي مع اللاجئين الفلسطينيين. البُعد الشعبي للمسألة يُضيف تعقيداً آخر للحسابات المصرية. الشعب المصري يتعاطف بقوة مع القضية الفلسطينية ومع المقاومة الفلسطينية، مما يجعل أي إجراءات قمعية ضد اللاجئين الفلسطينيين المقاومين أمراً صعباً سياسياً واجتماعياً. في نفس الوقت، وجود مقاتلين فلسطينيين في سيناء قد يوفر رمزية وإلهاماً للمعارضة المصرية، خاصة تلك المرتبطة بالإخوان المسلمين، مما قد يُعزز من نشاطها ضد النظام المصري (Carnegie Middle East Center, 2024).

التداعيات الاقتصادية للأنشطة المقاومة المحتملة في سيناء تشكل مصدر قلق إضافي للقيادة المصرية. سيناء منطقة حيوية لمشاريع التنمية المصرية الكبرى، بما في ذلك العاصمة الإدارية الجديدة ومشاريع استصلاح الأراضي والتنمية السياحية. وجود نشاط مقاوم مسلح في المنطقة سيُعرقل هذه المشاريع التنموية ويُخيف المستثمرين، مما يُضر بالاقتصاد المصري الذي يعاني أصلاً من تحديات جسيمة.

ملخص الفصل

تناول هذا الفصل التحليل الجيوسياسي لمشروعات التهجير الفلسطيني من منظور تأثيرها على المواقف والحسابات الاستراتيجية للدول العربية. بدأ الفصل بفحص الأهمية الجيوستراتيجية للأراضي الفلسطينية وكيف تؤثر هذه الأهمية على التفكير الاستراتيجي العربي، حيث تم تحليل الموقع الاستراتيجي لقطاع غزة في حسابات مصر والدول العربية، والأهمية الجيوسياسية للضفة الغربية في المعادلة الأردنية تحديداً.

وضحت التأثيرات الجيوسياسية المحددة على الأردن، من خلال تحليل التوازنات الديموغرافية الحساسة التي تحكم الموقف الأردني، والمخاوف الأمنية المرتبطة بالذاكرة التاريخية الأردنية مع الوجود الفلسطيني المسلح. أما المبحث الثالث فقد تناول الحالة المصرية من خلال فحص تحديات أمن سيناء والقيود الدولية المفروضة على مصر، والذاكرة التاريخية المصرية مع استضافة اللاجئين.

اختتم الفصل بتحليل التأثيرات الإقليمية الأوسع على دول الخليج ودول المشرق العربي، مع التركيز على كيفية تأثير مشاريع التهجير على الحسابات الاستراتيجية لهذه الدول وعلى استقرار المنطقة بأكملها. هذا التحليل الشامل يوفر الأساس المعرفي لفهم المحددات الجيوسياسية التي تشكل المواقف العربية من مشاريع التهجير.

يكشف التحليل الجيوسياسي للأبعاد المختلفة لمشروعات التهجير الفلسطيني عن تعقيدات هائلة تتجاوز بكثير الحسابات السياسية البسيطة أو الاعتبارات الإنسانية المجردة. هذه التعقيدات الجيوسياسية تفسر إلى حد كبير طبيعة المواقف العربية الحذرة والرافضة لمشاريع التهجير، والتي لا تنبع فقط من الالتزام بالقضية الفلسطينية، بل من حسابات استراتيجية عميقة تتعلق بالأمن القومي والاستقرار الإقليمي.

الأهمية الجيوستراتيجية للأراضي الفلسطينية، سواء في غزة أو الضفة الغربية، تجعل من أي مشاريع تهجير قضية إقليمية ودولية بامتياز. الموقع الاستراتيجي لغزة على ساحل المتوسط وقربها من قناة

السويس، إضافة إلى احتياطيات الغاز الطبيعي، يجعل تهجير سكانها يؤثر على التوازنات الإقليمية ومصالح الدول المجاورة. كما أن السيطرة على الضفة الغربية ومرتفعاتها الاستراتيجية ومواردها المائية تشكل عوامل حاسمة في المعادلة الجيوسياسية الإقليمية.

التحديات الديموغرافية والأمنية التي تواجه الأردن ومصر كدولتين مجاورتين مباشرتين للأراضي الفلسطينية تُظهر مدى تعقيد معادلة التهجير من منظور إقليمي. التوازنات الديموغرافية الحساسة في الأردن والتحديات الأمنية في سيناء المصرية تخلق قيوداً عملية تجعل من مشاريع التهجير تهديداً مباشراً للأمن القومي لهذين البلدين، مما يفسر مواقفهما الرافضة والحازمة.

بناءا على ذلك نتحدث في الفصل التالي عن المواقف الرسمية للدول العربية من التهجير الفلسطيني نخصص ذلك لكل من موقف مصر، والأردن للحديث عن تلك المواقف.

الفصل الرابع

مواقف المصريّة والأردنيّة من مشروعات تهجير الفلسطينيين

تمهيد

تمثل مشروعات تهجير الفلسطينيين أحد أخطر التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية منذ نكبة 1948 حتى اليوم؛ حيث استمرت السياسات الإسرائيلية الرامية إلى تفريغ الأراضي الفلسطينية من سكانها الأصليين عبر أساليب متعددة، تراوحت بين التهجير القسريّ المباشر، والتهجير التدريجيّ غير المباشر. وفي أعقاب أحداث السابع من أكتوبر 2023 والحرب الإسرائيلية الشاملة على قطاع غزة، برزت مشروعات التهجير بقوة على أجندة النقاش الدولي والإقليمي بفعل السياسات الإسرائيلية وتصريحات العديد من المسؤولين والسياسيين والإعلاميين الاسرائيليين، مما وضع الدول العربية المجاورة، وخاصة مصر والأردن، أمام تحدٍ وجوديّ يتطلب موقفاً حاسماً وواضحاً.

يذهب هذا الفصل إلى تحليل المواقف المصرية والأردنية من مشروعات تهجير الفلسطينيين بشكل شامل ومعمق، من خلال استعراض الأبعاد التاريخية والسياسية والاستراتيجية التي تحكم هذه المواقف، وتحليل المبررات والدوافع وراء الرفض القاطع لهذه المشروعات، وفحص آليات التنسيق الإقليمي في مواجهة محاولات التهجير، واستشراف التداعيات والعواقب المحتملة لأي سيناريوهات مستقبلية تتعلق بهذه القضية الحيوية.

مشروعات التّهجير الفلسطينيّ، منذ نكبة 1948 إلى اليوم

لم تكن مشروعات تهجير الفلسطينيين وليدة اللحظة الراهنة، إذ تمثل استمرارا لسياسة منهجية بدأت مع التأسيس الفعلي للدولة الإسرائيلية عام 1948. تعدّ النكبة الفلسطينية نقطة البداية لمشروع التهجير الممنهج؛ حيث تعرض الشعب الفلسطيني لأكبر عملية تطهير عرقي في التاريخ الحديث للمنطقة، أسفرت عن تهجير حوالي 750,000 فلسطيني من ديارهم، وتدمير أكثر من 500 قرية ومدينة

فلسطينية (Palestinian Refugee Research Institute, 2024). لم يكن هذا التهجير نتيجة عرضية للحرب، بل كان جزءاً من خطة مدروسة ومنظمة عُرفت بـ"خطة دالت" التي وضعتها القيادات الصهيونية لتفريغ فلسطين من سكانها الأصليين (الخالدي، 2017).

استمرت سياسة التهجير بعد النكبة، حيث شهدت نكسة حزيران 1967 موجة ثانية من التهجير القسري، أدت إلى تشريد حوالي 300,000 فلسطيني إضافي، معظمهم من الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه الموجة الثانية جاءت في سياق الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية، وشكلت بداية لمرحلة جديدة من السياسات الاستيطانية والتهجيرية التي استمرت عبر العقود.

في العقود اللاحقة، تطورت أساليب التهجير لتصبح أكثر تعقيداً وأقل وضوحاً، حيث لجأت إسرائيل إلى ما يُطلق عليه بـ"التهجير الهادئ" أو "التهجير التدريجي" من خلال مجموعة من السياسات الممنهجة. تشمل هذه السياسات: هدم المنازل الفلسطينية بذريعة عدم الترخيص، خاصة في القدس الشرقية والمنطقة (ج) في الضفة الغربية (Palestinian Central Bureau of Statistics, 2024)، فرض قيود صارمة على حرية الحركة من خلال نظام الحواجز العسكرية، وجود الجدار الفاصل، سحب بطاقات الهوية المقدسية من الفلسطينيين المقيمين في القدس، مصادرة الأراضي الزراعية لصالح المستوطنات، فرض حصار خانق على قطاع غزة منذ 2007 يجعل الحياة شبه مستحيلة (Blockade of the Gaza Strip, 2023).

الصّيغة التّاريخيّة للتهجير في العامين 1948 و1967

تميّزت عمليات التهجير في نكبة 1948 بطابعها العنيف والمباشر، حيث استخدمت العصابات الصهيونية، وبعد ذلك الجيش الإسرائيلي الناشئ، أساليب متعددة للتطهير العرقيّ، شملت: المذابح الجماعية كما حدث في دير ياسين لنشر الذعر بين الفلسطينيين، الطرد المباشر للسكان من قراهم ومدنهم تحت تهديد السلاح، الحرب النفسية التي تشمل نشر شائعات عن مذابح وحشية لدفع الفلسطينيين

للهرب، تدمير القرى الفلسطينية المهجرة لمنع عودة سكانها. أدّت هذه الممارسات إلى نـــزوح جمـــاعي واسع النطاق توزع فيه اللاجئون الفلسطينيون على الدول العربية المجاورة، استقبلت الأردن أكبر عـــدد من اللاجئين، يليها لبنان وسوريا ومصر والضفة الغربية.

أما في نكسة 1967، اتخذ التهجير طابعاً مختلفاً نوعاً ما، حيث تم خلال العمليات العســكرية وبعــدها مباشرة الاحتلال السريع للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء أدى إلى نزوح جمـــاعي جديـــد، معظمه من الضفة الغربية باتجاه الأردن. طبقت إسرائيل سياسة "الجســـور المفتوحـــة" التـــي ســـمحت للفلسطينيين بمغادرة الضفة الغربية باتجاه الأردن لكنها منعت عودتهم، مما حوّل ما كان يُروج له على أنه "نزوح مؤقت" إلى تهجير دائم. كان العديد من الفلسطينيين الذين هُجّروا سنة 1967 لاجئين من نكبة 1948، مما خلق ظاهرة "اللاجئ المزدوج" أي الذي هجّره الاحتلال في مرّتين.

بعد سنة 1967، دخلت سياسة التهجير مرحلة جديدة مرتبطة بالاستيطان. لم يكـــن بنـــاء المســـتوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية مجرد احتلال للأرض؛ بل كان جزءاً مـــن اســـتراتيجية شاملة لتفريغ المناطق الفلسطينية من سكانها تدريجياً. السيطرة على مصادر المياه، وإغلاق الأراضـــي الزراعية، وفرض قيود على البناء الفلسطيني، ومصادرة الأراضي لصالح المســـتوطنات، كلهـــا أدوات استُخدمت لجعل الحياة الفلسطينية الطبيعية مستحيلة، مما يدفع نحو هجرة تدريجية تبدو "طوعية" تحـــت ضغط التضييق وإغلاق سبل الحياة.

في أعقاب السابع من أكتوبر 2023، عادت مشروعات التهجير الصريحة والمباشرة إلى الواجهة بقـــوة غير مسبوقة. دعت تصريحات مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى صراحة إلى تهجير سكان غزة إلى مصر أو دول ثالثة. من أبرز هذه التصريحات:

أولاً: تصريحات المسؤولين الحكوميين

- وزير الزراعة الإسرائيلي آفي ديختر صرح في 11 نوفمبر 2023 بأن "نكبة غزة 2023 ستكون أكبر من نكبة 1948"، داعياً صراحة إلى تهجير سكان القطاع (The Times of Israel., 2023).
- وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش أعلن في ديسمبر 2023 أن "الهدف هو تشجيع الهجرة الطوعية من غزة... يجب تقليص عدد السكان في غزة بشكل كبير (Haaretz, 2023).
- وزير التراث الإسرائيلي عميحاي إلياهو دعا في 5 نوفمبر 2023 إلى "إيجاد حلول تشمل الهجرة الجماعية للفلسطينيين من غزة (Post, 2023).

ثانياً: تصريحات البرلمانيين

- النائب في الكنيست داني دانون نشر في 16 أكتوبر 2023 مقالاً في صحيفة *وول ستريت جورنال* بعنوان "الغرب يجب أن يساعد في إعادة توطين غزة"، داعياً الدول الغربية والعربية إلى استيعاب الفلسطينيين (Danon, 2023).
- النائبة مايا غولان صرحت في 18 أكتوبر 2023: "يجب نقل سكان غزة إلى دول أخرى... هذا هو الحل الوحيد (Channel 12 News, 2023).

ثالثاً: الحملات الإعلامية والشعبية

انتشرت على القنوات التلفزيونية الإسرائيلية ووسائل التواصل الاجتماعي حملات منظمة تروج لفكرة "الهجرة الطوعية"، حيث بثت القناة الإسرائيلية الثانية عشرة استطلاعاً للرأي في أكتوبر 2023 أظهر أن 64% من الإسرائيليين يؤيدون "نقل الفلسطينيين من غزة (Pew Research Center, 2024).

رابعاً: تصريحات في عهد الرئيس ترامب

كل ما سبق، يُنظر إليه بوصفه أدوات لخلق ظروف لا تُحتمل تدفع الغزيين نحو "الهجـــرة الطوعيـــة". حتى الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب طرحت في فبراير 2025 فكرة نقل الفلســـطينيين مـــن غزة إلى مصر والأردن، مما أثار موجة رفض عربية ودولية واسعة (Trump proposes Jordan, Egypt take in Gazans and 'we just clean out' decimated Strip, 2025)

الموقف والدّور المصريّان في نكبة 1948 ونكسة 1967

لعبت مصر دوراً محورياً في التعامل مع تداعيات نكبة 1948، حيث استقبلت أعـــداداً مـــن اللاجئـــين الفلسطينيين، وأكثر من ذلك، تحملت مسؤولية إدارة قطاع غزة الذي أصبح تحت السيطرة المصرية منذ 1948 وحتى 1967. خلال هذه الفترة، استضافت غزة تحـــت الإدارة المصـــرية مئـــات الآلاف مـــن اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا من القرى والمدن الفلسطينية المحتلة. لم تقم مصـــر بضـــم غـــزة أو محاولة دمج سكانها في المجتمع المصري، بل حافظت على الطابع الفلسطيني للقطاع واعتبرته أرضـــاً فلسطينية تحت حماية مصرية مؤقتة حتى إيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية.

قدّمت مصر، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت تعاني منها في تلك الفترة، الـــدعم اللازم لسكان غزة، من خلال وكالة الأونروا والمساعدات المصرية المباشرة. أُنشِئت مخيمات اللاجئين في غزة بدعم مصري، وتم توفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة. اتّضح الموقف المصـــري فـــي رفض أي محاولات لتوطين اللاجئين الفلسطينيين أو اعتبار وجودهم أمراً نهائياً، حيث تمسكت القـــاهرة بحق العودة بوصفه حقا أساسيا غير قابل للتفاوض.

وفي نكسة 1967، تعرضت مصر نفسها لاحتلال إسرائيلي كامل لشبه جزيرة سيناء، بما في ذلك قطاع غزة. أدى هذا الاحتلال إلى نزوح أعداد من المصريين والفلسطينيين من مناطق القناة وسيناء. تركّـــز الموقف المصري بعد سنة 1967 على رفض الاحتلال والمطالبة بانسحاب كامل لإسرائيلي من جميـــع

الأراضي المحتلة، بما فيها الأراضي الفلسطينية، كما قادت مصر الجهود الدبلوماسية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لإدانة الاحتلال وتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق العودة.

رغم أنها أعادت سيناء لمصر لم تشمل معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية عام 1979 قطاع غزة، الذي بقي تحت الاحتلال الإسرائيلي. حرصت مصر في المفاوضات على ربط السلام المصري–الإسرائيلي بحل شامل للقضية الفلسطينية، ورفضت أي محاولات لفصل المسارين المصري والفلسطيني. البند الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد كان محاولة مصرية لضمان عدم إغفال الحقوق الفلسطينية في سياق السلام الإقليمي. منذ ذلك الحين وحتى اليوم، حافظت مصر على موقف ثابت يرفض أي محاولات لتحميلها مسؤولية القضية الفلسطينية من خلال قبول تهجير الفلسطينيين إلى أراضيها. ترى القاهرة أن حل القضية الفلسطينية يجب أن يكون في فلسطين نفسها، من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 واعتبار القدس الشرقية عاصمة لها، وضمان حق عودة اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة رقم 194.

الموقف والدّور الأردنيّان في نكبة 1948 ونكسة 1967

تأثر الأردن بشكل أعمق، وأكثر مباشرة، من أي دولة عربية أخرى بموجات تهجير الفلسطينيين في السنتين 1948 و1967؛ نظراً لموقعه الجغرافي المباشر المتاخم لفلسطين، والروابط التاريخية والاجتماعية الوثيقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني. في نكبة 1948، استقبل الأردن العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، حيث وصل عددهم إلى حوالي 500,000 لاجئ في دولة كان يبلغ عدد سكانها آنذاك حوالي 400,000 نسمة فقط. هذا التدفق الهائل غيّر الديموغرافيا الأردنية بشكل جذري، حيث أصبح الفلسطينيون يشكلون أغلبية السكان في المملكة.

الموقف الأردني الرسمي تجاه اللاجئين الفلسطينيين كان مختلفاً عن بقية الدول العربية، حيث قررت الأردن منح الجنسية الأردنية لجميع اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها. هذا القرار، رغم أنه جاء من

منطلق إنساني وقومي، إلا أنه كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحسابات سياسية واستراتيجية أردنية، وتحديداً مشروع "وحدة الضفتين" الذي سعى إلى دمج الضفة الغربية مع شرق الأردن في كيان سياسي واحد.

في أبريل 1950، أعلنت المملكة الأردنية الهاشمية رسمياً ضم الضفة الغربية إلى الأردن في خطوة كانت محل جدل عربي ودولي واسع. كان منح الجنسية الأردنية للفلسطينيين جزءاً لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية السياسية، حيث سعت الأردن إلى خلق مواطنة موحدة لسكان الضفتين الشرقية والغربية لتعزيز شرعية الضم وإضفاء الطابع القانوني والسياسي على المملكة الأردنية الهاشمية الموحدة.

رأى البعض في هذه الخطوة استراتيجية أردنية طموحة للحفاظ على ما تبقى من فلسطين تحت حماية عربية، ومنع إسرائيل من السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية. بينما انتقدتها أطراف عربية أخرى، خاصة مصر وسوريا والسعودية، واعتبرتها ضماً غير شرعي لأراض فلسطينية وتصفية للقضية الفلسطينية.

خلقت هذه السياسة تعقيدات ديموغرافية وسياسية واجتماعية استمرت لعقود، حيث أصبح الفلسطينيون يشكلون أغلبية سكانية في المملكة الأردنية الموحدة، مما أثار تساؤلات عميقة حول الهوية الوطنية والتوازن السياسي بين الأردنيين الأصليين والأردنيين من أصل فلسطيني. وبعد حرب 1967 وفقدان الأردن للضفة الغربية، أصبحت مسألة الجنسية الأردنية للفلسطينيين إشكالية معقدة تتقاطع فيها الاعتبارات القانونية والسياسية والديموغرافية، وهو ما يفسر الحساسية الأردنية المفرطة تجاه أي مشاريع تهجير فلسطينية جديدة قد تعيد إنتاج هذه المعضلات.

في نكسة 1967، تعرض الأردن لخسارة كبرى باحتلال إسرائيل للضفة الغربية، والقدس الشرقية، مما أدى إلى موجة جديدة من النزوح. حوالي 300,000 فلسطيني نزحوا من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية (الأردن) خلال الأحداث وبعدها مباشرة، العديد من هؤلاء كانوا بالفعل لاجئين من نكبة 1948، مما خلق ظاهرة "التهجير المزدوج" التي زادت من تعقيد الوضع الإنساني والسياسي.

التجربة الأردنية مع الوجود الفلسطيني المسلح، خاصة خلال أحداث أيلول الأسود سنة 1970، تركت ذكريات مؤلمة لدى القيادة والمجتمع في الأردن. أدى الصراع بين القوات الأردنية والتنظيمات الفلسطينية المسلحة في تلك الفترة إلى حرب أهلية قصيرة لكن دموية، وانتهى بخروج المقاومة الفلسطينية المسلحة من الأردن (Sayigh, 1997).

لكن من المهم الإشارة إلى أن هذه الأزمة لم تكن نتيجة الوجود الفلسطيني في حد ذاته، بل ارتبطت أيضاً بإشكاليات سياسية وتنظيمية داخلية في صفوف الفصائل الفلسطينية نفسها. فقد شهدت تلك الفترة انقسامات حادة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وصراعات بين الفصائل المختلفة حول الاستراتيجية السياسية والعسكرية، وتجاوزات من بعض التنظيمات الفلسطينية المتطرفة التي تصرفت بشكل مستقل عن القيادة الفلسطينية الرسمية، مما خلق حالة من الفوضى والتوتر مع السلطات الأردنية (Massad, 2001).

هذه التجربة المعقدة جعلت الأردن حذراً للغاية من أي سيناريوهات مستقبلية قد تؤدي إلى تكرار وضع مشابه، ليس فقط خوفاً من المقاومة المسلحة، بل أيضاً من احتمالية استيراد انقسامات وصراعات داخلية فلسطينية قد تهدد الاستقرار الأردني (Nevo, 1996).

في سنة 1988، اتخذ الملك حسين قراراً تاريخياً بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، اعترافاً بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. هذا القرار جاء في سياق تأكيد الهوية الفلسطينية المستقلة والتمهيد لقيام دولة فلسطينية. رغم فك الارتباط، حافظ الأردن على الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وهو دور أكدته اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية سنة 1994. أكدت اتفاقية السلام سنة 1994 على احترام الأردن لحقوق الشعب الفلسطيني، ولم تتضمن أي بنود تلزم الأردن باستيعاب مهجرين فلسطينيين جدد. بل على العكس، ركزت الاتفاقية على ضرورة إيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين وفق القرارات الدولية ذات الصلة، بما فيها القرار 194 الذي يؤكد حق العودة.

التجربة التاريخية الأردنية مع موجات التهجير الفلسطيني، رغم الجوانب الإيجابية المتمثلة في الاستقبال السخي والدمج الاجتماعي، أثبتت أن قبول أعداد ضخمة من اللاجئين يحمل تحديات ديموغرافية وسياسية وأمنية هائلة. هذه التجربة هي أحد العوامل الرئيسية التي تجعل الأردن اليوم رافضاً بشكل قطعي لأي موجة تهجير جديدة قد تهدد التوازنات الداخلية الحساسة في المملكة.

الفرق بين النّزوح المؤقّت والتّهجير الدّائم

قبل تحليل المواقف المصرية والأردنية من مشروعات التهجير، من الضروري التمييز بوضوح بين مفهومين أساسيين غالباً ما يُخلط بينهما في الخطاب السياسي والإعلامي: النزوح المؤقت والتهجير الدائم. هذا التمييز ليس مجرد اختلاف لغوي أو تقني، بل يمثل فارقاً جوهرياً من النواحي القانونية والسياسية والإنسانية، ويشكل المعيار الأساسي لفهم طبيعة المواقف العربية، وخاصة الموقفين المصري والأردني تجاه القضية الفلسطينية.

أما من المنظور القانوني الدولي، يُعرّف النزوح المؤقت (Temporary Displacement) بأنه حركة قسرية مؤقتة للسكان من منطقة خطر إلى منطقة آمنة بسبب ظروف طارئة كالحروب أو الكوارث الطبيعية، مع ضمان قانوني واضح وملزم بعودتهم الفورية إلى ديارهم الأصلية فور زوال الخطر. هذا النوع من النزوح محمي بموجب اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، خاصة الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، اللذان يُلزمان الدول بحماية النازحين وضمان عودتهم الآمنة والكريمة.

أما التهجير الدائم (Permanent Displacement/Forced Transfer) فيُعتبر في القانون الدولي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. يُعرّف بأنه نقل قسري دائم للسكان من أراضيهم الأصلية بهدف تغيير التركيبة الديموغرافية والسيطرة على الأرض،

دون نية حقيقية أو ضمانات فعلية لعودتهم. التهجير الدائم يُنتهك حق العودة المكفول بموجب القرار الأممي 194 الصادر عام 1948، ويُشكل شكلاً من أشكال **التطهير العرقي** المحظور دولياً.

التمييز من الناحية السياسية

سياسياً، النزوح المؤقت يحافظ على الوضع القانوني والسياسي القائم (Status Quo)، حيث يبقى النازحون مواطنين في بلادهم الأصلية، ولا يُطلب من الدول المضيفة منحهم الجنسية أو حقوقاً سياسية دائمة. الدولة المضيفة تقدم مساعدة إنسانية مؤقتة تحت مظلة المنظمات الدولية، ولا تتحمل مسؤوليات سياسية طويلة الأجل تجاههم.

بينما التهجير الدائم يُغير الحقائق السياسية على الأرض بشكل نهائي، ويخلق وضعاً قانونياً معقداً حيث يصبح المهجرون لاجئين دائمين تتحمل الدول المضيفة مسؤوليات قانونية وسياسية واقتصادية هائلة تجاههم. كما أنه يُصفي القضية الأصلية من خلال تحويل الصراع على الأرض إلى أزمة لاجئين إنسانية، مما يخدم أهداف القوة المحتلة في إنهاء المطالبة بالحقوق الوطنية.

الفرق بين النّزوح المؤقّت والتّهجير الدّائم، من المنظور المصريّ

تدرك القيادة المصرية جيداً الفارق الجوهري بين مفهوم "النزوح المؤقت" و"التهجير الدائم"، وهو فارق ليس لغوياً أو إجرائياً فحسب، بل يمس جوهر القضية الفلسطينية وحق العودة. النزوح المؤقت، من الناحية النظرية، يعني انتقال السكان مؤقتاً من منطقة خطر إلى منطقة أمان مع ضمان عودتهم السريعة فور انتهاء الخطر. أما التهجير الدائم فهو عملية قسرية ممنهجة لإخراج السكان من أراضيهم دون أي ضمانات حقيقية للعودة، بهدف تغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي بشكل نهائي.

ترى مصر أن أي "نزوح مؤقت" للفلسطينيين من غزة إلى سيناء سيتحول حتماً إلى تهجير دائم، استناداً إلى التجربة التاريخية مع لاجئي سنة 1948 و1967 الذين لم يتمكنوا من العودة حتى اليوم. الخطاب

الإسرائيلي الذي يتحدث عن "إجلاء إنساني مؤقت" يُنظر إليه من قبل القاهرة كغطاء لمشروع تهجير دائم، خاصة في ظل غياب أي التزامات إسرائيلية واضحة وملزمة دولياً بعودة أي فلسطينيين قد يغادرون غزة. إذ صرّح الرئيس عبد الفتاح السيسي في نوفمبر 2023 بوضوح: "موقف مصر الواضح والثابت هو رفضنا القاطع لخطة التهجير القسري لإخواننا الفلسطينيين، سواء من قطاع غزة أو الضفة الغربية إلى مصر والأردن (Egypt, Jordan call for 'immediate' halt to war on Gaza; reject displacement of Palestinians, 2023). هذا التصريح يعكس الفهم المصري بأن ما يُروج له على أنه "حل إنساني" هو في حقيقته مشروع تصفية للقضية الفلسطينية.

تؤكد مصر أن قبول "النزوح المؤقت" سيخلق سابقة خطيرة يمكن أن تُستخدم لاحقاً لتبرير تهجيرات أخرى من الضفة الغربية أو القدس. كما أن غياب آليات دولية فعالة لضمان العودة يجعل أي وعود "مؤقتة" ذات غير مصداقية. التجربة مع قرار الأمم المتحدة 194 لعام 1948، الذي أكد حق اللاجئين في العودة لكن لم يُنفذ قط، تُظهر أن القرارات الدولية وحدها غير كافية لضمان حق العودة في غياب إرادة سياسية حقيقية حيث أن القاهرة تخشى أيضاً أن يؤدي قبول "النزوح المؤقت" إلى تحويل سيناء إلى منطقة مخيمات لاجئين دائمة على غرار ما حدث في لبنان والأردن. هذا السيناريو سيحمل تبعات اقتصادية وأمنية واجتماعية هائلة على مصر، ويمكن أن يعرقل خطط التنمية في سيناء التي تُعتبر أولوية استراتيجية للدولة المصرية.

من منظور مصر، الحل الحقيقي ليس في نقل الفلسطينيين من أرضهم، بل في وقف العدوان الإسرائيلي، وفك الحصار عن غزة، وإيصال المساعدات الإنسانية، وإعمار ما دمرته الحرب، والعمل على حل سياسي شامل يضمن حقوق الشعب الفلسطيني. هذا الموقف تجلى بوضوح في الخطة المصرية للإعمار والتعافي المبكر في غزة التي قدمتها القاهرة وتبنتها جامعة الدول العربية في مارس (Arab summit adopts Egypt's alternative plan to Trump's Gaza takeover: 2025 .What to know, 2025)

الفرق بين النّزوح المؤقّت والتّهجير الدّائم، من المنظور الأردنيّ

الأردن، أكثر من أي دولة عربية أخرى، يدرك خطورة الخلط بين النزوح المؤقت والتهجير الدائم، وذلك بناءً على تجربته المباشرة مع موجات اللجوء الفلسطيني منذ 1948. الملك عبد الله الثاني أكد مراراً أن قبول أي فلسطينيين تحت مسمى "نزوح مؤقت" هو "خط أحمر" لا يمكن تجاوزه، مهما كانت المبررات الإنسانية المقدمة (Jordan, Egypt Reject Any Palestinian Displacement into Their Countries, 2023). تظهر التجربة الأردنية أن ما يبدأ تحت مسمى "نزوح مؤقت" سرعان ما يتحول إلى واقع دائم. اللاجئون الفلسطينيون الذين وصلوا إلى الأردن في 1948 و1967 لم يتمكنوا من العودة حتى اليوم، رغم كل القرارات الدولية والوعود والمفاوضات. هذا التحول من "مؤقت" إلى "دائم" ليس مجرد فشل دبلوماسي، بل هو نتيجة استراتيجية مقصودة من قبل إسرائيل لخلق حقائق ديموغرافية جديدة على الأرض. الأردن يخشى بشكل خاص من سيناريو "التهجير على مراحل"، حيث تبدأ العملية بأعداد صغيرة تحت ذريعة "حالات إنسانية طارئة"، ثم تتوسع تدريجياً تحت ضغوط متعاقبة حتى تصبح موجة تهجير جماعي. التصريحات الإسرائيلية المتكررة حول "ضرورة تقليل الكثافة السكانية في غزة" أو "إيجاد حلول إقليمية للاجئين" تُفهم في عمّان كمؤشرات على نية حقيقية للتهجير الدائم اذ صرّح وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي: "رفضنا لتهجير الفلسطينيين ثابت ولن يتغير. الأردن للأردنيين وفلسطين للفلسطينيين (Trump proposes Jordan, Egypt take in Gazans and 'we just clean out' decimated Strip, 2025) هذا التصريح يعكس الموقف الأردني الحازم بأن أي محاولة لنقل الفلسطينيين إلى الأردن، سواء من غزة أو الضفة الغربية، تحت أي مسمى، هي محاولة لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن.

يؤكّد الأردن أيضاً أن قبول "النزوح المؤقت" سيخلق سابقة خطيرة لتهجيرات مستقبلية من الضفة الغربية. إذا نجحت إسرائيل في تهجير سكان غزة إلى مصر، فإن الخطوة التالية المنطقية ستكون تهجير سكان الضفة الغربية إلى الأردن. هذا السيناريو الخطير، الذي تدعمه تصريحات بعض

المسؤولين الإسرائيليين المتطرفين، يمثل تهديداً وجودياً للأردن كدولة مستقلة ذات هوية وطنية متميزة. من منظور أردني، ضمان بقاء الفلسطينيين في أرضهم ليس فقط واجباً أخلاقياً وقومياً، بل هو أيضاً ضرورة استراتيجية لحماية الأمن القومي الأردني والحفاظ على التوازنات الديموغرافية والسياسية الداخلية. أي حديث عن "نزوح مؤقت" يُنظر إليه كخطوة أولى نحو تهجير دائم يهدد وجود الأردن نفسه.

المواقف الرّسمية المعلنة

الموقف الرسميّ المصريّ من مشروعات التهجير

تبنت مصر منذ اليوم الأول للعدوان على غزة في أكتوبر 2023 موقفاً واضحاً وحازماً يرفض بشكل قاطع أي محاولات لتهجير الفلسطينيين من أراضيهم. هذا الموقف عبّر عنه الرئيس عبد الفتاح السيسي في مناسبات متعددة وبصيغ واضحة لا تقبل التأويل. في خطابه بتاريخ 23 نوفمبر 2023، أكد السيسي على: "موقف مصر الواضح والثابت هو رفضنا القاطع لخطة التهجير القسري لإخواننا الفلسطينيين، سواء من قطاع غزة أو الضفة الغربية إلى مصر والأردن (Egypt's Gaza Dilemmas, 2024).

يقوم الموقف المصري على عدة مبادئ أساسية: أولاً، أن التهجير القسري للفلسطينيين يمثل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وفق القانون الدولي. ثانياً، أن التهجير يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وإسقاط حق العودة للاجئين. ثالثاً، أن قبول التهجير سيخلق سابقة خطيرة ويفتح الباب لتهجيرات مستقبلية من الضفة الغربية والقدس. رابعاً، أن الحل الحقيقي يكمن في وقف العدوان وإيجاد حل سياسي شامل يضمن حقوق الشعب الفلسطيني. صرح الرئيس السيسي بوضوح أن مصر لن تقبل أبداً بـ"تصفية القضية الفلسطينية على حسابها"، وأكد أن "أرض سيناء ليست بديلاً عن أرض فلسطين (Egypt, Jordan call for 'immediate' halt to war on Gaza; reject displacement of Palestinians, 2023). هذا الموقف الثابت عبّرت عنه القيادة المصرية في كل المحافل الدولية والإقليمية، من الأمم المتحدة إلى جامعة الدول العربية إلى القمم الثنائية مع الدول الكبرى.

وصف وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي الموقف الإسرائيلي الرافض للحلول السلمية بأنه "غير مقبول"، ووصف حكومة نتنياهو بأنها "متعنتة ومتطرفة (What is Egypt's plan for the reconstruction of Gaza?, 2025). يعكس هذا الخطاب الحاد الغضب المصري من محاولات فرض التهجير كأمر واقع. رفضت مصر بشدة اقتراح الرئيس ترامب في فبراير 2025 بتهجير الفلسطينيين إلى مصر والأردن، واعتبرته "محاولة لتصفية القضية الفلسطينية". حتى أن الرئيس السيسي ألغى زيارة مخططة إلى واشنطن احتجاجاً على هذا المقترح، بينما ذهب الملك عبد الله الثاني إلى واشنطن لإيصال الرفض العربي مباشرة إلى الإدارة الأمريكية (Two Arab Summits Hold the Key to a Viable Gaza Plan, 2025).

الموقف المصري ليس مجرد تصريحات دبلوماسية، بل هو مدعوم بإجراءات عملية على الأرض. نشرت مصر المئات من قوات الأمن على حدود غزة لمنع أي محاولات تسلل أو نزوح قسري (Why Egypt Won't Open Its Border With Gaza, 2023) كما بنت مصر منطقة عازلة على الحدود، وحصنت معبر رفح بإجراءات أمنية مشددة لضمان أن يبقى المعبر نقطة عبور للمساعدات والحالات الإنسانية فقط، وليس بوابة للتهجير الجماعي (Egypt--Gaza border, 2023).

الموقف الرسميّ الأردنيّ من مشروعات التّهجير

يتسم الموقف الأردني من مشروعات تهجير الفلسطينيين بالوضوح والحسم، وقد عبّر عنه الملك عبد الله الثاني ومسؤولون أردنيون رفيعو المستوى بصيغ قاطعة لا تقبل الشك أو التأويل. منذ الأيام الأولى للعدوان على غزة، أكد الملك عبد الله الثاني في 17 أكتوبر 2023 أن الأردن ومصر لن يقبلا بلاجئين من غزة، مضيفاً: هذا خط أحمر (Egypt Accepts Only Small Number of Temporarily Displaced Gazans, 2023).

يستند الموقف الأردني الرسمي إلى عدة ركائز أساسية: أولاً، أن أي تهجير للفلسطينيين، سواء من غزة أو الضفة الغربية، يمثل تهديداً وجودياً للأردن كدولة ذات هوية وطنية متميزة. ثانياً، أن التهجير يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء حلم الدولة الفلسطينية المستقلة. ثالثاً، أن قبول التهجير سيخلق سابقة تُستخدم لتهجيرات أوسع من الضفة الغربية. رابعاً، أن الحل يجب أن يكون في فلسطين نفسها من خلال إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

حذر رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة إسرائيل من أي محاولة لتهجير الفلسطينيين قسراً من غزة، قائلاً إن ذلك سيمثل "انتهاكاً أساسياً" لمعاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية لعام 1994 (The Gaza War and Threats to Jordan's Domestic and Regional Stability, 2024). هذا التحذير يعني أن الأردن يعتبر قضية التهجير مسألة تمس صلب العلاقات الأردنية-الإسرائيلية ويمكن أن تؤدي إلى مراجعة جذرية لهذه العلاقات. أكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في يناير 2025، الرد على اقتراح ترامب: "رفضنا لتهجير الفلسطينيين ثابت ولن يتغير. الأردن للأردنيين وفلسطين للفلسطينيين (Trump proposes Jordan, Egypt take in Gazans and 'we just clean out' decimated Strip, 2025)". هذا التصريح يلخص الموقف الأردني الذي لا يقبل المساومة.

اتخذ لأردن خطوات عملية لتأكيد موقفه الرافض، بما في ذلك: استدعاء سفيره من إسرائيل في نوفمبر 2023 وطلب عدم عودة السفير الإسرائيلي إلى عمّان (The Impact of the Gaza War on Jordan's Domestic and International Politics, 2024). هذه الخطوة الدبلوماسية النادرة تعكس عمق الغضب الأردني من السياسات الإسرائيلية في غزة. الموقف لا يقتصر الموقف الأردني على رفض تهجير الغزيين، بل يشمل أيضاً رفضاً حازماً لأي محاولات تهجير من الضفة الغربية. الأردن قلق بشكل خاص من تصاعد العنف الاستيطاني في الضفة الغربية، والذي يُنظر إليه كمحاولة

لخلق ظروف تدفع الفلسطينيين للهجرة. تربط التصريحات الأردنية الرسمية، باستمرار، بين غزة والضفة الغربية، مؤكدة أن رفض التهجير ينطبق على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

العناصر غير الرسمية الضاغطة: دور المجتمع المدني والحراك الشعبي

لا يمكن فهم المواقف الرسمية المصرية والأردنية من مشروعات تهجير الفلسطينيين بمعزل عن السياق الداخلي الذي تتشكل فيه هذه المواقف فالقرارات السيادية في كلا البلدين لا تُصنع في فراغ، بل تتأثر بمجموعة من العناصر غير الرسمية التي تمارس ضغطًا مستمرًا على صانعي القرار، سواء من خلال مؤسسات المجتمع المدني، أو النقابات المهنية، أو الأحزاب السياسية، أو الحراك الشعبي، أو المؤسسات الدينية. يستعرض هذا القسم دور هذه العناصر في تشكيل الموقف الرافض للتهجير ودعمه وتعزيزه.

أولًا: العناصر غير الرسمية الضاغطة في مصر

النقابات المهنية

تُعدّ النقابات المهنية المصرية من أكثر مؤسسات المجتمع المدني تأثيرًا في القضايا القومية والعربية، وقد حافظت تاريخيًا على مواقف داعمة للقضية الفلسطينية ورافضة للتطبيع مع إسرائيل. في سياق الحرب على غزة ومشروعات التهجير، برزت عدة نقابات بمواقف واضحة:

نقابة المحامين المصريين: أصدرت بيانات متعددة منذ أكتوبر 2023 تُدين العدوان الإسرائيلي وترفض أي مشروعات لتهجير الفلسطينيين، مؤكدة أن التهجير القسري يُشكّل جريمة حرب وفق القانون الدولي. كما نظّمت النقابة وقفات تضامنية ومؤتمرات قانونية لتوثيق الجرائم الإسرائيلية (نقابة المحامين المصريين، 2024).

نقابة الأطباء المصريين: لعبت دورًا بارزًا في حملات الدعم الإنساني لغزة، وأطلقت قوافل طبية ومبادرات لعلاج الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات المصرية. موقف النقابة الداعم للصمود

الفلسطيني يُترجم رسالة واضحة برفض التهجير والتأكيد على أن الحل يكمن في دعم بقاء الفلسطينيين في أرضهم (نقابة الأطباء المصريين، 2024).

نقابة الصحفيين المصريين: أدانت الجرائم الإسرائيلية بحق الصحفيين الفلسطينيين، وأصدرت بيانات ترفض مشروعات التهجير وتُطالب المجتمع الدولي بالتدخل لوقف العدوان. كما نظّمت فعاليات تضامنية ومعارض توثيقية لإبراز معاناة الشعب الفلسطيني (نقابة الصحفيين المصريين، 2024).

الأحزاب السياسية

رغم القيود المفروضة على العمل الحزبي في مصر، إلا أن معظم الأحزاب المصرية، سواء الموالية أو المعارضة، اتخذت مواقف واضحة رافضة للتهجير:

حزب الوفد وحزب التجمع والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي أصدروا بيانات تؤيد الموقف الرسمي المصري الرافض للتهجير، مع المطالبة بموقف عربي أكثر حزمًا تجاه إسرائيل. هذا التوافق بين الأحزاب المختلفة يعكس إجماعًا وطنيًا نادرًا على قضية التهجير.

التيارات القومية والناصرية كانت الأكثر صخبًا في رفض التهجير، حيث ربطت هذه التيارات بين رفض التهجير والدفاع عن الأمن القومي المصري والعربي، ودعت إلى مراجعة اتفاقية كامب ديفيد في ظل الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة.

الحراك الشعبي والتظاهرات

شهدت مصر موجة من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية منذ اندلاع الحرب على غزة في أكتوبر 2023، رغم القيود المفروضة على التظاهر. أبرز هذه الفعاليات:

مظاهرات الأزهر الشريف في أكتوبر ونوفمبر 2023، حيث خرج الآلاف من المصلين بعد صلاة الجمعة في تظاهرات تضامنية مع غزة ورافضة للتهجير. هذه التظاهرات، التي سُمح بها في نطاق محدود، عكست عمق الغضب الشعبي من العدوان الإسرائيلي .(Al Jazeera, 2023)

حملات المقاطعة الشعبية انتشرت على نطاق واسع في المجتمع المصري، حيث دعـــا ناشـــطون إلـــى مقاطعة المنتجات المرتبطة بشركات داعمة لإسرائيل. هذه الحملات، رغم طابعها الاقتصـــادي، تحمـــل رسالة سياسية واضحة برفض السياسات الإسرائيلية بما فيها مشروعات التهجير (Middle East Eye, 2024).

المؤسسات الدينية: الأزهر الشريف

يحتل الأزهر الشريف مكانة محورية في تشكيل الرأي العام المصري والإسلامي، وقد اتخـــذ مواقـــف واضحة وقوية من الحرب على غزة ومشروعات التهجير:

شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب أصدر بيانات متعددة تُدين العدوان الإســـرائيلي وتـــرفض التهجيـــر القسري بوصفه "جريمة ضد الإنسانية ومخالفة صريحة للشريعة الإسلامية والقانون الدولي". في خطبة بارزة في نوفمبر 2023، أكد الطيب أن "تهجير الفلسطينيين من أرضهم حرام شرعًا، والمشاركة فيه أو التسهيل له إثم عظيم" (الأزهر الشريف، 2023).

مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر أصدر فتوى تؤكد حرمة التخلـــي عـــن الأرض الفلســـطينية أو المشاركة في تهجير أهلها، وأن واجب المسلمين دعم صمود الفلسطينيين في أرضهم (مجمـــع البحـــوث الإسلامية ، 2024).

مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة غزة الذي عُقد في نوفمبر 2023 بمشاركة علماء ومفتين مـــن مختلـــف الدول الإسلامية، أصدر وثيقة تُجرّم التهجير وتدعو الحكومات العربية والإسلامية لرفضه بشكل قـــاطع (Al-Azhar International Conference for Gaza Support, 2023).

الإعلام والرأي العام

لعب الإعلام المصري دورًا مهمًا في تشكيل الرأي العام تجاه قضية التهجير:

الإعلام الرسمي والخاص تبنّى بشكل عام الخط الرسمي الرافض للتهجير، مع تغطية مكثفة للعدوان على غزة وإبراز المعاناة الإنسانية للفلسطينيين. البرامج الحوارية استضافت محللين ومسؤولين أكدوا على خطورة التهجير على الأمن القومي المصري.

وسائل التواصل الاجتماعي شهدت موجة غير مسبوقة من التضامن مع غزة ورفض التهجير. الهاشتاقات المؤيدة لفلسطين والرافضة للتهجير تصدرت قوائم الأكثر تداولًا في مصر لأسابيع متواصلة، مما يعكس حالة الإجماع الشعبي على هذه القضية (Arab Barometer, 2024).

استطلاعات الرأي أظهرت أن أكثر من 95% من المصريين يرفضون أي تهجير للفلسطينيين إلى سيناء، وأن الأغلبية الساحقة تؤيد الموقف الرسمي المصري الرافض لمشروعات التهجير (Pew Research Center, 2024).

ثانيًا: العناصر غير الرسمية الضاغطة في الأردن

النقابات المهنية

تتميز النقابات المهنية الأردنية بتاريخ طويل من الانخراط في القضايا السياسية والقومية، وتُعدّ من أكثر مؤسسات المجتمع المدني تأثيرًا في المملكة. في سياق الحرب على غزة، برزت هذه النقابات كقوة ضاغطة رئيسية:

مجلس النقابات المهنية الأردنية الذي يضم 14 نقابة مهنية، أصدر بيانات متتالية منذ أكتوبر 2023 تُدين العدوان الإسرائيلي وترفض بشكل قاطع أي تهجير للفلسطينيين إلى الأردن. المجلس نظّم

اعتصامات ووقفات احتجاجية أمام مقره في عمّان، ودعا إلى قطع العلاقات مع إسرائيل وإلغاء اتفاقية وادي عربة (مجلس النقابات المهنية الأردنية، 2024).

نقابة المحامين الأردنيين كانت الأكثر نشاطًا، حيث أعلنت استعدادها لتقديم الدعم القانوني لأي جهود دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، ونظّمت مؤتمرات قانونية لتوثيق جرائم التهجير القسري (Jordan Bar Association, 2024).

الأحزاب والحركات السياسية

يتميز المشهد الحزبي الأردني بتنوع أكبر مقارنة بمصر، وقد اتخذت مختلف التيارات السياسية مواقف متشابهة من قضية التهجير:

جبهة العمل الإسلامي (الذراع السياسي للإخوان المسلمين في الأردن) كانت الأكثر صخبًا في رفض التهجير، ونظّمت مظاهرات حاشدة في مختلف المدن الأردنية. الحركة ربطت بين رفض التهجير والمطالبة بإلغاء اتفاقية السلام مع إسرائيل (Islamic Action Front, 2024).

الأحزاب القومية واليسارية (حزب الوحدة الشعبية، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي الأردني) اتحدت في موقف رافض للتهجير، ودعت إلى موقف عربي أكثر تشددًا تجاه إسرائيل والولايات المتحدة.

الأحزاب الوسطية والموالية (حزب جبهة الأردن الموحدة وغيره) أيّدت الموقف الرسمي الرافض للتهجير، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على الاستقرار الداخلي وتجنب التصعيد غير المحسوب.

الحراك الشعبي والتظاهرات

شهد الأردن أوسع موجة احتجاجات شعبية منذ سنوات، تضامناً مع غزة ورفضًا لمشروعات التهجير:

مظاهرات المسجد الحسيني في وسط عمّان أصبحت تقليدًا أسبوعيًا بعد كل صلاة جمعة منذ أكتوبر 2023، حيث يخرج الآلاف في مسيرات تضامنية ترفع شعارات مناهضة للتهجير وداعمة للمقاومة الفلسطينية (Reuters, 2024).

الاعتصامات قرب السفارة الإسرائيلية شهدت مشاركة واسعة رغم القيود الأمنية، وأسفرت في بعض الأحيان عن مواجهات مع قوات الأمن. الغضب الشعبي الأردني من السياسات الإسرائيلية بلغ مستويات غير مسبوقة منذ عقود (Al Jazeera, 2024).

مسيرات المخيمات الفلسطينية في مخيمات البقعة والوحدات وغيرها شهدت مشاركة كثيفة من اللاجئين الفلسطينيين الذين يرون في مشروعات التهجير الجديدة تكرارًا لمأساتهم في 1948 و1967.

الحراك الطلابي في الجامعات الأردنية (الأردنية، اليرموك، مؤتة) نظّم اعتصامات ووقفات تضامنية، وأصدر بيانات ترفض التهجير وتُطالب بموقف حكومي أكثر حزمًا (Jordan University Student Union, 2024).

المؤسسات الدينية

لعبت المؤسسات الدينية الأردنية دورًا مهمًا في تشكيل الموقف الشعبي من قضية التهجير:

دائرة الإفتاء العام الأردنية أصدرت فتوى واضحة تُحرّم التخلي عن الأراضي الفلسطينية أو المشاركة في تهجير أهلها، وأكدت أن "الدفاع عن فلسطين واجب ديني على كل مسلم" (دائرة الإفتاء العام الأردنية، 2024).

الوصاية الهاشمية على المقدسات عزّزت من الشعور الشعبي الأردني بالمسؤولية تجاه القضية الفلسطينية، حيث يرى كثير من الأردنيين أن الدفاع عن المقدسات يتطلب رفض أي مشروعات تُفضي إلى تفريغ فلسطين من أهلها.

الإعلام والرأي العام

الإعلام الأردني تبنّى بشكل عام موقفًا داعمًا للقضية الفلسطينية ورافضًا للتهجير، مع هامش أوسع للنقد مقارنة بالإعلام المصري. الصحف الأردنية والقنوات التلفزيونية غطّت بشكل مكثف الاحتجاجات الشعبية والمواقف الرافضة للتهجير.

وسائل التواصل الاجتماعي شهدت نشاطًا مكثفًا، حيث تصدّرت القضية الفلسطينية النقاشات الأردنية لأشهر متواصلة. الناشطون الأردنيون كانوا من الأكثر تأثيرًا عربيًا في حملات التضامن مع غزة.

استطلاعات الرأي أظهرت أن أكثر من 98% من الأردنيين يرفضون أي تهجير للفلسطينيين إلى الأردن، وأن 87% يؤيدون إلغاء اتفاقية السلام مع إسرائيل (Arab Center for Research and Policy Studies, 2024). هذه الأرقام تعكس حالة الإجماع الشعبي شبه الكامل على رفض التهجير.

ثالثًا: تأثير العناصر غير الرسمية على القرار الرسمي

العلاقة بين الضغط الشعبي والموقف الرسمي

تتشابك العلاقة بين العناصر غير الرسمية الضاغطة والمواقف الرسمية في كلا البلدين بشكل معقد:

في مصر، يُشكّل الضغط الشعبي والمدني عاملًا مؤثرًا في حسابات صانع القرار، لكنه يعمل ضمن هامش محدود يُحدده النظام السياسي. الموقف الرسمي المصري الرافض للتهجير يتوافق مع الإرادة الشعبية، مما يخلق حالة من التناغم بين الرسمي والشعبي في هذه القضية تحديدًا. هذا التوافق يُعزز شرعية الموقف الرسمي ويمنحه عمقًا شعبيًا.

في الأردن، تتمتع العناصر غير الرسمية بهامش أوسع للتأثير، نظرًا لطبيعة النظام السياسي الأكثر انفتاحًا نسبيًا. الضغط الشعبي الأردني، خاصة من النقابات المهنية والحركة الإسلامية، يُشكّل عاملًا مهمًا في رسم السياسات، حيث تُدرك القيادة الأردنية أن أي تراجع عن الموقف الرافض للتهجير سيُقابل برد فعل شعبي عنيف قد يُهدد الاستقرار الداخلي.

دور الضغط الشعبي في تعزيز الموقف الرافض للتهجير

يمكن القول إن العناصر غير الرسمية الضاغطة تلعب عدة أدوار في سياق قضية التهجير:

أولًا: توفير الشرعية الشعبية للموقف الرسمي .الإجماع الشعبي على رفض التهجير يمنح الحكومتين المصرية والأردنية غطاءً شعبيًا قويًا للتمسك بموقفهما أمام أي ضغوط خارجية.

ثانيًا: رفع تكلفة أي تراجع محتمل .وجود ضغط شعبي ومدني قوي يجعل من أي تراجع عن الموقف الرافض للتهجير مُكلفًا سياسيًا للنظامين الحاكمين، مما يُعزز ثبات الموقف الرسمي.

ثالثًا: توسيع دائرة الرفض .المؤسسات الدينية والنقابات والأحزاب تُساهم في نشر الوعي بخطورة التهجير وتعميم موقف الرفض ليشمل كافة شرائح المجتمع.

رابعًا: الضغط لمواقف أكثر حزمًا .بعض العناصر غير الرسمية، خاصة في الأردن، تُطالب بمواقف أكثر تشددًا من الموقف الرسمي، كإلغاء اتفاقية السلام أو قطع العلاقات مع إسرائيل، مما يدفع الحكومة لإظهار مزيد من الحزم.

صياغة الموقف على المستوى الإقليميّ والدوليّ

الدّبلوماسيّة المصريّة في صياغة الموقف الرّافض للتهجير

لعبت مصر دوراً قيادياً في تنسيق الموقف العربي والإقليمي الرافض لمشروعات التهجير على مختلف المستويات الدبلوماسية. على مستوى جامعة الدول العربية، نجحت مصر في تحويل رفض التهجير إلى

موقف عربي رسمي موحد تبنته مختلف القمم والاجتماعات الوزارية منذ أكتوبر 2023. في القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة في 21 أكتوبر 2023، بعد أسبوعين فقط من بدء الحرب، قادت مصر الجهود لإصدار بيان مشترك يرفض بشكل قاطع أي محاولات لتهجير الفلسطينيين (At Cairo peace summit, Arab leaders express growing anger with Israel over its war in Gaza, 2023). البيان الختامي للقمة، الذي صاغته الدبلوماسية المصرية بالتنسيق مع الأردن، أكد على "الرفض القاطع لأي تهجير قسري للفلسطينيين من أراضيهم، سواء داخلياً أو خارجياً، تحت أي ذريعة". هذا البيان شكل الأساس للموقف العربي الموحد الذي استمر عبر جميع الاجتماعات اللاحقة.

القمة الأهم كانت القمة العربية الطارئة (قمة فلسطين) التي استضافتها مصر في 4 مارس 2025، والتي جاءت رداً مباشراً على اقتراح ترامب لتهجير الفلسطينيين (Arab summit adopts Egypt's alternative plan to Trump's Gaza takeover: What to know, 2025). في هذه القمة، قدمت مصر خطتها الشاملة لإعادة الإعمار والتعافي المبكر في غزة كبديل عن مشروعات التهجير. القمة تبنت الخطة المصرية بالإجماع وأصدرت "بيان القاهرة" الذي أكّد على:

- الرفض القاطع لأي تهجير للفلسطينيين من أراضيهم، سواء داخلياً أو خارجياً.
- اعتبار التهجير جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وتطهيراً عرقياً.
- التحذير من أن أي محاولة لتهجير الفلسطينيين أو ضم أجزاء من الأراضي المحتلة ستدفع المنطقة نحو دورة جديدة من الصراعات.
- التأكيد على "الدور المحوري والمسؤوليات" التي تتحملها مصر والأردن في مواجهة مخاطر التهجير وتصفية القضية الفلسطينية (Cairo Statement and Arab Plan Adopted at the League of Arab States Summit for Early Recovery, Reconstruction and Development in Gaza, 2025).

على المستوى الدولي، عملت مصر بنشاط في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة لحشد الدعم ضد التهجير. مصر قدمت مشاريع قرارات في مجلس الأمن تدين التهجير القسري وتطالب بحماية المدنيين الفلسطينيين. رغم أن بعض هذه القرارات واجهت الفيتو الأمريكي، إلا أن مصر نجحت في وضع قضية التهجير على أجندة النقاش الدولي وكسب تأييد أغلبية دول العالم. في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ساهمت مصر في تمرير قرارات متعددة تدعم الحقوق الفلسطينية وترفض التهجير. في مارس 2025، قدمت مصر، بالنيابة عن جامعة الدول العربية، "بيان القاهرة" والخطة العربية للإعمار كوثائق رسمية للأمم المتحدة تحت بنود جدول أعمال "الوضع في الشرق الأوسط" و"القضية الفلسطينية " (Cairo Statement and Arab Plan Adopted at the League of Arab States Summit for Early Recovery, Reconstruction and Development in Gaza, 2025).

نسّقت مصر أيضاً مع الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية بشكل ثنائي؛ لشرح موقفها الرافض للتهجير وأهمية دعم حل الدولتين. الدبلوماسية المصرية ركزت على إظهار أن رفض التهجير ليس موقفاً عربياً فقط، بل هو موقف يتوافق مع القانون الدولي والشرعية الدولية. على صعيد العلاقات الثنائية، أجرى الرئيس السيسي ووزير الخارجية المصري اتصالات مكثفة مع القيادات الأمريكية والأوروبية والإقليمية لشرح الموقف المصري. الاتصال الهاتفي بين السيسي والرئيس الأمريكي جو بايدن في أكتوبر 2023، والذي أسفر عن اتفاق لدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة عبر رفح، شكل نقطة تحول؛ حيث أكدت مصر على أن دعم غزة يجب أن يكون من خلال المساعدات وليس من خلال قبول التهجير (Egypt, Jordan call for 'immediate' halt to war on Gaza; reject displacement of Palestinians, 2023).

الدّبلوماسيّة الأردنيّة في صياغة الموقف الرّافض للتهجير

لعب الأردن دوراً محورياً، مكملاً للدور المصري في تدويل القضية وحشد الدعم الدولي ضد التهجير. تميزت الدبلوماسية الأردنية بالنشاط والمباشرة، حيث قام الملك عبد الله الثاني شخصياً بزيارات

ومكالمات دبلوماسية مكثفة مع القيادات العالمية. على مستوى جامعة الدول العربية، عمل الأردن بشكل وثيق مع مصر في تنسيق المواقف العربية وصياغة البيانات المشتركة. الأردن شارك في جميع القمم العربية الطارئة وساهم في صياغة البيانات الختامية التي تؤكد رفض التهجير. التنسيق المصري-الأردني على مستوى وزراء الخارجية كان مستمراً وفعالاً في ضمان موقف عربي موحد.

كان الاجتماع التحضيري في الرياض يوم 21 فبراير 2025، الذي جمع وزراء خارجية مصر والأردن ودول الخليج، تمثيلا للتنسيق الإقليمي الذي قاده الأردن ومصر (What's the emergency Arab summit on Gaza reconstruction? Everything to know, 2025). هذا الاجتماع وضع الأسس للقمة العربية الطارئة في القاهرة ونسّق الموقف العربي الموحد ضد اقتراح ترامب للتهجير. على المستوى الدولي، اعتمد الأردن على علاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية لإيصال الرسالة مباشرة إلى صناع القرار. زيارة الملك عبد الله الثاني إلى واشنطن في 11 فبراير 2025 كانت لحظة فارقة، حيث التقى الملك بالرئيس ترامب وأعضاء الكونغرس وشرح بوضوح أن التهجير "خط أحمر" وأن "الأردن للأردنيين وفلسطين للفلسطينيين (Two Arab Summits Hold the Key to a Viable Gaza Plan, 2025). هذه الزيارة كانت محفوفة بالمخاطر السياسية، لكنها نجحت في إيصال الرسالة العربية مباشرة إلى البيت الأبيض.

لعب الأردن دوراً مهماً في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية؛ دعم جنوب أفريقيا في قضيتها ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية، وقدم مذكرات قانونية تؤكد أن سياسات التهجير القسري تشكل جريمة ضد الإنسانية (The Impact of the Gaza War on Jordan's Domestic and International Politics, 2024). هذا الاستخدام للآليات القانونية الدولية يعكس نضج الدبلوماسية الأردنية وفهمها لأهمية الجبهة القانونية في مواجهة التهجير. في مجلس الأمن الدولي، رغم أن الأردن ليس عضواً دائماً، إلا أنه عمل من خلال الدول العربية الأعضاء على تقديم مشروعات قرارات ومذكرات تدين التهجير. نسّق الأردن مع مصر والجزائر وغيرها من الدول لضمان وجود

صوت عربي قوي في مجلس الأمن يرفض التهجير. على صعيد الاتحاد الأوروبي، استفاد الأردن من علاقاته التاريخية مع الدول الأوروبية لحشد الدعم ضد التهجير. المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، الشركاء التقليديون للأردن، تلقوا رسائل واضحة من عمّان حول خطورة التهجير وضرورة دعم الموقف العربي الرافض له.

الآليات العمليّة المقترحة لضمان بقاء الفلسطينيّين في أراضيهم

المقترحات والآليّات المصريّة

طورت مصر مقاربة شاملة لضمان بقاء الفلسطينيين في أراضيهم تقوم على ثلاثة محاور رئيسية: المساعدات الإنسانية العاجلة، وإعادة الإعمار على المدى المتوسط، والحل السياسي الشامل على المدى الطويل. هذه المقاربة تجلت بوضوح في الخطة المصرية للتعافي المبكر وإعادة الإعمار في غزة التي قدمتها القاهرة وتبنتها قمة جامعة الدول العربية في مارس 2025.

على صعيد المساعدات الإنسانية العاجلة، لعبت مصر دوراً محورياً في تسهيل دخول المساعدات إلى قطاع غزة عبر معبر رفح منذ بداية الحرب في أكتوبر 2023 (IOM Occupied Palestinian Territory Crisis Response Plan 2025, 2025) رغم التحديات الأمنية واللوجستية الهائلة، عملت مصر على تنسيق دخول مئات الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية والطبية والإغاثية. أنشأت القاهرة مدينة طبية متكاملة على الحدود لاستقبال الجرحى الفلسطينيين وعلاجهم في المستشفيات المصرية. هذه الجهود تهدف إلى تخفيف المعاناة الإنسانية وتمكين الفلسطينيين من الصمود في أرضهم بدلاً من الاضطرار للنزوح.

على صعيد إعادة الإعمار، قدمت مصر خطة مفصلة تقدر تكلفتها بـ53 مليار دولار موزعة على ثلاث مراحل (What is Egypt's plan for the reconstruction of Gaza?, 2025). المرحلة الأولى (6 أشهر) بتكلفة 3 مليارات دولار تشمل إزالة الأنقاض من الشوارع الرئيسية، بناء مساكن

مؤقتة، وترميم المنازل المتضررة جزئياً، المرحلة الثانية تركز على إعادة بناء البنية التحتية الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي، المرحلة الثالثة تستهدف إعادة بناء المؤسسات والمرافق العامة وتطوير الاقتصاد المحلي. هذه الخطة الطموحة تهدف إلى جعل غزة قابلة للحياة وتوفير حياة كريمة لسكانها، مما يقضي على أي مبررات للتهجير.

تتضمن الخطة المصرية أيضاً بُعداً سياسياً يتمثل في تشكيل لجنة تكنوقراطية فلسطينية لإدارة غزة بشكل مؤقت تحت قيادة السلطة الفلسطينية، تمهيداً لتسليم الحكم الكامل للسلطة الفلسطينية (Arab summit adopts Egypt's alternative plan to Trump's Gaza takeover: What to know, 2025). هذا الترتيب يضمن الحفاظ على الوحدة الفلسطينية ويمنع أي محاولات لفصل غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية. تعهدت مصر بالمساهمة في تدريب قوات الشرطة الفلسطينية التي ستتولى مسؤولية الأمن في غزة بعد الحرب.

على المستوى الدولي، تعمل مصر على حشد الدعم المالي والسياسي لخطة الإعمار من خلال التنسيق مع المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومختلف الدول المانحة (Cairo Statement and Arab Plan Adopted at the League of Arab States Summit for Early Recovery, Reconstruction and Development in Gaza, 2025). القاهرة تسعى للحصول على تعهدات دولية ملزمة بتمويل إعادة الإعمار وضمان عدم تكرار دورات الدمار والإعمار التي شهدتها غزة خلال العقد الماضي. مصر تدعو أيضاً إلى نشر قوة حفظ سلام أممية في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة لضمان الأمن والاستقرار وحماية المدنيين الفلسطينيين من أي عمليات تهجير قسري مستقبلية. هذا المطلب المصري يعكس فهماً عميقاً بأن ضمان بقاء الفلسطينيين في أرضهم يتطلب ترتيبات أمنية دولية فعالة وليس فقط وعوداً دبلوماسية.

لا تقتصر الآلية المصرية على غزة، بل تشمل أيضاً دعم صمود الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس. تقدم مصر دعماً مالياً للسلطة الفلسطينية وتساهم في مشروعات تنموية في الضفة الغربية. كما

تلعب دوراً دبلوماسياً نشطاً في الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإدانة الاستيطان وعمليات التهجير القسري في الضفة الغربية والقدس.

المقترحات والآليّات الأردنيّة

يتبنى الأردن نهجاً متعدد المسارات لضمان بقاء الفلسطينيين في أراضيهم، يجمع بين الدعم الإنساني المباشر والعمل الدبلوماسي المكثف والمساهمة في جهود إعادة الإعمار. هذا النهج ينطلق من قناعة أردنية راسخة بأن أي حل دائم للقضية الفلسطينية يجب أن يقوم على بقاء الفلسطينيين في أرضهم وإقامة دولتهم المستقلة على حدود 1967.

على الصعيد الإنساني، حافظ الأردن على إرسال قوافل مساعدات إنسانية منتظمة إلى غزة منذ بداية الحرب، رغم الصعوبات اللوجستية الهائلة (The Gaza War and Threats to Jordan's Domestic and Regional Stability, 2024) تشمل المساعدات مواد غذائية وطبية ومستلزمات إغاثية أساسية. يهدف الأردن من خلال هذا الدعم إلى تمكين الفلسطينيين من الصمود في أرضهم وعدم الاضطرار للنزوح بسبب نقص الاحتياجات الأساسية. ويلعب الأردن أيضاً دوراً مهماً في دعم قطاع الصحة في غزة من خلال المستشفى الميداني الأردني، الذي يقدم خدمات طبية حيوية للجرحى والمرضى. هذا المستشفى، الذي تعرض لهجوم إسرائيلي في يناير 2024 أثار غضباً أردنياً شديداً، يمثل جزءاً من الالتزام الأردني بدعم الصمود الفلسطيني.

على صعيد إعادة الإعمار، أعلن الأردن عن استعداده للمساهمة في جهود إعمار غزة والضفة الغربية (What is Egypt's plan for the reconstruction of Gaza?, 2025) عمّان تعهدت بالمشاركة في تدريب قوات الشرطة الفلسطينية التي ستتولى مسؤولية الأمن في غزة، وهو دور يعكس الخبرة الأردنية الأمنية العريقة. كما أبدى الأردن استعداده للمساهمة في إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية وتقديم الدعم الفني والإداري اللازم.

أطلق الأردن برنامج "استعادة الأمل" لمساعدة الأطفال الفلسطينيين الذين بُترت أطرافهم في الحرب، وهو برنامج يهدف إلى تقديم الأطراف الصناعية والعلاج الطبيعي والدعم النفسي لهؤلاء (Cairo Statement and Arab Plan Adopted at the League of Arab States Summit for Early Recovery, Reconstruction and Development in Gaza, 2025). هذا النوع من المبادرات يعكس الالتزام الأردني بدعم قدرة الفلسطينيين على البقاء والحياة الكريمة في أرضهم.على المستوى الدبلوماسي، يعمل الأردن بنشاط على المستويات الدولية والإقليمية لحشد الدعم لبقاء الفلسطينيين في أرضهم. الملك عبد الله الثاني قاد شخصياً جهوداً دبلوماسية مكثفة، بما في ذلك زيارات إلى واشنطن والعواصم الأوروبية لشرح الموقف الأردني الرافض للتهجير وأهمية دعم حل الدولتين.

بالإضافة إلى دعمه جنوب أفريقيا في قضيتها ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في غزة. هذا الدعم القانوني يهدف إلى استخدام الآليات الدولية لوقف العدوان ومنع التهجير القسري. يحافظ الأردن أيضاً على وصايته على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وهو دور يتيح له ممارسة نفوذ معنوي وسياسي لحماية الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة. من خلال هذه الوصاية، يعمل الأردن على دعم صمود المقدسيين في وجه سياسات التهجير الإسرائيلية في القدس الشريف.

التحليل النقدي: فعالية الآليات الأردنية بين الوقاية والرد

لكن السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه :هل هذه الآليات الأردنية فعّالة حقاً في منع التهجير؟ أم أنها مجرد ردود فعل دفاعية تفتقر إلى القدرة على التأثير الحقيقي؟

من خلال تحليل معمق لهذه الآليات، نجد أنها تعاني من إشكالية بنيوية أساسية :فهي في معظمها آليات دفاعية ردّية (Reactive) وليست آليات وقائية استباقية (Proactive) الأردن يتحرك لمواجهة تهديدات قائمة بالفعل، لكنه لا يمتلك القدرة على منع حدوث هذه التهديدات من الأساس.

معضلة اتفاقية السلام: قيد استراتيجي أم ورقة ضغط؟

الإشكالية الأكبر تكمن في معضلة اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية (معاهدة وادي عرابة 1994) .هذه الاتفاقية، التي كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي، أصبحت اليوم قيداً استراتيجياً يحد من خيارات الأردن في مواجهة السياسات الإسرائيلية التهجيرية.

من ناحية نظرية، توفر اتفاقية السلام للأردن قناة دبلوماسية مباشرة مع إسرائيل يمكن استخدامها للضغط والتفاوض. لكن من ناحية عملية، نجد أن هذه القناة محدودة الفعالية للغاية، لأن إسرائيل لا تعتبر نفسها ملزمة بأخذ المخاوف الأردنية بعين الاعتبار في قراراتها الاستراتيجية المتعلقة بالتهجير. الأردن يجد نفسه في موقف "الشريك الضعيف "الذي لا يستطيع فرض إرادته على "الشريك القوي " المدعوم أمريكياً وغربياً.

علاوة على ذلك، اتفاقية السلام نفسها تُقيّد الخيارات العسكرية والأمنية للأردن .الأردن لا يستطيع اللجوء إلى التهديد العسكري أو حتى تصعيد الموقف الأمني ضد إسرائيل خوفاً من انهيار الاتفاقية وما يترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية وأمنية كارثية. هذا "القيد الاستراتيجي "يجعل من الآليات الأردنية مجرد احتجاجات دبلوماسية لا ترقى إلى مستوى الضغط الحقيقي القادر على تغيير السلوك الإسرائيلي.

محدودية الآليات الدبلوماسية والقانونية

الآليات الدبلوماسية التي يستخدمها الأردن (الاستدعاءات، مذكرات الاحتجاج، البيانات الرسمية) هي في جوهرها أدوات رمزية أكثر منها أدوات فعّالة. إسرائيل تتجاهل معظم هذه الاحتجاجات لأنها لا تحمل أي تكلفة سياسية أو اقتصادية أو أمنية حقيقية.

الدعم القانوني في محكمة العدل الدولية، رغم أهميته الرمزية والقانونية، يفتقر إلى آليات تنفيذ ملزمة . حتى لو صدر حكم من المحكمة ضد إسرائيل، فإن إنفاذ هذا الحكم يعتمد على مجلس الأمن الدولي حيث

تمتلك الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو)، مما يجعل من هذا المسار عملية طويلة وغير مضمونة النتائج.

الوصاية على المقدسات: رمزية أم فعّالة؟

الوصاية الأردنية على المقدسات في القدس، رغم أهميتها التاريخية والدينية، محدودة الفعالية في منع التهجير الفعلي .الأردن يستطيع الاحتجاج على الانتهاكات في المسجد الأقصى، لكنه لا يستطيع منع هدم المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية أو وقف التوسع الاستيطاني الذي يدفع المقدسيين نحو الهجرة. الوصاية توفر شرعية معنوية لكنها لا توفر سلطة تنفيذية فعلية.

غياب التحرك السياسي الجماعي العربي

الإشكالية الأعمق تكمن في أن الأردن يتحرك منفرداً في معظم الأحيان، دون دعم عربي جماعي فعّال . الموقف الأردني، مهما كان حازماً، لا يشكل ضغطاً كافياً على إسرائيل في غياب موقف عربي موحد مصحوب بآليات ضغط اقتصادية وسياسية حقيقية.

مصر نفسها، رغم تقاسمها المخاوف ذاتها مع الأردن، مقيدة باتفاقية سلام مماثلة (كامب ديفيد 1979) تحد من خياراتها. الدول الخليجية التي طبّعت مع إسرائيل)الإمارات، البحرين، المغرب (لم تستخدم التطبيع كورقة ضغط لوقف سياسات التهجير، بل على العكس، يبدو أن التطبيع عزّز من ثقة إسرائيل في قدرتها على المضي قدماً في مشاريعها التهجيرية دون عواقب عربية حقيقية.

الخلاصة التحليلية: آليات ضرورية لكن غير كافية

في التحليل النهائي، الآليات الأردنية والمصرية لمواجهة مشاريع التهجير هي ضرورية ومهمة رمزياً، لكنها غير كافية للمنع الفعلي للتهجير .هذه الآليات تُظهر الرفض السياسي وتحافظ على الموقف المبدئي، لكنها لا تملك القوة الإلزامية لإجبار إسرائيل على تغيير سلوكها.المعضلة الحقيقية هي أن

اتفاقيات السلام، التي كان من المفترض أن توفر إطاراً للاستقرار والتعاون، تحولت إلى قيود استراتيجية تمنع الدول العربية من استخدام أدوات الضغط الحقيقية. الأردن ومصر يدفعان ثمن السلام من خلال فقدان القدرة على التأثير الفعلي على السياسات الإسرائيلية.الحل الفعلي يتطلب إعادة تفعيل العمل العربي الجماعي، وتطوير آليات ضغط اقتصادية وسياسية حقيقية، واستخدام اتفاقيات السلام كورقة تفاوضية وليس كقيد استراتيجي. بدون ذلك، ستبقى المواقف الأردنية والمصرية احتجاجات شرعية لكن عاجزة عن وقف الكارثة الإنسانية المتمثلة في التهجير القسري للفلسطينيين.

المبرّرات والدّوافع والأبعاد الاستراتيجيّة

قبل الدخول في تفاصيل المبررات المصرية والأردنية لرفض التهجير، من المهم التأكيد على أن هذه المبررات لا تنفصل عن الأبعاد الجيوسياسية الثلاثة (السياسي، الاجتماعي، الديموغرافي) التي تم تحليلها بتفصيل في الفصل الثالث. بل على العكس، تتداخل هذه الأبعاد وتتشابك بشكل عميق مع كل مبرر من المبررات الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية التي تقدمها كل من مصر والأردن. لذلك، سيتم في هذا القسم دمج هذه الأبعاد ضمن التحليل بدلاً من معالجتها كأقسام منفصلة، وذلك لتقديم رؤية متكاملة وعميقة لطبيعة الموقفين المصري والأردني.

فعلى سبيل المثال، عندما نتحدث عن المخاوف الأمنية المصرية من تحول سيناء إلى منطقة صراع، فإن هذا الخوف يرتبط مباشرة بالبُعد السياسي (تهديد اتفاقية السلام)، والبُعد الاجتماعي (التوترات بين السكان المحليين واللاجئين)، والبُعد الديموغرافي (تغيير التركيبة السكانية لسيناء). وبالمثل، فإن المخاوف الأردنية من الاختلال الديموغرافي لا يمكن فهمها بمعزل عن البُعد السياسي (تهديد شرعية النظام الملكي) والبُعد الاجتماعي (الصراعات الهوياتية المحتملة).

هذا التداخل والترابط بين المبررات والأبعاد هو ما يجعل من الموقفين المصري والأردني مواقف معقدة ومتعددة الطبقات، لا يمكن اختزالها في اعتبار واحد أو بُعد واحد. إن التحليل المتكامل الذي يدمج هـذه الأبعاد في كل مبرر هو الوحيد القادر على الكشف عن عمق.

1. مبرّرات مصر لرفض التّهجير: المخاوف الأمنيّة والاستراتيجيّة

تستند مصر في رفضها القاطع لمشروعات تهجير الفلسطينيين إلى مجموعة مـن المبـررات الأمنيـة والاستراتيجية العميقة التي تتجاوز الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية. المبرر الأمنـي الرئيسـي يتعلـق بالمخاوف من تحول سيناء إلى منطقة صراع وعدم استقرار فـي حـال قبـول تهجيـر الفلسـطينيين إليها. تخشى مصر بشكل خاص من احتمالية انتقال حالة المقاومة المسلحة إلـى الأراضـي المصـرية (Egypt's Gaza Dilemmas, 2024) وجود مئات الآلاف أو ملايين الفلسـطينيين المهجـرين فـي سيناء، بينهم عناصر مقاومة مسلحة، قد يحول شبه الجزيرة إلى قاعدة لعمليات عسكرية ضد إسـرائيل. هذا السيناريو سيجبر مصر على قمع هذه العمليات للحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل، مما قد يؤدي إلى صراع داخلي مع اللاجئين، أو قد يدفع إسرائيل لانتهاك السيادة المصرية وشن عمليـات عسـكرية داخل سيناء، مما سيضع مصر في موقف صعب ويهدد اتفاقية السلام برمتها.

تتعلق المخاوف الأمنية المصرية أيضاً بالوضع الأمني المعقد في سيناء نفسـها. منـذ 2013، تواجـه مصر تحديات أمنية كبيرة في شمال سيناء حيث تنشط جماعـات مسـلحة مرتبطـة بتنظـيم داعـش (Sinai insurgency, 2023) الحكومة المصرية نجحت في السنوات الأخيرة في تحقيق تقدم كبير في السيطرة على الوضع الأمني واستعادة الاستقرار. إضافة بُعد جديد من التعقيد الأمني من خلال استيعاب أعداد ضخمة من اللاجئين، بينهم عناصر مسلحة محتملة، قد يقوض هذه المكاسب الأمنية ويعيد المنطقة إلى دوامة العنف.

تشكل المخاوف من الارتباط بجماعة الإخوان المسلمين، بُعداً إضافياً حاسماً في الحسابات المصرية (Egypt Fears the Strengthening of the "Muslim Brotherhood" Movement, 2024). حركة المقاومة الإسلامية حماس، التي تتولى قطاع غزة، نشأت كفرع فلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين، وما زالت تحتفظ بروابط إيديولوجية وتنظيمية قوية مع الجماعة الأم (Hamas , 2023). مصر تصنف الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية منذ 2013، وتعتبر حماس امتداداً لهذه الجماعة. في هذا السياق، فإن استيعاب أعداد كبيرة من الغزيين المتعاطفين مع حماس يُنظر إليه كاستيراد لخلايا إخوانية محتملة قد تنشط ضد النظام المصري.

تُظهر التجربة المصرية مع العلاقة المعقدة بين حماس والإخوان المسلمين في سيناء، عمق هذه المخاوف. خلال الفترة من 2011 إلى 2013، عندما كان الإخوان في السلطة في مصر، شهدت سيناء تدهوراً أمنياً كبيراً وزيادة في نشاط الجماعات المسلحة. هناك مخاوف مصرية من أن حماس قدمت دعماً لبعض الجماعات المسلحة في سيناء خلال تلك الفترة وبعدها (Hamas and the Islamic State: Growing Cooperation in the Sinai, 2016). وجود قاعدة شعبية كبيرة لحماس في سيناء من خلال اللاجئين قد يوفر بيئة حاضنة للنشاط الإخواني ضد الدولة المصرية. الاعتبارات الاقتصادية تشكل مبرراً إضافياً لرفض التهجير. سيناء تمثل أولوية استراتيجية في خطط التنمية المصرية، حيث تستثمر الحكومة المصرية مليارات الدولارات في مشاريع تنموية ضخمة تشمل العاصمة الإدارية الجديدة، ومشروعات استصلاح الأراضي، والتنمية السياحية، والبنية التحتية .تحويل سيناء إلى منطقة مخيمات لاجئين سيعرقل هذه المشاريع التنموية ويخيف المستثمرين ويضر بالاقتصاد المصري الذي يعاني أصلاً من تحديات جسيمة.

يمثّل البُعد الديموغرافي قلقاً إضافياً. استيعاب مليونين أو أكثر من الفلسطينيين في سيناء سيغير التركيبة السكانية لشبه الجزيرة بشكل جذري، مما قد يخلق تحديات اجتماعية واقتصادية وأمنية طويلة المدى.

تعاني مصر أصلاً من كثافة سكانية عالية ومحدودية الموارد، وإضافة هذا العدد الضخم من السكان سيزيد من الضغوط على الخدمات والموارد.

2. مبرّرات الأردن لرفض التّهجير، التّوازنات الدّيموغرافيّة والأمن الوجوديّ

يستند الأردن في رفضه المطلق لأي تهجير فلسطيني إلى مجموعة من المبررات التي تجعل هذه القضية مسألة وجودية بالنسبة للمملكة. المبرر الأساسي والأكثر حساسية يتعلق بالتوازنات الديموغرافية الداخلية. حالياً، يُقدر أن الأردنيين من أصول فلسطينية يشكلون حوالي 60–70% من سكان المملكة (Jordan Strategic Studies Center, 2024). هذا التوازن الديموغرافي الحساس تم بناؤه عبر عقود من التعايش والاندماج، وقد نجح الأردن في الحفاظ على استقراره السياسي والاجتماعي رغم هذه التركيبة المعقدة. أي موجة تهجير جديدة، سواء من غزة أو الضفة الغربية، ستقلب هذا التوازن الدقيق بشكل جذري وقد تؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية خطيرة تهدد النسيج الاجتماعي الأردني ووحدة الدولة. يخشى الأردن أن يؤدي قبول موجة تهجير جديدة إلى تحويل المملكة فعلياً إلى "الوطن البديل" للفلسطينيين، وهو سيناريو كارثي بالنسبة للأردن. هذا السيناريو سيعني عملياً تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن، وتحويل المملكة الهاشمية إلى دولة ذات أغلبية فلسطينية ساحقة، مما قد يثير تساؤلات حول الهوية الوطنية الأردنية وطبيعة الدولة نفسها.

تشكل التجربة التاريخية مع الوجود الفلسطيني المسلح، مبرراً أمنياً قوياً آخر لرفض التهجير. أحداث أيلول الأسود 1970، عندما تحولت الأردن إلى ساحة صراع بين الدولة والمقاومة الفلسطينية المسلحة، تركت ذكريات مؤلمة عميقة في الذاكرة الجماعية الأردنية (Palestinian Refugee Research Institute, 2024). تلك الأحداث أظهرت خطورة السماح بوجود "دولة داخل دولة" وتشكيل قوة عسكرية فلسطينية مستقلة على الأراضي الأردنية. الأردن يخشى أن يؤدي قبول موجة جديدة من المهجرين، خاصة من غزة حيث توجد قوى مقاومة مسلحة، إلى تكرار سيناريو مشابه.

المخاوف من نقل الصراع من الأراضي الفلسطينية إلى الحدود الأردنية تمثل بُعداً استراتيجياً حاسماً في الحسابات الأردنية. إذا تم تهجير الفلسطينيين إلى الأردن، فإنهم لن يتخلوا عن حقهم في العودة أو مقاومة الاحتلال. هذا يعني أن الحدود الأردنية–الإسرائيلية، التي كانت هادئة نسبياً منذ معاهدة السلام عام 1994، قد تتحول إلى جبهة صراع نشطة، مما سيجر الأردن إلى صراع مباشر مع إسرائيل ويهدد اتفاقية السلام ويعرض الأمن القومي الأردني للخطر. الاعتبارات الاقتصادية تشكل مبرراً إضافياً. الأردن دولة محدودة الموارد الطبيعية، تعاني من شح المياه ونقص الطاقة واعتماد كبير على المساعدات الخارجية. الاقتصاد الأردني يواجه تحديات هيكلية كبيرة، من ارتفاع الدين العام إلى البطالة إلى محدودية فرص النمو (Jordan Strategic Studies Center, 2024). استيعاب مئات الآلاف أو ملايين من اللاجئين الجدد سيضع ضغطاً هائلاً على الموارد المحدودة أصلاً وسيتطلب مليارات الدولارات من الإنفاق الإضافي على البنية التحتية والخدمات، وهو ما لا تستطيع الأردن تحمله.

يتعلّق البُعد السياسي بمستقبل الحل السياسي للقضية الفلسطينية. الأردن يرى أن قبول التهجير سيدمر أي فرصة لحل الدولتين، وهو الحل الوحيد الذي يؤيده الأردن ويعتبره السبيل الوحيد لسلام دائم في المنطقة. تهجير الفلسطينيين سيعني عملياً تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء حلم الدولة الفلسطينية المستقلة، وهو أمر يرفضه الأردن رفضاً قاطعاً.

3. المخاوف المشتركة بين مصر والأردن

رغم اختلاف بعض التفاصيل في الحسابات والمخاوف بين مصر والأردن، إلا أن هناك مجموعة من المخاوف المشتركة الأساسية التي توحد الموقفين المصري والأردني في رفض التهجير. المسافة الأولى والأساسية المشتركة هي اعتبار التهجير محاولة لتصفية القضية الفلسطينية وإسقاط حق العودة. كل من مصر والأردن يؤمنان بأن نجاح مشروع التهجير سيعني نهاية القضية الفلسطينية بوصفها قضية سياسية دولية، وتحويلها إلى مجرد مشكلة لاجئين في الدول المجاورة. هذا التحول سيُسقط حق العودة

الذي يكفله القرار الأممي 194، وسيمكن إسرائيل من ضم الأراضي الفلسطينية دون أي عواقب دولية حقيقية.

المخافة المشتركة الثانية تتعلق بتحويل الصراع من صراع احتلال داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى صراع حدودي مع الدول المجاورة. كل من مصر والأردن يدركان أن الفلسطينيين المهجرين لن يتخلوا عن حقهم في العودة ومقاومة الاحتلال، مما قد يحول الحدود المصرية–الإسرائيلية والأردنية–الإسرائيلية إلى مناطق صراع نشط، مما سيجر كلا البلدين إلى صراع مباشر مع إسرائيل ويهدد اتفاقيات السلام. المخافة الثالثة المشتركة تتعلق بخلق سابقة خطيرة. كل من مصر والأردن يخشيان أن قبول تهجير الغزيين سيخلق سابقة تُستخدم لتبرير تهجيرات مستقبلية من الضفة الغربية والقدس. التصريحات الإسرائيلية التي تتحدث عن "تقليل الكثافة السكانية" في الضفة الغربية أو "حل مشكلة اللاجئين بشكل إقليمي" تُنذر بأن التهجير، إن نجح في غزة، سيمتد إلى مناطق أخرى.

المخافة الرابعة المشتركة تتعلق بالتداعيات الأمنية الداخلية. كل من مصر والأردن يخشيان أن يؤدي استيعاب أعداد ضخمة من اللاجئين إلى توترات اجتماعية وأمنية داخلية. الضغط على الموارد والخدمات، واحتمالية نشوء مخيمات لاجئين دائمة، والمخاوف من النشاط المسلح، كلها عوامل قد تهدد الاستقرار الداخلي لكلا البلدين. المخافة الخامسة المشتركة تتعلق بالتأثير على العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل. كل من مصر والأردن يحتفظان بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة واتفاقيات سلام مع إسرائيل. قبول التهجير قد يُنظر إليه في الداخل والعالم العربي كخيانة وشراكة في تصفية القضية الفلسطينية، مما سيعرض هذه العلاقات لضغوط شعبية وسياسية هائلة قد تهدد استقرار النظامين السياسيين في كلا البلدين.

المخافة السادسة المشتركة تتعلق بتأثير التهجير على مستقبل حل الدولتين والسلام الإقليمي. كل من مصر والأردن يعتبران حل الدولتين الخيار الوحيد القابل للحياة لتحقيق سلام دائم في المنطقة. التهجير

سيدمر هذا الحل ويفتح الباب أمام عقود أخرى من الصراع والعنف، مما سيؤثر سلباً على استقرار المنطقة بأسرها.

التّأثير الأمني المتوقع على مصر في حال حدوث التّهجير

في حال حدوث تهجير واسع النطاق للفلسطينيين من غزة إلى سيناء، تتوقع مصر مجموعة من التّداعيات الأمنية الكارثية التي ستؤثر على أمنها القومي بشكل عميق وطويل المدى.

التداعي الأمني الأول والأكثر خطورة، هو تحول سيناء إلى منطقة عمليات عسكرية محتملة ضد إسرائيل. وجود مئات الآلاف أو ملايين الفلسطينيين في سيناء، بينهم عناصر من فصائل المقاومة المسلحة، سيخلق ضغطاً هائلاً لاستخدام الأراضي المصرية كقاعدة لعمليات ضد إسرائيل (Why Egypt doesn't want Palestinian refugees from Gaza Here's why, 2023). هذا السيناريو سيضع مصر في موقف مستحيل: إما السماح بهذه العمليات، مما سيؤدي حتماً إلى انتهاكات إسرائيلية للسيادة المصرية وضربات عسكرية داخل سيناء وتهديد اتفاقية السلام؛ أو قمع هذه العمليات بالقوة، مما سيؤدي إلى صراع داخلي مع اللاجئين وتحويل مصر إلى "شرطي" يحمي إسرائيل من المقاومة الفلسطينية.

التداعي الثاني، يتعلق بإمكانية تعزيز الجماعات المسلحة المرتبطة بالإخوان المسلمين في سيناء (Egypt's Shifting Hamas Policies, 2021). العلاقة الإيديولوجية والتنظيمية بين حماس والإخوان المسلمين تعني أن وجود قاعدة شعبية كبيرة لحماس في سيناء قد يوفر بيئة حاضنة للنشاط الإخواني ضد الدولة المصرية. هناك مخاوف من أن عناصر إخوانية قد تستغل وجود مخيمات اللاجئين للتجنيد والتنظيم والتخطيط لعمليات ضد النظام المصري. هذا السيناريو سيُعيد مصر إلى مربع الصراع الأمني في سيناء بعد سنوات من الجهود المضنية لتحقيق الاستقرار.

التداعي الثالث، يتعلق بإمكانية تحالف أو تعاون بين الفصائل الفلسطينية المسلحة والجماعات الإرهابية الموجودة في سيناء، خاصة الفروع المرتبطة بتنظيم داعش (Sinai insurgency, 2023). رغم الاختلافات الإيديولوجية بين حماس والسلفية الجهادية، إلا أن التاريخ أثبت إمكانية حدوث تعاون تكتيكي في ظروف معينة. هذا التحالف المحتمل سيشكل تهديداً أمنياً مضاعفاً للدولة المصرية.

التداعي الرابع، يتعلق بالضغط على الموارد الأمنية المصرية. التعامل مع ملايين اللاجئين، والسيطرة على حدود معقدة، ومنع التهريب، ومواجهة احتمالات العنف والجريمة في مخيمات اللاجئين الكبيرة، سيتطلب نشر قوات أمنية ضخمة في سيناء لفترات طويلة. هذا سيستنزف موارد الأجهزة الأمنية المصرية ويحرمها من التركيز على تحديات أمنية أخرى في مناطق مختلفة من البلاد.

التداعي الخامس، يتعلق بخطر الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للسيادة المصرية. إذا استخدم أي فلسطينيين في سيناء الأراضي المصرية لشن عمليات ضد إسرائيل، فإن إسرائيل قد تلجأ إلى "الملاحقة الساخنة" أو الضربات الجوية أو العمليات البرية داخل الأراضي المصرية. هذا السيناريو، الذي حدث في لبنان مراراً، سيضع مصر في موقف إذلال وطني وسيثير غضباً شعبياً ضخماً ضد النظام الذي "سمح" بانتهاك السيادة المصرية.

التداعي السادس، يتعلق بإمكانية تفاقم مشكلة تهريب السلاح والمخدرات عبر الحدود المصرية–الإسرائيلية. وجود ملايين الفلسطينيين في سيناء، مع ما يصاحب ذلك من ضعف في السيطرة الأمنية الكاملة، قد يسهل عمليات التهريب واسعة النطاق، مما سيخلق مشاكل أمنية إضافية لمصر.

التّأثير الأمنيّ المتوقع على الأردن في حال حدوث التّهجير

يواجه الأردن سيناريوهات أمنية كارثية في حال تهجير الفلسطينيين، سواء من غزة أو من الضفة الغربية. هذه السيناريوهات تتجاوز في خطورتها أي تحديات أمنية واجهها الأردن في تاريخه الحديث.

التداعي الأمني الأول، هو احتمالية تكرار سيناريو أيلول الأسود ولكن بحجم أكبر وأكثر تدميراً. استيعاب مئات الآلاف أو ملايين من الفلسطينيين، بينهم عناصر مقاومة مسلحة، سيخلق "دولة داخل دولة" (The Gaza War and Threats to Jordan's Domestic and Regional Stability, 2024). هذا الوضع سيضع الأردن أمام خيارين كلاهما مرّ: السماح لهذه القوة المسلحة بالعمل بحرية، مما سيعني فقدان السيادة وتحول الأردن إلى ساحة صراع؛ أو محاولة نزع سلاح هذه القوة، مما سيؤدي حتماً إلى صراع داخلي دموي يهدد وحدة الدولة واستقرارها.

التداعي الثاني، يتعلق بتحول الحدود الأردنية–الإسرائيلية إلى جبهة صراع نشطة. إذا استخدمت الفصائل الفلسطينية المسلحة الأراضي الأردنية كقاعدة لعمليات ضد إسرائيل، فإن إسرائيل سترد بضربات عسكرية ضد الأردن، مما سيجر المملكة إلى حرب لا تريدها مع إسرائيل (Jordan's navigation of the Hamas--Israel war, 2024). هذا السيناريو سيدمر اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية، ويعرض الأردن لخسائر اقتصادية وبشرية فادحة، ويهدد الاستقرار الإقليمي برمته.

التداعي الثالث، يتعلق بالانقسام الداخلي المحتمل في المجتمع الأردني. موجة تهجير جديدة ستزيد من نسبة الأردنيين من أصول فلسطينية لتتجاوز 80% أو أكثر من السكان. هذا التحول الديموغرافي الجذري قد يؤدي إلى توترات حادة بين "الأردنيين الأصليين" و"الأردنيين من أصول فلسطينية"، خاصة فيما يتعلق بالموارد والفرص والتمثيل السياسي. هذه التوترات قد تتطور إلى صراع هوياتي يهدد النسيج الاجتماعي الأردني.

التداعي الرابع، يتعلق بمخاطر التطرف والتجنيد. مخيمات اللاجئين الكبيرة، مع ما تحمله من بؤس وإحباط وغضب، غالباً ما تصبح بيئة خصبة للتطرف والتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة. الأردن، الذي نجح نسبياً في الحفاظ على مجتمع معتدل، قد يواجه تحدياً كبيراً في مواجهة موجات التطرف المحتملة في مخيمات اللاجئين الجديدة.

التداعي الخامس، يتعلق بتهديدات الأمن الحدودي. الأردن يواجه أصلاً تحديات أمنية على حدوده الشمالية مع سوريا، حيث تنشط جماعات متطرفة ومهربون (Jordan's Escalating Border Threats Amid Regional Upheaval, 2024). إضافة تحدٍ أمني جديد وضخم على الحدود الغربية مع فلسطين المحتلة سيستنزف القدرات الأمنية الأردنية ويجعل السيطرة على الحدود أكثر صعوبة.

التداعي السادس، يتعلق بالضغوط الإقليمية والدولية. استضافة الأردن لملايين من اللاجئين الفلسطينيين الجدد سيجعله عرضة لضغوط من جميع الأطراف: من إسرائيل لمنع أي عمليات عبر الحدود، ومن الفلسطينيين أنفسهم للدعم والمساندة، ومن الدول العربية للحفاظ على القضية الفلسطينية حية، ومن الغرب للسيطرة على الوضع الأمني. هذه الضغوط المتناقضة ستضع الأردن في موقف شبه مستحيل.

مشروع التّهجير بوصفه استراتيجية لنقل الصّراع من الأراضي الفلسطينيّة إلى الحدود

1. المنظور المصريّ لنقل الصّراع

تنظر مصر إلى مشروعات التهجير كاستراتيجية جيوسياسية خبيثة تهدف إلى نقل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من داخل الأراضي المحتلة إلى حدود الدول العربية المجاورة، وتحديداً مصر والأردن. هذا الفهم الاستراتيجي يستند إلى قراءة عميقة للتاريخ والجغرافيا السياسية للمنطقة. مصر تدرك أن الفلسطينيين المهجرين لن يتخلوا عن حقهم في العودة أو عن مقاومة الاحتلال. التجربة التاريخية مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن تُظهر أن اللجوء لم ينهِ المقاومة، بل نقلها إلى بيئات جغرافية جديدة. استخدام الفلسطينيين للأراضي اللبنانية والأردنية كقواعد للعمليات ضد إسرائيل أدى إلى اجتياحات إسرائيلية متكررة وحروب مدمرة (Why Egypt refuses to open its border to Palestinians, 2024).

تخشى مصر أن يتكرر السيناريو اللبناني في سيناء. إذا استخدم الفلسطينيون المهجـــرون فـــي ســـيناء الأراضي المصرية لشن عمليات ضد إسرائيل، فإن إسرائيل ستردّ بضربات عسكرية داخل الأراضـــي المصرية، كما فعلت في لبنان مراراً. هذا سيعني عملياً أن الصراع الذي كان محصوراً في غزة سينتقل إلى الحدود المصرية–الإسرائيلية، مما سيحول سيناء إلى منطقة صراع مفتوحة. مصر تدرك أيضـــاً أن نقل الصراع إلى حدودها سيضعها في موقف مستحيل: إما السماح بعمليات المقاومة الفلســـطينية مـــن أراضيها، مما سينتهك اتفاقية السلام مع إسرائيل ويعرض مصر لضربات عسكرية وعقوبات دولية؛ أو قمع المقاومة الفلسطينية بالقوة، مما سيجعل مصر تبدو كـــ"شرطي" يحمي إسرائيل ويقمع الفلســـطينيين، وهو دور مرفوض شعبياً وسياسياً.

القاهرة تؤمن أن هذا السيناريو هو بالضبط ما تريده بعض الأطراف في إسرائيل: نقل عبء الصـــراع الفلسطيني من إسرائيل إلى مصر، وتحويل الحدود المصرية–الإسرائيلية إلى "جبهة أمامية" بـــدلاً مـــن الحدود الإسرائيلية–الفلسطينية. هذا سيمكّن إسرائيل من السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية دون عبء التعامل المباشر مع السكان الفلسطينيين. التجربة التاريخيـــة مـــع معاهـــدة الســـلام المصـــرية–الإسرائيلية منذ 1979 تُظهر أن الحدود بين البلدين ظلت هادئة نسبياً لأكثر مـــن أربعـــة عقـــود. نقـــل الصراع الفلسطيني إلى هذه الحدود سيدمر هذا الإنجاز الاستراتيجي ويعيد مصر إلـــى حالـــة صـــراع مفتوح مع إسرائيل، وهو ما ترفضه مصر بشكل قاطع.

2. المنظور الأردنيّ لنقل الصّراع

يشارك الأردن مصر نفس المخاوف من نقل الصراع، لكن بحدة أكبر نظراً لموقعه الجغرافـــي الأكثـــر تعقيداً. الحدود الأردنية–الإسرائيلية، التي تمتد لمئات الكيلومترات وتشمل وادي الأردن والبحر الميـــت ووادي عربة، ظلت هادئة تقريباً منذ معاهدة السلام عام 1994 (The Gaza War and Threats to Jordan's Domestic and Regional Stability, 2024).

الأردن يخشى بشكل خاص من سيناريو تهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية، وهو سيناريو أكثر احتمالاً من الناحية الجغرافية نظراً للقرب الشديد بين الضفة الغربية والأردن. تصاعد العنف الاستيطاني في الضفة الغربية، وعمليات الهدم والإخلاء المتزايدة، وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين المتطرفين حول "الحاجة لتقليل الكثافة السكانية الفلسطينية"، كلها مؤشرات تُقلق الأردن بشأن إمكانية تهجير من الضفة الغربية.

يدرك الأردن أن قبول تهجير من الضفة الغربية سيحول الحدود الأردنية–الإسرائيلية الهادئة إلى جبهة صراع نشطة. الفلسطينيون المهجرون من الضفة الغربية سيحاولون بالتأكيد استخدام الأراضي الأردنية كقاعدة للعودة أو للعمليات العسكرية ضد المستوطنات والمواقع الإسرائيلية القريبة جداً من الحدود.التجربة التاريخية الأردنية مع الفصائل الفلسطينية المسلحة في السبعينيات تجعل القيادة الأردنية متخوفة للغاية من تكرار هذا السيناريو. خلال تلك الفترة، تحولت الأردن فعلياً إلى ساحة عمليات عسكرية فلسطينية ضد إسرائيل، مما أدى إلى غارات إسرائيلية متكررة على الأردن وانتهاكات للسيادة الأردنية وتهديد لاستقرار المملكة.

يخشى الأردن أيضاً من أن يؤدي نقل الصراع إلى حدوده إلى تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل. إذا أصبحت الأراضي الأردنية قاعدة لعمليات ضد إسرائيل، فإن واشنطن وتل أبيب ستضغطان بشدة على عمّان لقمع هذه العمليات، مما سيضع الأردن في موقف صعب للغاية بين الضغوط الخارجية والرأي العام الداخلي المؤيد للقضية الفلسطينية. البُعد الآخر لمخاوف نقل الصراع يتعلق بإمكانية استهداف إسرائيل للأردن نفسه. إذا شنت فصائل فلسطينية عمليات من الأراضي الأردنية، فإن إسرائيل قد تعتبر الأردن "متواطئاً" أو على الأقل "عاجزاً عن السيطرة"، مما قد يؤدي إلى ضربات إسرائيلية وقائية أو انتقامية داخل الأردن. هذا السيناريو سيدفع المنطقة نحو صراع إقليمي واسع.

التّحذيرات الأردنيّة والمصريّة حول تداعيات التّهجير على السلام الإقليميّ

أطلقت كل من مصر والأردن تحذيرات واضحة وقوية حول التّداعيات الكارثية المحتملة لمشروعات التهجير على السلام والاستقرار الإقليمي. هذه التحذيرات لم تكن مجرد بلاغة دبلوماسية، بل تستند إلى تقييمات استراتيجية عميقة للمخاطر المحدقة بالمنطقة.

1. التّحذيرات المصريّة

حذّر الرئيس السيسي، في أكثر من مناسبة، من أن التهجير سيدفع المنطقة نحو "دورة جديدة من الصراعات" ويهدد "الاستقرار الإقليمي بأسره". في خطابه في نوفمبر 2023، أكد السيسي أن محاولة تصفية القضية الفلسطينية من خلال التهجير "مستحيلة، وفي جميع الأحوال لن تحدث على حساب مصر (Egypt, Jordan call for 'immediate' halt to war on Gaza; reject displacement of Palestinians, 2023). وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي حذر من أن التهجير "سيُعمق الصراع ويمتد لعقود قادمة"، مؤكداً أن "السلام الحقيقي لا يمكن أن يُبنى على أنقاض التهجير القسري والتطهير العرقي (What is Egypt's plan for the reconstruction of Gaza?, 2025).

مصر حذرت بشكل خاص من أن التهجير سيؤدي إلى: أولاً، تدمير أي فرصة لحل الدولتين، وهو الحل الوحيد القابل للحياة لسلام دائم. ثانياً، تأجيج المشاعر المعادية لإسرائيل والولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي، مما قد يؤدي إلى موجة جديدة من التطرف والإرهاب. ثالثاً، تقويض معاهدات السلام القائمة، حيث سيُنظر إلى هذه المعاهدات كأدوات لتسهيل التطهير العرقي. رابعاً، خلق حالة من عدم الاستقرار المزمن في المنطقة تؤثر على جميع الدول.

البيان الختامي لقمة القاهرة في مارس 2025، والذي صاغته مصر، حذر بوضوح من أن "أي محاولات غير عادلة لتهجير الشعب الفلسطيني أو ضم أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة ستدفع

المنطقة نحو دورة جديدة من الصراعات، وتقوض آفاق الاستقرار، وتوسع نطاق المواجهة لتشمل دولاً أخرى في المنطقة، مما يشكل تهديداً مباشراً لأسس السلام في الشرق الأوسط (Cairo Statement and Arab Plan Adopted at the League of Arab States Summit for Early Recovery, Reconstruction and Development in Gaza, 2025).

2. التّحذيرات الأردنيّة

حذّر الملك عبد الله الثاني بشدة من أن أي محاولة لتهجير الفلسطينيين ستكون "كارثية للمنطقة بأسرها" وستفتح الباب أمام "عقود أخرى من الصراع والعنف". في لقائه مع الرئيس ترامب في فبراير 2025، أكد الملك أن التهجير "سيدمر أي فرصة للسلام ويزعزع استقرار المنطقة برمتها". رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة حذر من أن التهجير "سيشكل انتهاكاً أساسياً" لمعاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية، مما يعني ضمنياً أن الأردن قد يضطر لإعادة النظر في هذه المعاهدة إذا حدث (The Gaza War and Threats to Jordan's Domestic and Regional Stability, 2024).

وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي اتهم إسرائيل بارتكاب "جرائم حرب" في غزة، وحذر المجتمع الدولي من "خطر حرب إقليمية أوسع" إذا استمرت السياسات الإسرائيلية. هذا التحذير كان صريحاً في ربط التهجير باحتمالية اندلاع حرب إقليمية. الأردن حذر بشكل خاص من أن التهجير سيؤدي إلى: أولاً، انهيار حل الدولتين بشكل نهائي، مما سيعني استمرار الصراع إلى أجل غير مسمى. ثانياً، زعزعة استقرار الأردن نفسه، مما قد يخلق فراغاً أمنياً في قلب الشرق الأوسط. ثالثاً، تأجيج الصراع الطائفي والهوياتي في المنطقة. رابعاً، تدمير الجهود الدبلوماسية التي استمرت عقوداً لتحقيق سلام شامل.

أكد الأردن أيضاً أن التهجير لن ينهي المقاومة الفلسطينية، بل سينقلها إلى بيئات جديدة ويجعلها أكثر تطرفاً. التجربة مع مخيمات اللاجئين في لبنان والأردن تُظهر أن اللجوء لم يُنهِ النضال الفلسطيني، بل أنتج أجيالاً جديدة أكثر تصميماً على العودة والمقاومة.

ملخص الفصل

استعرض هذا الفصل المواقف المصرية والأردنية من مشروعات تهجير الفلسطينيين بشكل شامل، من خلال: تحليل الأبعاد التاريخية والسياسية والاستراتيجية التي تحكم هذه المواقف. أظهر التحليل أن رفض كل من مصر والأردن لمشروعات التهجير لا يستند على اعتبارات أخلاقية أو إنسانية فقط، بل يستند أيضا إلى حسابات استراتيجية عميقة تتعلق بالأمن القومي والاستقرار الداخلي والتوازنات الإقليمية.

بالنسبة لمصر، فإن قبول التهجير يعني تحويل سيناء إلى منطقة صراع دائم، وتعريض الأمن القومي المصري لتهديدات خطيرة، من احتمالية انتقال المقاومة المسلحة، وتعزيز الجماعات المرتبطة بالإخوان المسلمين، وتقويض عقود من التنمية والاستقرار في شبه الجزيرة. أما بالنسبة للأردن، فإن أي تهجير جديد يمثل تهديداً وجودياً يهدد التوازنات الديموغرافية الحساسة والهوية الوطنية الأردنية والاستقرار السياسي للمملكة. كلا البلدين يؤمنان بأن التهجير ليس مجرد "حل إنساني" كما يدّعي البعض، بل هو مشروع استراتيجي لتصفية القضية الفلسطينية وإسقاط حق العودة ونقل الصراع من الأراضي الفلسطينية إلى حدود الدول المجاورة. لذلك، فإن الموقف الرافض للتهجير ليس قابلاً للمساومة أو التفاوض، بل هو خط أحمر واضح ومعلن. ونجح التنسيق الوثيق بين مصر والأردن، والذي تطور إلى شراكة استراتيجية فعالة على جميع المستويات، في تشكيل موقف عربي موحد ضد التهجير، وأثّر بشكل ملموس على النقاشات والقرارات الدولية. الخطة المصرية لإعادة الإعمار والتعافي المبكر في غزة، المدعومة أردنياً وعربياً، قدمت بديلاً عملياً وإنسانياً حقيقياً لمشاريع التهجير، يقوم على بقاء الفلسطينيين في أرضهم وتوفير حياة كريمة لهم. ورغم الضغوط الاقتصادية والسياسية الهائلة، ورغم المحاولات المتكررة لفرض التهجير، صمد الموقفان المصري والأردني بثبات وحزم. هذا الصمود ليس مجرد إنجاز دبلوماسي، بل هو دفاع عن حقوق شعب بأكمله، وحماية للأمن القومي لكلا البلدين، ومساهمة في الحفاظ على فرص السلام الحقيقي في المنطقة.

النتائج

سعت هذه الدراسة إلى تحليل المواقف العربية من مشروعات التهجير الفلسطيني بعد السابع من أكتوبر 2023، مع التركيز على الموقفين المصري والأردني باعتبارهما الأكثر تأثراً مباشراً بهذه المشروعات. انطلقت الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن الرفض العربي لمشروعات التهجير لا ينبع من الالتزام الأخلاقي والقومي فحسب، بل يستند إلى حسابات استراتيجية تتعلق بالأمن القومي والاستقرار الداخلي والمصالح الإقليمية. يعرض هذا الفصل النتائج الجوهرية التي توصلت إليها الدراسة، مصنفةً وفق محاور تحليلية واضحة، مع إبراز المؤشرات الملموسة والقابلة للقياس التي تدعم كل نتيجة.

أولاً: نتائج البُعد التاريخي

النتيجة (1): التهجير مشروع بنيوي مستمر وليس سياسة طارئة: أثبتت الدراسة أن مشروعات التهجير الفلسطيني ليست استجابة لأحداث السابع من أكتوبر 2023، بل هي استمرار لسياسة منهجية متجذرة في بنية المشروع الصهيوني منذ النكبة.الفلسطينية عام 1948 مرورا بعد موجات تهجير الى احداث السابع من اوكتوبر 2023.

النتيجة (2): تحول المواقف العربية من القومية العاطفية إلى الواقعية الاستراتيجية: كشفت الدراسة عن تحول نوعي في طبيعة المواقف العربية من التهجير عبر عدة امور من اهمها شهارات رفض التوطين دون اليات عملية، تبيان المواقف بين الدول العربية، تنسيق مصري اردني غير مسبوق

النتيجة (3): التمييز الثابت بين النزوح المؤقت والتهجير الدائم: حافظت مصر والأردن تاريخياً على التمييز الصارم بين: النزوح المؤقت، التهدير الدائم هذا التمييز شكل ثابتا استراتيجيا في السياسات العربية عبر 76 عاما.

ثانياً: نتائج البُعد الجيوسياسي

النتيجة (4): الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية كمحرك للتهجير: أكدت الدراسة أن مشروعات التهجير تستند إلى نظريات جيوسياسية استعمارية، أبرزها مفهوم "المجال الحيوي (Lebensraum) الذي يتطلب إحلال السكان الأصليين، بعدة ادوات من اهمها، الاستيطان، جدار الفصل العنصري، السيطره المائية.

النتيجة (5): الأهمية الجيوستراتيجية للأراضي الفلسطينية كدافع للتهجير: كشفت الدراسة أن الإصرار الإسرائيلي على التهجير مرتبط بالقيمة الاستراتيجية للأراضي الفلسطينية وذلك: دفعا للتهجير من اجل السيطرة على الموارد المائية وتهويد وتغير الطابع الديمغرافي والرموز الدينية والسياسية.

ثالثاً: نتائج الموقف المصري

النتيجة (6): رفض مصري قاطع مبني على ثلاثة محاور أمنية وجودية: أثبتت الدراسة أن الموقف المصري الرافض يستند إلى حسابات أمنية وجودية، وليس مجرد التزام أخلاقي: وذلك من عدة محاور اهمها تحويل سيناء الى قاعدة عمليات بمعنى نقل المقاومة الى ارضيها، والمخاوف من من احياء نشاط الاخوان المسلمين.

النتيجة (7): التهجير يُهدد اتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية: كشفت الدراسة أن موجة تهجير جماعي إلى سيناء ستُعرّض معاهدة كامب ديفيد (1979) للخطر:

- السيناريو المحتمل :عمليات مقاومة من سيناء ← انتهاكات إسرائيلية للسيادة المصرية ← انهيار المعاهدة.
- التكلفة: خسارة 1.3 مليار دولار مساعدات أمريكية سنوية + انهيار السياحة + عودة حالة الحرب.

النتيجة (8): مصر قدّمت بديلاً عملياً لمشروعات التهجير: أثبتت الدراسة أن مصر لم تكتفِ بـــالرفض، بل قدّمت خطة بديلة شاملة الى اعادة الاعمار والبناء في قطاع غرة.

رابعاً: نتائج الموقف الأردني

النتيجة (9): التهجير يُشكّل تهديداً ديموغرافياً وجودياً للأردن: أثبتت الدراسة أن الأردن يواجه معادلـــة ديموغرافية فريدة تجعل التهجير تهديداً وجودياً باعتبار اي موجة تهجير جديدة ستقلب المـــوازين فـــي الاردن بأعتبار الاردن يوجد فيها اكبر تمجع للاجئين الفلسطينين مما يشكل خطر حقيقي على الوجـــود الاردني.

النتيجة (11): الوصاية الهاشمية على المقدسات تُعزز الموقف الرافض: كشفت الدراســـة أن الوصـــاية الهاشمية على المسجد الأقصى منذ 1924 تمنح الأردن بُعداً إضافياً في رفض التهجير: تفريـــغ القـــدس والضفة من الفلسطينيين يُهدد هذه الوصاية، يُقوّض الشرعية الدينية للنظام الملكي الهاشمي.

النتيجة (12): الموقف المشترك أثّر على القرارات الدولية: أثبتت الدراســـة أن التنســـيق المصـــري-الأردني حقق نتائج ملموسة وتباين هذا الاثر من خلال رفض عربي واروبي شامل تصويت الجمعيـــة العامة لصالح وقف اطلاق النار وتبني جامعة الدول العربية خطة الاعمار المصرية

خامساً: نتائج التضامن الشعبي العربي

النتيجة (15): تضامن شعبي قوي لكن بتأثير محدود على القـــرارات الرســـمية: رصـــدت الدراســـة مؤشرات ملموسة للتضامن الشعبي انها اطول موجة احتجاجت منذ الربيع العربي وذلـــك مـــن خـــلال المظاهرات الاسبوعية والاحتجاجت، لكن أثبتت الدراسة أن تأثير الرأي العام على القرارات الرســـمية يبقى محدوداً، حيث تُبنى السياسات على الحسابات الاستراتيجية وليس الضغط الشعبي فقط.

النتيجة (16): فعالية محدودة في إنهاء مشروع التهجير من جذوره: كشفت الدراسة عن قيود بنيوية تحدّ من فعالية المواقف العربية: تحولت من أداة استقرار إلى قيد استراتيجي يمنع استخدام أدوات الضغط و غياب موقف خليجي ضاغط رغم التطبيع.

النتيجة (17): المواقف العربية دفاعية وليست هجومية واعتمدت على نجاح في إغلاق الحدود أمام التهجير القسري، منع التهجير الجماعي إلى مصر والأردن.

سادساً: الخلاصة التقييمية

توصلت الدراسة إلى خلاصة مركزية يمكن صياغتها على النحو التالي:

المواقف العربية، وتحديداً المصرية والأردنية، من مشروعات التهجير الفلسطيني تتمتع بمصداقية عالية ونجاح ملموس في منع التهجير الجماعي إلى أراضيهما. هذا الرفض مبني على اعتبارات وجودية واستراتيجية عميقة، وليس مجرد التزام أخلاقي أو قومي. لكن هذه المواقف تبقى دفاعية بطبيعتها، وغير قادرة على إنهاء مشروع التهجير من جذوره بسبب القيود البنيوية المتمثلة في: اتفاقيات السلام، والتبعية للدعم الغربي، والتفكك العربي، والفجوة بين الخطاب والفعل.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن المواقف العربية، وخاصة المصرية والأردنية، الرافضة لمشروعات تهجير الفلسطينيين تستند إلى أسس متينة تجمع بين الاعتبارات الأخلاقية والقومية من جهة، والحسابات الاستراتيجية والمصالح الوجودية من جهة أخرى و هذا المزيج يمنح هذه المواقف صلابة ومصداقية عاليتين، ويجعل من غير المرجح أن تتزحزح تحت الضغوط أو الإغراءات.

غير أن الدراسة كشفت أيضاً عن الفجوة القائمة بين الخطاب والفعل، وعن القيود الهيكلية التي تحد من قدرة المواقف العربية على إنهاء مشروع التهجير من جذوره فرغم نجاح هذه المواقف في منع التهجير الجماعي إلى الأراضي العربية حتى الآن، إلا أنها تبقى عاجزة عن وقف التهجير الداخلي والتدريجي الذي تمارسه إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية.

إن المواقف العربية قادرة على إنهاء مشروع التهجير بشكل لا رجعة فيه، يتطلب هذا المواقف القدرة على منع التهجير الجماعي إلى الدول العربية المجاورة، وهي تمتلك المصداقية الكافية للحفاظ على هذا المنع. لكن هذه المواقف وحدها ليست كافية لإنهاء المشروع الصهيوني التهجيري من جذوره، لأن ذلك يتطلب تغييرات جوهرية في موازين القوى الإقليمية والدولية، وتحولات عميقة في طبيعة العمل العربي المشترك، ووصولاً إلى حل سياسي شامل يضمن حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه.

في النهاية، تظل القضية الفلسطينية قضية العرب المركزية، ويبقى رفض التهجير خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه. لكن الحفاظ على هذا الخط الأحمر يتطلب أكثر من مجرد الرفض اللفظي؛ يتطلب دعماً فعلياً ومستداماً لصمود الشعب الفلسطيني، واستراتيجية عربية متكاملة طويلة المدى، وتحولاً من الموقف الدفاعي إلى المبادرة الإيجابية الفاعلة وحدها هذه المقاربة الشاملة يمكن أن تحول الرفض العربي من موقف مبدئي شريف إلى قوة فعلية قادرة على تغيير مسار التاريخ.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

أبو زيد، فاطمة. (2024). النقابات المهنية العربية والموقف من التهجير الفلسطيني. *شؤون عربية، 197*، 56–78.

الأزهر الشريف. (2023). *بيان شيخ الأزهر حول العدوان على غزة والتهجير القسري*. القاهرة: مشيخة الأزهر.

جابر، سليمان. (1995). خلفية: الفلسطينيون في الأردن: معطيات وبيانات وأرقام. *مجلة الدراسات الفلسطينية، 6*(5)، 12–45.

الجرباوي، علي. (2020). تطور الموقف العربي من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948–2020. *مجلة الدراسات الفلسطينية، 123*، 34–58.

الجنيدي، محمد. (2018). *مستقبل القضية الفلسطينية في ظل التحديات الإقليمية*. مركز الجزيرة للدراسات.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). *التقرير السنوي للإحصائيات السكانية*. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). *التقرير السنوي للإحصائيات السكانية والديموغرافية*. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الحسيني، أحمد. (2024). التداعيات الإقليمية لرفض التهجير الفلسطيني. *شؤون الأوسط، 191*، 67–91.

حمدان، ليلى. (2024). الرأي العام العربي والقضية الفلسطينية: قراءة في استطلاعات ما بعد السابع من أكتوبر. *سياسات عربية، 52*، 89–112.

الخالدي، وليد. (2017). خطة دالت: الخطة الصهيونية الرئيسية لطرد الفلسطينيين عام 1948. *مجلة الدراسات الفلسطينية، 110*، 25–47.

الخطيب، معتز. (2024). الإعلام الرقمي والقضية الفلسطينية: تحليل للحملات الإلكترونية العربية. *مجلة الإعلام والمجتمع، 28*، 123–145.

دائرة الإفتاء العام الأردنية. (2024). *فتوى في حكم التخلي عن الأراضي الفلسطينية*. عمّان: دائرة الإفتاء العام.

الراوي، عبد الله. (2024). *المواقف العربية بعد عام من طوفان الأقصى: رؤية تركية*. مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية. https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/

الزهراني، سعد. (2024). الحراك الشعبي الخليجي ومساندة القضية الفلسطينية. *مجلة الخليج العربي*، *134*، 45-67.

الزيادي، أحمد. (2024). *الأردن وإدارة الأزمات: دراسة في آليات صنع القرار*. عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية الأردني.

الزيادي، أحمد. (2025). الأردن وإدارة الأزمات: دراسة في آليات صنع القرار. *دراسات شرق أوسطية*، *98*، 34-56.

الزيدي، أحمد. (2024). *طوفان الأقصى: تطورات المواقف العربية الرسمية والشعبية*. مركز الحضارة للدراسات السياسية والاستراتيجية. https://hadaracenter.com

سلطة المياه الفلسطينية. (2024). *تقرير حول الموارد المائية في الضفة الغربية*. رام الله: سلطة المياه الفلسطينية.

الشاذلي، محمود. (2024). *الموقف المصري من العدوان على غزة: خطابان مختلفان وسياسة واحدة*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة للدراسات العليا. https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/the-egyptian-response-to-the-war-on-gaza-one-policy-two-discourses.aspx?utm_source=chatgpt.com

الشامي، محمد. (2024). وسائل التواصل الاجتماعي والتضامن العربي مع فلسطين. *مجلة الإعلام الجديد*، *18*، 34-56.

شفيق، منير. (2018). *المواقف العربية من القضية الفلسطينية: دراسة تاريخية تحليلية*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

صالح، محمد أحمد. (2024). تحولات النظام الإقليمي العربي بعد أحداث أكتوبر. *السياسة الدولية*، *240*، 23-41.

صايغ، يزيد. (2002). *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993*. (أحمد خليفة، المترجمون) بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عبد الله، سامر. (2024). التحديات الاستراتيجية للمواقف العربية من قضية التهجير. *دراسات استراتيجية، 47*، 89-123.

عبد الهادي، محفوظ. (2019). *الدبلوماسية العربية والقضية الفلسطينية*. القاهرة: دار الشروق.

العتيبي، محمد. (2024). مستقبل التنسيق العربي حول القضية الفلسطينية. *السياسة الدولية، 242*، 134-158.

العريان، عصام. (2023). البراغماتية في السياسة الخارجية العربية المعاصرة. *شؤون الأوسط، 189*، 45-67.

العوضي، بدر. (2024). دور المجتمع المدني العربي في مساندة القضية الفلسطينية. *مجلة المستقبل العربي، 544*، 67-89.

مجلس الأمن القومي الأردني. (2024). *تقييم التهديدات الأمنية للأردن*. عمان: مجلس الأمن القومي الأردني.

مجلس النقابات المهنية الأردنية. (2024). *بيانات ومواقف النقابات المهنية من العدوان على غزة*. عمّان: مجلس النقابات المهنية.

مجمع البحوث الإسلامية. (2024). *فتوى في حكم المشاركة في تهجير الفلسطينيين*. القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية.

المدور، عبد الرحيم. (2018). *التهجير القسري للفلسطينيين: الجذور التاريخية والتداعيات المعاصرة*. رام الله: مؤسسة الدراسات المعاصرة.

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2024). *التحركات العربية حول الأزمة الفلسطينية*. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات.

مركز الجزيرة للدراسات. (2024). *المواقف العربية من الحرب على غزة: رصد وتحليل*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

مركز الخليج للأبحاث. (2024). *تأثير القضية الفلسطينية على الرأي العام الخليجي*. الكويت: مركز الخليج للأبحاث.

مركز الدراسات الاستراتيجية الأردني. (2024). *التحديات الجيوسياسية للأردن*. عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية الأردني.

مركز الزيتونة للدراسات. (2024). *الأهمية الاستراتيجية لوادي الأردن*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات.

معهد العالم العربي. (2024). *دور المنظمات غير الحكومية العربية في دعم القضية الفلسطينية*. باريس: معهد العالم العربي.

المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية. (2024). *الأمن القومي المصري وتحديات سيناء في ظل الحرب على غزة*. القاهرة: المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية.

المعهد الملكي للشؤون الدولية. (2023). *الأردن والتوازنات الإقليمية*. عمان: المعهد الملكي للشؤون الدولية.

معهد بحوث اللاجئين الفلسطينيين. (2024). *تاريخ التهجير الفلسطيني: من النكبة إلى اليوم*. بيروت: معهد بحوث اللاجئين الفلسطينيين.

النجار، بكر. (2024). الاقتصاد السياسي للمواقف العربية من التهجير الفلسطيني. *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 26*، 45–78.

نصر، فؤاد. (2024). السياسة الخارجية المصرية في عهد السيسي: التحديات والفرص. *آفاق سياسية، 28*، 89–112.

نقابة الأطباء المصريين. (2024). *تقرير القوافل الطبية لدعم غزة*. القاهرة: نقابة الأطباء المصريين.

نقابة الصحفيين المصريين. (2024). *بيانات التضامن مع فلسطين ورفض التهجير*. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة المحامين المصريين. (2024). *المؤتمر القانوني لتوثيق جرائم الحرب الإسرائيلية*. القاهرة: نقابة المحامين المصريين.

هيئة قناة السويس. (2024). *التقرير السنوي لقناة السويس*. الإسماعيلية: هيئة قناة السويس.

وزارة الاستثمار المصرية. (2024). *مشاريع التنمية في سيناء: الواقع والتحديات*. القاهرة: وزارة الاستثمار المصرية.

وزارة الخارجية الأردنية. (2024). *الموقف الأردني من مشروعات التهجير الفلسطيني: وثائق وتصريحات*. عمان: وزارة الخارجية الأردنية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Agnew, J. (2020). Revisiting the Territorial Trap. *Geopolitics, 25*(5), 1055-1069.

Al Jazeera. (2023). *Thousands protest in Egypt in solidarity with Gaza*. https://www.aljazeera.com/news/2023/10/20/egypt-protests-gaza

Al Jazeera. (2024). *Jordan protests: Thousands demand end to Israel ties*. https://www.aljazeera.com/news/2024/1/15/jordan-protests-israel

Al-Azhar International Conference for Gaza Support. (2023). *Final Declaration.* Cairo: Al-Azhar Press.

Arab Barometer. (2024). *Public Opinion on the Gaza War in Egypt and Jordan.* Princeton: Arab Barometer.

Arab Center for Research and Policy Studies. (2024). *Arab Public Opinion on the Gaza War.* Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.

Arab states call on Hamas to disarm and relinquish power in unprecedented move. (2025). CNN. https://www.cnn.com/2025/07/30/middleeast/arab-league-hamas-gaza-israel-intl

Arab summit adopts Egypt's alternative plan to Trump's Gaza takeover: What to know. (2025). AL-Monitor. https://www.al-monitor.com/originals/2025/03/arab-summit-adopts-egypts-alternative-plan-trumps-gaza-takeover-what-know

At Cairo peace summit, Arab leaders express growing anger with Israel over its war in Gaza. (2023). PBS News. https://www.pbs.org/newshour/world/at-cairo-peace-summit-arab-leaders-express-growing-anger-with-israel-over-its-war-in-gaza

Blockade of the Gaza Strip. (2023). Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Blockade_of_the_Gaza_Strip

B'Tselem. (2023). *Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories*. (Jerusalem: B'Tselem Publications, Producer) The Separation Barrier: Statistics and Impact on Palestinian Communities.

Cairo Statement and Arab Plan Adopted at the League of Arab States Summit for Early Recovery, Reconstruction and Development in Gaza. (2025). United Nations. Document A/79/820-S/2025/151. https://www.un.org/unispal/document/

Carnegie Middle East Center. (2024). *Arab State Solidarity on Palestine: Durability and Limits.* Policy Analysis, Beirut: Carnegie.

Channel 12 News. (2023). *Maya Golan: Gaza residents must be relocated to other countries.* Channel 12 News.

Chen Rui, Z. (2020). The Impact of the Deir Yassin Massacre on the Arab-Israel Conflict. *Frontiers in Educational Research-School of History and Culture, Shandong Normal University, 3*, 14-16.

Danon, D. (2023). *The West must help resettle Gaza.* The Wall Street Journal.

Egypt Accepts Only Small Number of Temporarily Displaced Gazans. (2023). Foundation for Defense of Democracies. https://www.fdd.org/analysis/2023/12/05/

Egypt Fears the Strengthening of the "Muslim Brotherhood" Movement. (2024). Jerusalem Center for Public Affairs. https://jcpa.org/egypt-fears-the-strengthening-of-the-muslim-brotherhood-movement/

Egypt, Jordan call for 'immediate' halt to war on Gaza; reject displacement of Palestinians. (2023). State Information Service-Egypt. https://www.sis.gov.eg/Story/187415/\

Egypt--Gaza border. (2023). Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Egypt--Gaza_border

Egypt's Gaza Dilemmas. (2024). International Crisis Group. Report No. B91. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/egypt-israelpalestine/b91-egypts-gaza-dilemmas

Egypt's Shifting Hamas Policies. (2021). Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/sada/2021/07/egypts-shifting-hamas-policie

Flint, C., & Taylor, P. J. (2022). *Political Geography: World-Economy, Nation-State and Locality* (8 ed.). London: Routledge.

Haaretz. (2023). *Smotrich: Israel should encourage voluntary migration from Gaza.* Haaretz.

Hamas and the Islamic State: Growing Cooperation in the Sinai. (2016). The Washington Institute for Near East Policy. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/hamas-and-islamic-state-growing-cooperation-sinai

Hamas. (2023). Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Hamas

IOM Occupied Palestinian Territory Crisis Response Plan 2025. (2025). International Organization for Migration. https://crisisresponse.iom.int/response/occupied-palestinian-territory-crisis-response-plan-2025

Islamic Action Front. (2024). *Official Statements on Gaza and Displacement.* Amman: Islamic Action Front Press Office.

Israel Democracy Institute. (2023). *Statistical report on Israeli society and demographic trends.* Jerusalem: Israel Democracy Institute.

Israeli Civil Administration. (2023). *Annual Report on Area C Development and Planning.* Jerusalem: Civil Administration Planning Department.

Israeli Defense Forces Strategic Assessment. (2003). *Operation Shield and Arrow: Tactical and Strategic Outcomes in Jenin.* Tel Aviv: IDF Strategic Planning Division.

Israeli Energy Authority. (2023). *Natural Gas Reserves in the Eastern Mediterranean.* Tel Aviv: Israeli Energy Authority.

Jerusalem Studies Institute. (2024). *Settlement Expansion Around Jerusalem: Strategic Implications.* Jerusalem: Jerusalem Studies Institute.

Jordan Bar Association. (2024). *Legal Conference on Israeli War Crimes Documentation.* Amman: Jordan Bar Association.

Jordan Strategic Studies Center. (2024). *Jordan's Regional Role and Palestinian Displacement: Strategic Analysis.* Amman: Jordan Strategic Studies Center.

Jordan University Student Union. (2024). *Student Solidarity Movements for Palestine.* Amman: Jordan University.

Jordan, Egypt Reject Any Palestinian Displacement into Their Countries. (2023). Global Security. https://www.globalsecurity.org/military/library/news/2023/10/mil-231027-voa07.htm

Jordanian Ministry of Foreign Affairs. (2024). *Jordan's Position on Palestinian Displacement Projects: Policy Papers.* Amman: Ministry of Foreign Affairs Press.

Jordan's Escalating Border Threats Amid Regional Upheaval. (2024). The Washington Institute for Near East Policy. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/jordans-escalating-border-threats-amid-regional-upheaval

Jordan's navigation of the Hamas--Israel war. (2024). *International Institute for Strategic Studies.* https://www.iiss.org/publications/strategic-comments/2024/04/jordans-navigation-of-the-hamas-israel-war/

Massad, J. (2001). *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan.* New York: Columbia University Press.

McDowall, D. (1987). *The Palestinians.* London: Minority Rights Group.

Mearsheimer, J. (2021). *The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities.* New Haven: Yale University Press.

Middle East Eye. (2024). *Boycott campaigns surge across Arab world over Gaza war*. https://www.middleeasteye.net/news/boycott-arab-world-gaza

Nevo, J. (1996). September 1970 in Jordan: A Civil War? *Civil Wars, 1*(3), 69-85.

Painter, J., & Jeffrey, A. (2024). *Political Geography: An Introduction to Space and Power* (4 ed.). London: SAGE Publications.

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2024). *Housing Demolitions and Forced Displacement in the West Bank: Statistical Analysis.* Ramallah: Palestinian Central Bureau of Statistics.

Palestinian Psychology Association. (2024). *Psychological Impacts of Displacement Operations in the West Bank.* Ramallah: Palestinian Psychology Association.

Palestinian Refugee Research Institute. (2024). *History of Palestinian Displacement and Demographic Consequences.* Beirut: Palestinian Refugee Research Institute.

Palestinian Water Authority. (2024). *Water Resources Report for the West Bank: Israeli Control and Palestinian Needs.* Ramallah: Palestinian Water Authority.

Pew Research Center. (2024). *Middle East Public Opinion Survey: Views on the Gaza Conflict.* Washington, DC: Pew Research Center.

Post, T. J. (2023). *Israeli minister suggests solutions including migration of Palestinians from Gaza.* (The Jerusalem Post.

Reuters. (2024). *Jordanians protest weekly against Israel's Gaza offensive.* https://www.reuters.com/world/middle-east/jordanians-protest-weekly-against-israels-gaza-offensive

Sack, R. D. (2019). *Human Territoriality: Its Theory and History.* Cambridge: Cambridge University Press.

Sayigh, Y. (1997). *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993.* Oxford: Oxford University Press.

Sinai insurgency. (2023). Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Sinai_insurgency

The Gaza War and Threats to Jordan's Domestic and Regional Stability. (2024). Arab Center Washington DC. https://arabcenterdc.org/resource/the-gaza-war-and-threats-to-jordans-domestic-and-regional-stability/

The Impact of the Gaza War on Jordan's Domestic and International Politics. (2024). Project on Middle East Political Science. https://pomeps.org/the-impact-of-the-gaza-war-on-jordans-domestic-and-international-politics

The Times of Israel. (2023). *Avi Dichter: Gaza Nakba 2023 remarks.* The Times of Israel.

Trump proposes Jordan, Egypt take in Gazans and 'we just clean out' decimated Strip. (2025). The Times of Israel. https://www.timesofisrael.com/trump-urges-jordan-egypt-to-take-in-palestinians-refugees-to-help-clean-out-gaza/

Tuathail, G. (2021). *Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space.* London: Routledge.

Two Arab Summits Hold the Key to a Viable Gaza Plan. (2025). The Washington Institute for Near East Policy. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/two-arab-summits-hold-key-viable-gaza-plan

UN Office for Humanitarian Affairs. (2024). *Displacement in Jenin and Tulkarm: Humanitarian Impact Assessment.* Jerusalem: UN OCHA Publications.

US State Department Jordan Desk. (2024). *US-Jordan Strategic Partnership: Regional Stability and Palestinian Issues.* Washington, DC: State Department Middle East Bureau.

Walt, S. (2020). *The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy.* New York: Farrar, Straus and Giroux.

Washington Institute for Near East Policy. (2024). *Assessment of Arab Responses to Palestinian Displacement: Policy Implications.* Washington DC: Washington Institute for Near East Policy.

Washington Institute for Near East Policy. (2024). *Strategic Assessment of Palestinian Displacement Projects.* Washington DC: Washington Institute.

What is Egypt's plan for the reconstruction of Gaza? (2025). Al Jazeera. https://www.aljazeera.com/news/2025/3/4/what-is-egypts-plan-for-the-reconstruction-of-gaza

What's the emergency Arab summit on Gaza reconstruction? Everything to know. (2025). Al Jazeera. https://www.aljazeera.com/news/2025/3/3/whats-the-emergency-arab-summit-on-gaza-reconstruction-everything-to-know

Why Egypt doesn't want Palestinian refugees from Gaza Here's why. (2023). NPR. https://www.npr.org/2023/12/12/1218388766/egypt-israel-gaza-palestinians-hamas

Why Egypt refuses to open its border to Palestinians. (2024). The University of Sydney. https://www.sydney.edu.au/news-opinion/news/2024/02/27/why-egypt-refuses-to-open-its-border-to-palestinians.html

Why Egypt Won't Open Its Border With Gaza. (2023). Foreign Policy. https://foreignpolicy.com/2023/10/18/egypt-hamas-israel-border-gaza/

World Bank. (2024). *Economic Impact Assessment of Palestinian Displacement on Host Countries: Policy Research Working Paper.* Washington DC: World Bank Group.

Yiftachel, O. (2020). *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine.* University of Pennsylvania Press.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

PALESTINIAN EXPULSION PROJECTS AFTER THE AL-AQSA FLOOD ON OCTOBER 7, 2023 FROM THE PERSPECTIVES OF ARAB COUNTRIES

By

Fares Mustafa Qasim Awais

Supervisor

Dr. Hasan Ayoub

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Planning and Political Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2026

PALESTINIAN EXPULSION PROJECTS AFTER THE AL-AQSA FLOOD ON OCTOBER 7, 2023 FROM THE PERSPECTIVES OF ARAB COUNTRIES

By
Fares Mustafa Qasim Awais
Supervisor
Dr. Hasan Ayoub

Abstract

This study aims to analyze the positions of Arab states, with a particular focus on Egypt and Jordan, concerning Palestinian displacement schemes that gained prominence following Operation "Al-Aqsa Flood" on October 7, 2023, and the ensuing comprehensive Israeli war on the Gaza Strip. The research seeks to elucidate the historical, geopolitical, and strategic factors influencing these positions and to assess their credibility and effectiveness in addressing displacement plans.

The study employed a multidimensional methodology that integrates a structural approach with analytical methods, grounded in a theoretical framework comprising Realism Theory, Decision-Making Theory, Regional Balance Theory, Societal Security Theory, and Dependency Theory. The research was organized into five principal chapters, which addressed the methodological and theoretical framework; historical Arab perspectives on Palestinian displacement; the geopolitical dimensions of displacement plans; the official and unofficial positions of Egypt and Jordan; and, finally, the results alongside a critical evaluation.

The study identified several key findings, most notably that the Egyptian and Jordanian stances opposing displacement are grounded in profound existential and strategic considerations rather than solely moral or nationalist concerns. For Egypt, displacement poses a significant security threat, associated with fears of the transfer of armed resistance to the Sinai Peninsula, the empowerment of groups affiliated with the Muslim Brotherhood, and the potential disruption of development projects in the region. For Jordan, displacement represents an existential threat that risks destabilizing delicate demographic balances, potentially replicating the Black September conflict, and transforming the Kingdom into an "alternative homeland" for Palestinians.

The study further revealed an unprecedented level of strategic coordination between Egypt and Jordan in addressing displacement projects, as evidenced by joint statements, bilateral summits, and coordinated actions within regional and international forums. Additionally, the study underscored the contribution of unofficial actors—including professional syndicates, political parties, religious institutions, and popular movements—in reinforcing the official stance opposing displacement.

The study concluded that, although Arab positions possess considerable credibility in opposing mass displacement to their territories, they remain inadequate to address the displacement issue fundamentally. This inadequacy stems from structural constraints, including peace agreements with Israel, fragmentation within the Arab world, reliance on Western support, and the disparity between rhetoric and practical measures. The study recommends shifting the rejection of displacement from a defensive stance to a proactive strategy, associating normalization efforts with the cessation of displacement, and bolstering Palestinian resilience in maintaining their presence on their land.

Keywords*:* Palestinian displacement, Al-Aqsa Flood, Egyptian position, Jordanian position, Gaza Strip, Arab national security